جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة ماستر

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الفرع: حقوق

التخصص: قانون دولي

رقم: .....

إعداد الطالب(ة) :

(1) شريفي كنزة

(2) شكندي صبيحة

دور المفاوضات في تسوية النزاعات الدولية

تاريخ المناقشة: 2024/06/12

لجنة المناقشة:

يوسفي صفية	مح أ	جامعة بسكرة	رئيسا
سلام أمينة	مح ا	جامعة بسكرة	مشرفاومقررا
بلورغي منيرة	مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023 – 2024

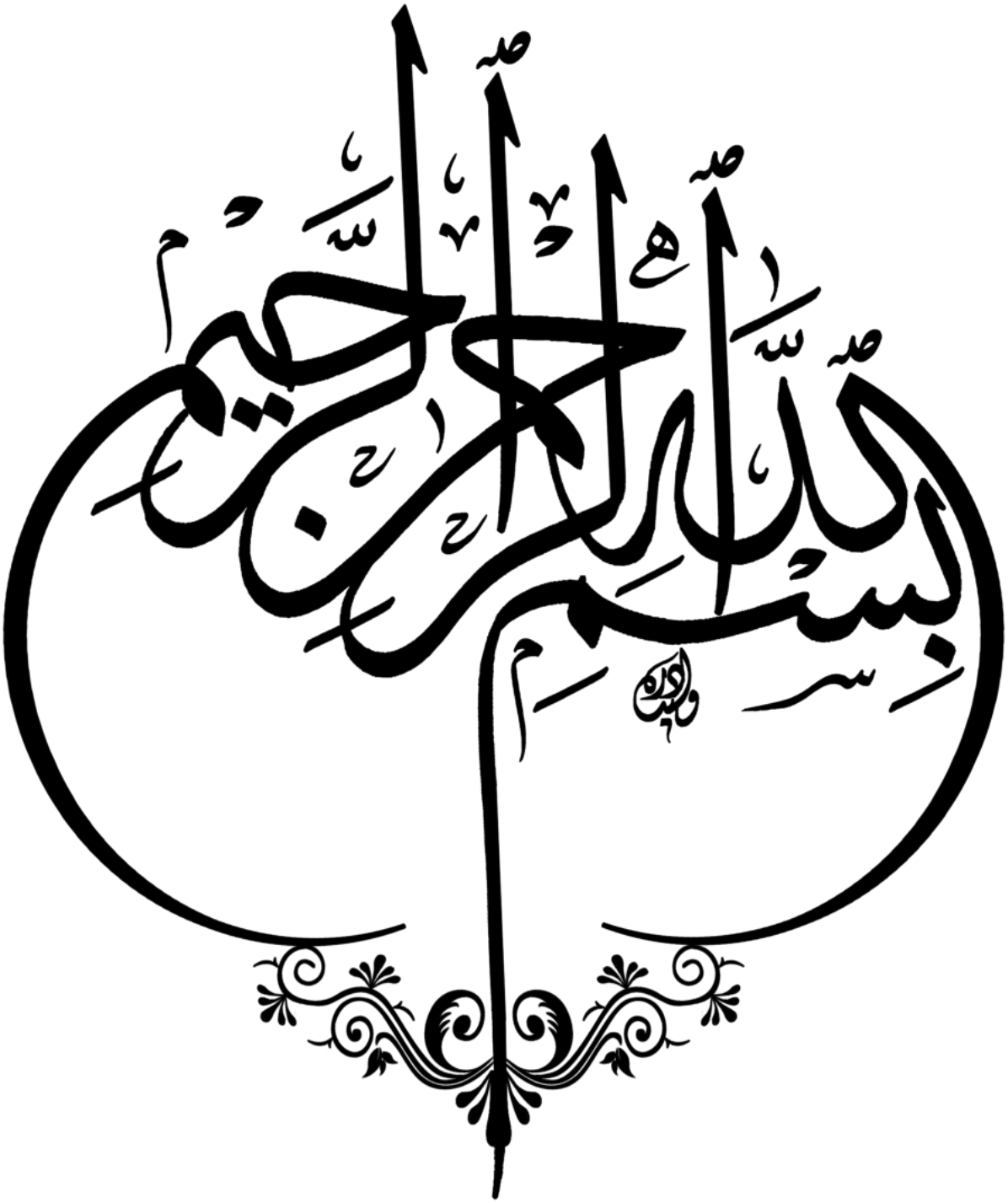
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له على تمام نعمه وفضله العظيم علينا.

ثم خالص الشكر وعظيم الإمتنان لأستاذتنا الفاضلة التي احتضنت عملنا هذا منذ أن كان فكرة إلى أن تجسد كمذكرة، حيث وجّهت وصحّحت وراقبت دونما كللٍ منها أو ملل، فبارك الله فيك وجزاك عنّا خير الجزاء.

كلّ الشكر لمن أعاننا ولو بكلمة تحفيزية، كلّ الشّكر والعرفان لمن سهّل لنا عملية البحث من أساتذتنا الأفاضل، أو من عمال المكتبة.

وفي الأخير لا نملك إلا أن نقول لكم جزاكم الله خير الجزاء، ودمتم لطلاب العلم داعمين.

الإهداء

* إلى الذي تعب من أجل أن أرتاح، إلى رمز الصبر والكفاح: والدي العزيز حفظه الله وشفاه وجعله سنداً لنا.

*إلى التي أنارت دربي وملكت وجداني وقلبي: أمي الحنون رعاها الله وأدام عليها الصحة والعافية وجعلها تاجاً فوق رؤوسنا.

*إلى شموعي المضيئة وصحبتي الأبدية: إخوتي وأخواتي الأعزاء كلٌّ باسمه وكل أفراد العائلة.

*إلى زميلتي التي شاركتني وتقاسمت معي المشوار الجامعي صبيحة شكندي.

وإلى طلبة دفعة 2023-2024.

*إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة.

لجميعكم أهدي هذا العمل المتواضع.

كنزة

الإهداء

بلسان قائل وقلم سائل وقلب صادق أنحني لمن أكرمني بنعمة العقل.

ووهبني طرق الهداية وأفاض عليا سبيل الخير والرحمة عظيم الجاه تعالى الله.

وإلى من غاشيته سحابة تجليات فنظر إلى وجه ربنا الكريم وبحقيقة الحقائق كلم مولانا العظيم.

الذي أعابه من كل سوء ونعمه بنوره المبين صلى الله عليه صلاة جلال وسلم عليه سلام جلال

إلى أبي الغالي الذي قرن الله رضاه برضا ربنا وسخطه بسخط ربنا حبيب الروح والدواء.

إلى سندي ومسندي وساندي وسائد عليا بالخير والعطاء والفضل.

إلى من يرتعش قلبي له عند الذكر أبي محمد شكندي أسكنه الله الفردوس الأعلى.

إلى أمني ومأمني وأماني وأمانتي أمي بلسم الروح حفظها الله وأطال عمرها.

إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا وأخص بالذكر شافية شكندي.

إلى صديقتي ورفيقة دربي الجامعي إلى من شاركتني المتاعب الجامعية بكل حزم وجد

كنزة شريفي.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي كل الأقارب والأحباب من قريب أو بعيد.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي.

صبيحة

مقدمة

مقدمة

إن الويلات والمآسي والآلام التي خلفتها الحروب على مر الأجيال سواء من زهق الأرواح البشرية أو دمار لكل المعالم المدنية والحضارية، قد دفعت بالفقهاء والسياسيين وكل مهتم بالشأن الدولي إلى التفتيش عن سبل وطرق لوقف تلك الحروب ومنعها، فكم من محاولة بذلت في سبيل الدعوة إلى إحلال السلم والقانون والعدل مكان الحروب والفوضى وشريعة الغاب في المجتمع الدولي، ولكن كل ذلك لم يكتب له النجاح.

ويمكن اعتبار القرن العشرين بداية العمل الجاد والفعلي لتحقيق ما تعلقت عليه الآمال وما فشل السابقون في تحقيقه، فمنذ نهاية القرن التاسع عشر بدأت حركة فكرية ناشطة تسعى لإرساء العدالة، ووضع الحرب خارج القانون في المجتمع الدولي.

إن مؤتمري لاهاي اللذين عقدا في عام 1899 و1907 يندرجان ضمن هذا السياق بإعتبار أنهما حملا مبادئ وقواعد خاصة بحل النزاعات، والحد من التسلح وتقنين قوانين وأعراف الحرب.

وبعد أن تبينت فضاعة الآثار التي تركتها الحربان العالميتان الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945)، أعيد لتلك الحركة الفكرية نشاطها وبريقها خاصة بعد أن تولدت قناعة بأن تحقيق السلم والأمن الدوليين بات ضرورة قصوى لمنع فناء البشرية، حيث أطلعتنا عصبة الأمم 1919 على مفهوم الأمن الجماعي، أما وريثتها منظمة الأمم المتحدة1945 فقد أضافت إعادة تنظيم طرق حل المنازعات سلمياً و أعطت نفحاً جديداً لمسار نزع السلاح و منع الحرب.

ومع تطور المجتمعات نشأت ضرورة تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية واستبعاد اللجوء إلى القوة، ومن بين الوسائل والطرق التي نصت عليها المواثيق الدولية نجد مبدأ المفاوضات، حيث أشارت إليها المادة 33من ميثاق الأمم المتحدة ، وقررت محكمة العدل الدولية أنها الوسيلة الأكثرملائمة لحل النزاع فهي طريقة مرنة و فعالة لتسوية النزاعات ما ينبغي التفاوض على نحو بنّاء عن طريق الحوار و المناقشة حول الأمور المتعلقة بالتفاوض، وقد استخدمت المفاوضات كوسيلة لتسوية العديد من المنازعات الدولية سواء سياسية قانونية أو إقتصادية أو غيرها.و من بين القضايا مفاوضات ايفيان 1962(الجزائر و فرنسا) و التي ترتب عنها استقلال الجزائرولعبت المفاوضات فيها دورا فعالا و حاسما، وكذلك مفاوضات السلام

1990-1993(فلسطين واسرائيل) التي مرت فيها العملية التفاوضية بالمراحل وانتهت بتوقيع اتفاقية أوسلو، وأخيرا مفاوضات حول برنامج النفط مقابل الغذاء1996 التي تمت بين (العراق و منظمة الأمم المتحدة) لمعالجة أثار العقوبات الإقتصادية على العراق وسوء المعيشة.

أسباب الدراسة: إن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن عفويا أو اعتباطيا، بل كان نتيجة تظافرعدة عوامل أهمها:

أولا: شخصية: كان اختيارنا لهذا الموضوع ناتج عن فضول في داخلنا وذلك من أجل الإطلاع والتعمق في مثل هذه المواضيع الحساسة.

وتفضيل أسلوب التفاوض السلمي لعدم الوقوع في الحروب.

إضافة إلى ذلك حق كل باحث في تحليل الموضوع الذي يريد دراسته والبحث فيه وهذا يكون ضمن تخصصنا.

ثانيا: موضوعية: إن موضوع المفاوضات ودورها في تسوية النزاعات الدولية في الزمن المعاصر مركز إهتمام عالمي شديد على الرغم من أنه ليس موضوعاً حديثاً بل هو موضوع الساعة الذي فرض نفسه في الساحة الدولية. ونظرا لتأثير الحروب على الشعوب المستضعفة واستخدام مبدأ القوة لحل النزاعات، فكان بالإمكان لكثير من القضايا أن تعالج بطرق سلمية وعلى رأسها هذا المبدأ، وكذلك تتبعنا لمختلف القضاياالعالمية المهمة التي لعبت فيها المفاوضات دورا بارزا لما حققته من نتائج خاصة.

-وكذلك البحث ومعرفة كيفية سير العملية التفاوضية والإجراءات المرتبطة بها، والنتائج المترتبة عنه وتأثيرها على العلاقات الدولية وعلى الشعوب.

أهمية الدراسة: إن موضوع دور المفاوضات في تسوية النزاعات الدولية له أهمية بارزة خاصة في الوقت الذي نشهده حاليا وذلك من خلال:

-إبراز فعالية المفاوضات في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين لكي تنعم الشعوب بالراحة والإستقرار في عالم يسوده الأمن وتكون فيه الدول على قدم المساواة متعاونة في خدمة شعوبها ولبلوغ غايتهاوهنا تظهر الأهمية الكبرى التي يحتلها الموضوع.

أهداف الدراسة: نصل إلى جملة من الأهداف وهي:

-معرفة وسيلة المفاوضات ومدى أهميتها وفعاليتها في فض النزاعات والخلافات وتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

– هدف هذه الدراسة هو الوقوف على أهم النزاعات التي تم التوصل فيها إلى حل ودي ومرضي لكلا الطرفين وذلك من خلال مراحل عملية التفاوض.

– البحث عن أهم وسيلة دبلوماسية وأكثر نجاحاًورواجاً في مجال العلاقات الدولية ولفت الأنظار لها والمطالبة بتفعليها.

الدراسات السابقة: من خلال محاولة حصولنا على مادة الموضوع وإطلاعنا على ما كتب فيه حصلنا على مجموعة من الدراسات منها:

–سعد الله عمر، القانون الدولي الإنساني والإحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003. تناول في دراسته مفاوضات ايفيان1962.

–بجك باسل يوسف، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990–2005، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان. تناول الأزمة العراقية من بدايتها إلى إحتلالها.

–دحمان زبيدة، شكايم زهرة، إتفاقية أوسلو وإنعكاساتها على القضية الفلسطينية(1993–1994)، رسالة ماستر، جامعة أدرار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، 2016. تناولت دراستهم نتائج إتفاقية أوسلو وتأثيرها على القضية الفلسطينية.

– بن زكري بن علو مديحة، أثر العقوبات الإقتصادية الدولية على حق الشعوب في التنمية، رسالة دكتوراه، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018–2019.تناولت رسالتها حول أثر العقوبات الإقتصادية على دول العالم ومن بينها العراق.

–زرباني عبد الله، الآليات السلمية لتسوية المنازعات الدولي وفق أحكام القانون الدولي العام، مذكرة ماجستر، قانون العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة، 2010، 2011.تطرق في دراسته إلى مفهوم المفاوضات بصفة عامة.

–وبعد الاطلاع على جميع المراجع بصفة عامة تم تركيز دراستنا حول إجراءات العملية التفاوضية ودورها بصفة خاصة في تسوية النزاعات الدولية ومدى فاعليتها في مختلف القضايا.

صعوبات الدراسة: مما لا شك فيه أن أي باحث قد تواجهه صعوبات أثناء إعداد بحثه، ولذا إرتأينا ذكر بعض الصعوبات التي واجهتنا من خلال هذه الدراسة والمتمثلة في:

–صعوبة الحصول على الوثائق العلمية المتخصصة وبطبعات جديدة سواء في المكتبات الجامعية أو الخارجية.

–قلة الخبرة لكون هذه المذكرة أول دراسة أكاديمية لنا.

ومن هنا نتوصل إلى طرح الإشكالية التي هي محور دراستنا: **فيما تكمن فاعلية المفاوضات في تسوية الخلافات الدولية؟**

إلا أن هذه الإشكالية الرئيسية تحمل في طياتها عدة تساؤلات منها:

-كيف ساهمت المفاوضات في تسوية النزاع بين الجزائر وفرنسا 1962/فلسطين وإسرائيل 1990.1993؟

-كيف تمت عملية التفاوض حول "برنامج النفط مقابل الغذاء"1996؟

منهج الدراسة: يتطلب لدراسة أي موضوع منهجا يستدل به، وعليه اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وكذلك استخدمنا منهج دراسة حالة، فالمنهج الوصفي يظهر من خلال جمع البيانات والحقائق حول المفاوضات، وكذلك إعتمدنا على المنهج التحليلي كأداة لتحليل أسلوب التفاوض وسير إجراءات العملية التفاوضية والشروط الخاصة بها للوصول إلى نتائج.

تقسيم الدراسة: وللإجابة على التساؤلات السابقة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى مبحث تمهيدي حول الجانب المفاهيمي للمفاوضات، وفصلين الفصل الأول حول فاعلية المفاوضات في المجال السياسي الدولي وتم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول يتعلق إتفاقية ايفيان 1962.والمبحث الثاني إتفاقيات السلام بين فلسطين-إسرائيل (1990، 1993)، أماالفصل الثاني يتمثل في فاعلية المفاوضات في المجال الإقتصادي وتم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول يتعلق بالعوامل المتسببة في الأزمة العراقيةوأهم القرارات الصادرة ضد العراق وأما المبحث الثاني يتمثل في إجراءات المفاوضات حول برنامج النفط مقابل الغذاء 1996.

المبحث التمهيدي:

الجانب المفاهيمي للمفاوضات

يعتبر التفاوض أداة للحوار وأسلوب جيد للإقناع لقوله تعالى:﴿أُدْعُ إِلَى سَبِيْلِ رَبِكَ بِالْحِكْمَة وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَة وَجَادِلْهُمْ بِالتِي هيَ أَحْسَن﴾[1] سورة النحل الآية12، فتاريخنا الإسلامي زاخر بمواقف تفاوضية حوارية عبر التاريخ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي الآمان لمن جاءه مسترشداً مثل يوم الحديبية، وكذلك مفاوضات المسلمون مع الفرس والروم في عهد الخلافة الراشدة والأموية والعباسية، ومن أهم المفاوضات التي دارت بين صلاح الدين الأيوبي وريتشارد قلب الأسد أثناء الحروب الصليبية الثالثة (587.588هـ_1191.1192م) .[2]

وتعد المفاوضات وسيلة تسوية سلمية للتنسيق والتعاون لحل النزاعات و اجتناب الحروب، و تم التأكيد عليها في مختلف النصوص القانونية بداية من اتفاقيتي لاهاي لتسوية المنازعات الدولية الأولى و الثانية 1899-1907، ثم عهد عصبة الأمم 1921، ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة 1945 الذي نص على وسائل التسوية السلمية ومن بينها المفاوضات في المادة 33 فقرة 1 :(على أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجؤ إلى الوكالات و التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها) [3]. ثم جاء بعدها إعلان مانيلا 1981 بشأن تسوية النزاعات.

المطلب الأول: تعريف المفاوضات وتمييزها عن مصطلحات مشابهة

يعتبر التفاوض من أهم وأنجع الطرق الدبلوماسية في حل النزاعات القانونية والسياسية والإقتصادية الدولية غير أن مفهومه ظل ملتبسا ومتسما بعدم الوضوح، فلم يقبل حتى الآن تعريف موضوعي شامل ودائم لكلمة تفاوض في مجال القانون الدولي. ويمكن تعريفه:

---

[1] **الآية 12 سورة النحل.**

[2] زرباني عبد الله، **الآليات السلمية لتسوية المنازعات الدولية وفق أحكام القانون الدولي العام**، رسالة ماجستير، العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2011، ص.ص20، 21.

[3] مادة33 فقرة 1، **ميثاق الأمم المتحدة**، الفصل السادس في حل المنازعات حلا سلمياً في26يونيو1945، سان فرنسيسكو، دخل حيز النفاذ في 1945/10/24.

الفرع الأول: تعريف المفاوضات

أولا: التعريف اللغوي للمفاوضات

التفاوض من الفعل فاوض والذي يعني المساواة والمشاركة والأخذ والعطاء كأن كل واحد منها رد ما عنده إلى صاحبه.[1]

ويعني تفاوض القوم في كذا، فاوض فيه بعضهم بعضاً، الشريكان في المال: اشتركا فيه وتساويا، تفاوضوا في الحديث أخذوا فيه، يقال <<قوم فوضى>>أي متساوون لا رئيس لهم، <<أمرهم فوضى بينهم >>، أي هم مختلطون يتصرف كل منهم في ما للآخر.[2]

ثانيا: التعريف الإصطلاحي للمفاوضات:

ليس من السهل تقديم تعريف مقتضب ومحدد للتفاوض الذي تجرى لعقد إتفاق نظرا لتعقد الموضوع، ومن ثم تبدو هناك حاجة إلى تقديم بعض التعريفات بشأنها الوصول في النهاية إلى تعريف محدد ولا لبس فيه لكون التفاوض هو في حد ذاته مزيج من العلم والأدب والخبرة.[3] ويمكن إدراج مجموعة من التعاريف منها:

هي المباحثات المباشرة بين الأطراف المتنازعة لتسوية نزاع قائم بينها عبر الأجهزة الدبلوماسية.

وهي عملية يتفاعل من خلالها طرفان أو أكثر لديهم إعتقاد بوجود مصالح مشتركة متداخلة، وأن الذي يتطلب منهم الاتصال فيما بينهم كوسيلة لتضييق مساحة الإختلاف وتوسيع منطقة الإشتراك بينهم من خلال المناقشة والحجة والإقناع والإعتراض للتوصل إلى إتفاق مقبول للأطراف بشأن موضوعات أو قضاياالتفاوض.

ويعرفه آخرون: عملية تحاول من خلالها الوصول إلى أسس وشروط تتعلق بما يريده الآخرينمنا، ويعمل على تنقية الأجواء وتقريب وجهات النظر بين الجماعات المتصارعة والوصول لحلول مقبولة قد تكون لطرفي النزاع حلولا وسطية مرضية.[4]

---

[1]أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي مصري، **لسان العرب**، المجلد 15، دار الصادر لبنان، 2004، ص415.

[2]فؤاد إفرام البستاني، **منجد الطلاب**، ط22، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1986، ص564.

[3]عمر سعد الله، **دراسات في القانون الدولي المعاصر**، طبعة3، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص ص104. 105.

[4]سامح عبد المطلب عامر وآخرين، **إدارة التفاوض**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص. ص16، 17.

وهي تقريب وجهات النظر بين أشخاص القانون الدولي ضمن جلسات عامة قد تكون سرية أو علنية تمهيدا لإبرام معاهدة دولية أو لإيجاد تسوية لنزاع دولي مثل: اتفاقية إيفيان.

وهو الجهد الذي يقوم به أطراف النزاع لمناقشة أوجه النزاع بما فيها تصاعده بالإضافة إلى مصالحهم واحتياجاتهم بهدف إدارة أو حل نزاع، والتفاوض يتم عادة بين أطراف النزاع دون تدخل طرف ثالث.[1]

وتعرف عملية المفاوضات بأنها سلسلة من الفعاليات ووسيلة لتحقيق غايات معينة من جانب كل طرف مشارك فيها، فإنها تستلزم وضع برنامج عمل شامل ودقيق يحدد الغايات وراء المفاوضات، ويعين الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الغايات.[2]

ويعرف التفاوض: أنه المحادثات التي تتم بين طرفين أو أكثر لتبادل أوجه النظر في المسائل معينة لقصد الوصول إلى اتفاق بشأنها ويتم التفاوض بقصد عقد اتفاق بين الدول التي تنوي التعاون فيما بينها ويتم بين الدول لمناقشة مشكلة ما بقصد التوصل إلى اتفاق.[3]

كتب الدكتور حسن فتح الباب في مؤلفه (المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة)، بأن للفظ المفاوضة معنى عام وهو تبادل وجهات النظر بين الدول المتفاوضة واتفاقها أو اختلافها في النتائج تبعا لمفهوم كل منها عن الهدف الأساسي للمفاوضة، وهو تسوية المنازعات بالطرق السلمية والعوامل المؤثرة في تحقيق هذا الهدف وفي مقدمتها المصالح القومية.

تعريف الدكتور جعفر عبد السلام: يقول فيه "هي إجراء دولي يتم فيه تعبير دولتين أو أكثر عن وجهة نظرهم اتجاه مسائل معينة بقصد الوصول إلى اتفاق دولي".

وكما يعرف عمر سعدالله التفاوض هو: «حوار يجري بين مندوبين لأشخاص دولية ضمن جلسات أو مداولات عامة سرية أو علنية بغية الوصول إلى اتفاق ينهي النزاع القائم أو ينشئ أو يعيد تنظيم العلاقات الاقتصادية السياسية فيما بينهم أو لتوصل إلى اتفاقيات دولية "[4].

---

[1] زياد الصمادي، **حل النزاعات (نسخة منقحة للمنظور الأردني)**، برنامج درسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، الأردن،2010، ص50.

[2] محمد أحمد عبد القادر، إبراهيم أحمد، **إدارة المفاوضات والنزاعات الدولية**، دار التعليم الجامعي، مصر،2015، ص.ص3.4.

[3] حنان نايف ملاعب، **التعاون الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ،2015، ص ص184.185

[4] عمر سعد الله، **دراسات في القانون الدولي المعاصر**، المرجع السابق، ص 105.

وقد تكون هذه المفاوضات شرط أساسي قبل الالتجاء إلى التحكيم أو القضاء الدولي ويتوقف نجاحها على مركز الدول الأطراف، وعلى حالة العلاقات الدولية بوجه عام.[1]

وفي الأخيريمكن **تعريف المفاوضات بأنها** ذلك الإجراء أو المحادثة الدولية الذي يتم تبادل فيها وجهات النظر اتجاه مسائل معينة، وتجرى بين مندوبين لأشخاص دولية بقصد الوصول إلى اتفاق دولي.

الفرع الثاني تمييز المفاوضات عن مصطلحات مشابهة:

سنحاول في هذا الفرع أن نميز بين المفاوضات وبعض المفاهيم الأخرى المشابهة.

أولا: المفاوضات والتنازل:

يعتبر التنازل تخلي طرف ضعيف لطرف قوي عن شيء ما دون قيد أو شرط، ويختلف التنازل عن المفاوضات، حيث أن التنازل يوجد فيه طرف قوي وطرف ضعيف، **أما** المفاوضات يكون الأطراف متساوية في الدرجة.

ثانيا: المفاوضات وتبادل الآراء:

تبادل الآراء هو ذلك الإجراء الذي يهدف إلى إقرار نص وإعداده دون تقديم أي رفض بمعنى عدم وضع عقبة للقرار المقصود فهو نتيجة حتمية للمفاوضات، و**يختلف** تبادل الآراء عن المفاوضات، تبادل الآراء يتم عبر موضوع عام أو خاص على المستوى الإقليمي أو العالمي ويتم فيه إبداء المشاورات والآراء دون ترتيب أية مسؤولية **أما** التفاوض فيدور حول النزاع القائم بين الأطراف.

ومصطلح المفاوضات يرتبط ببعض المفاهيم الأخرى:

ثالثا: المفاوضات والمساومة:

المساومة هي عملية تبادل شيء في مقابل التخلي عن شيء آخر أي هي تبادل الاقتراحات بشأن نصوص وشروط الاتفاقومحاولة الوصول إلى أقصى حد دون إظهار أدنى حد يمكن أن يدفعه.[2]

---

[1] سليني محمد الصغير، **حل النزعات الدولية بالطرق السلمية –مفاوضات نموذجا–**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 5، العدد2، 2022، الجزائر، ص ص142،128.

[2] إيمان لكبير، **الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية**، مذكرة الماستر، تخصص قانون المنازعات العمومية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أم البواقي، الجزائر، ص ص10-11.

ويتشابه التفاوض مع المساومة إلى حد كبير لدرجة أن البعض يستخدم اللفظيين بمعنى واحد، ولكن التفاوض عملية أشمل حيث يمكن اعتبار المساومة جزءا من التفاوض.[1]

رابعا: المفاوضات والإقناع

الإقناع هو إجراء الغاية منه جعل أطراف النزاع يتقبل فكرة معينة أي التأثير على الآخرين لتحقيق هدف معين، والإقناع مرتبط بالمفاوضات وهو ليس بديل عنها إنما هو جزء من عملية التفاوض.

خامسا: المفاوضات والمناقشة

المناقشة هي تبادل الأفكار عن طريق الحوار بغية إقناع الطرف الآخر بشيء معين، وهي لا تهدف إلى تحقيق غاية معينة، والمناقشة هي وسيلة من الوسائل المستخدمة في عملية التفاوض.

سادسا: المفاوضات والمباحثات

المباحثات عبارة عن مشاورات بين أطراف النزاع الدولي، المباحثات هي أول مرحلة من مراحل المفاوضات.

سابعا: المفاوضات والحوار

الحوار هو تبادل وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، والحوار هو إجراء يساهم في خلق جو من الثقة بين الأطراف المتنازعة.

ثامنا: المفاوضات والإتفاق

الإتفاق هو اتفاق إرادتين من أشخاص القانون الدولي تحقيق شيء معين وهو آخر مرحلة من مراحل المفاوضات حيث تبدي الأطراف الموافقة الكلية أو الجزئية لنص المعاهدة.[2]

تاسعا: يختلف التفاوض عن الوساطة والتحكيم

أن التفاوض يتضمن مواجهة مباشرة بين الطرفين لكن الوساطة والتحكيم لا تتضمن ذلك فهما يسمحان بدخول طرف ثالث بينهما، وهما عكس التفاوض. إن المساومة والوساطة والتحكيم صور من سلوك فض النزاع التي يستخدمها كلها في إطار عملية التفاوض الأكثر شمولا.[3]

على أساس التعاريف السابقة يتم تحديد مجموعة من الخصائص التي تميز التفاوض عن غيره من الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، وهاته الخصائص:

---

[1] محمد أحمد عبد القادر، إبراهيم أحمد، المرجع السابق، ص9.

[2] عمر سعد الله، **دراسات في القانون الدولي المعاصر**، المرجع السابق، ص121.

[3] محمد أحمد عبد القادر، إبراهيم أحمد، المرجع السابق، ص ص9، 10.

-التفاوض علم وفن في نفس الوقت.

-فهو عملية متكاملةوليست أنشطة مجزئة يمكن القيام بها بطريقة منفصلة، فهو يحتاج إلى إدارة واعية تقوم على الإعداد والتخطيط الجيد والتنظيم والمتابعة.

-وهو عملية مستمرة وليس حدثا طارئا أو موقفا عارضا أو نشاطا مؤقت لذايجب ألا نتعامل مع التفاوض على أنه موقف طارئا أو مأزق نسعى للخروج منه بأي وسيلة وأحد مقومات نجاح التفاوض تتعلق بالممارسة المستمرة والخبرة المتراكمة.

-عملية التفاوض تتصف بالعمومية من حيث عناصرها ومبادئها واستراتيجيتهاوتكتيكاتها، وبالتالي فهي تطبيق على مختلف أنواع النزاع أو المواقف المختلفة.

-الآثار المترتبة على عملية التفاوض تتجاوز عادة إبرام العقد أو إتمام الاتفاق بين الطرفين، حيث أنها عملية مستقبلية في طبيعتها، فهي لاتعالج فقط مشاكل أو أحداث الحاضر بل يأخذ بالإعتبار الآثارالمستقبلية.[1]

تتميز المفاوضات بالمرونة فالهدف من التفاوض هو الوصول إلى حد أدنى من الإتفاق، لذلك وجب أن يكون هناك نوع من التنازل من الجانبين ذلك أن النزاع يجرى مناقشة بين الأطراف المتنازعة بصورة مباشرة وفقا لمصالحهم المشتركة.

-تعتبر السرية خاصية مهمة في نجاح المفاوضات، لأنها تبعدها عن التأثيرات الخارجية والمصالح والأطماع الدولية الأخرى، وأسلوب المفاوضات من أكثر الأساليب انتشارا في التعامل الدولي.

-السرعة فالحلول الودية إذا لم تنجح تفتح الباب أمام الحلول غير الودية فإن خاصية السرعة في المفاوضات تصبح خاصية ذات أهمية بالغة لأن طبعة العلاقات الودية بين الطرفين تستدعي تسوية مبكرة للنزاع بقصد تهدئة التوتر وإعادة العلاقات إلى مجراها الطبيعي، غير أن هناك فترة زمنية محددة لإنجاز المفاوضات، فقد تنتهي بسرعة خلال ساعات أو أيام ولكنها قد تطول أحيانا لتستغرق شهورا أو أعواما[2]، فهو أسلوب الذي يقوم به السفراء والمبعوثون العلاقات الدولية وهي

---

[1] محمود علي، محمد عوض الهزايمة، **المدخل إلى فن المفاوضات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2006، ص ص34، 35.

[2] إيمان كمال محمد، بيار يونس عثمان، **تسوية المنازعات الدولية عن طريق المفاوضات**، مذكرة ماجستر، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، العراق، ص16.

عمل الرجل الدبلوماسي[1]، ويعتمد على مهارات تتوقف على إلمام المفاوض بالعديد من العلوم في المجالات الإنسانية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية والقدرة على الإتصال والتصرف والتعامل مع الآخرين.[2]

المطلب الثاني: عناصر المفاوضات

تعتمد عملية التفاوض على التفاعل والتأثير النفسي والإقناع من خلال تبادل وجهات النظر هادفة والحوار الفعال بين الطرفين أو أكثر حول قصية أو خلاف أو مسألة معينة ترتبط بها المصالح المشتركة بينهما لأجل الوصول لحل أو اتفاق مقبول ومرض وتتضح عناصر المفاوضات فيما يلي:

الفرع الأول: الموقف التفاوضي

التفاوض يعد موقفا ديناميكيا يقوم على الحركة والفعل ورد الفعل إيجابا وسلبا تأثيرا وتأثرا وهو موقف مرن يتطلب قدرات عالية للتكييف السريع والمستمر والموائمة مع التغيرات المحيطة بالتفاوض وعناصر الموقف التفاوضي: الترابط: حيث يكون الموقف التفاوضي مترابط لكي يسهل الوصول لجزئياته، التركيب: يتركب من جزئيات يسهل تناولها في إطار كلي، إمكانية التمييز: يعني التعرف على الموقف التفاوضي وتمييزه دون غموض، الإتساع المكاني والزماني: وهي المرحلة التاريخية التي يتم فيها التفاوض والمكان الجغرافي الذي تشمله قضية التفاوض، التعقيد: الموقف معقد حيث تتفاعل عوامله الداخلية بحيث تشكل الموقف التفاوضي الغموض: وهو الشك حيث يحيط بالموقف التفاوضي ظل من الشك والغموض النسبي اتجاه الطرف الأخر مايدفعه إلى دائرة عدم التأكد بنوايا الأخر.

الفرع الثاني: أطراف التفاوض

يتم التفاوض عادة بين طرفين وقد يتسع نطاقه ليشمل أكثر من طرفين نظرا لتشابك المصطلح وتعارضه بين الأطرافالمتفاوضة، ويمكن تقسيم الأطراف إلى أطراف مباشرة وهي التي تجلس وتمارس فعلا عملية التفاوض وأطراف غير مباشرة وهي التي تشكل قوة ضاغطة لاعتبارات

[1] جمل حواش، **التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة مع تطبيقات عملية**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص، 22.
[2] محمد أحمد عبد القادر، إبراهيم أحمد، المرجع السابق، ص11.

المصلحة التي لها علاقة بعملية التفاوض، وقد تكون على شكل ثنائي وعلى شكل ثلاثي الأطراف، وقد يكون الحوار وأنواعه على النحو التالي: غيررسمي، أو عن طريق منظمة أو مؤسسة، أو مزيج بينهما.

وقد تكون مستويات الحوار كالتالي: على مستوى المنشأة، مستوى القطاع الصناعي أو المهني، على المستوى الوطني.

وقد يكون مضمون التفاوض: استشاري بالتشارك وتبادل المعلومات والتقييم المشترك للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والطموحات ورغبات الشركاء، ويكون مضمون التفاوض كذلك جماعي حول ظروف وشروط العمل وقد يصل لحد الاعتصام أو الإضراب.

الفرع الثالث: القضية التفاوضية

لابد أن يدور التفاوض حول قضية معينة تمثل محور العملية التفاوضية وميدانها الذي يدور حوله التفاوض وقد تكون القضية إنسانية عامة أو قضية شخصية خاصة أو اجتماعيةأواقتصادية ...، خلال ذلك يتحدد الهدف التفاوضي وغرض كل مرحلة من مراحل التفاوض وكذلك النقاط والعناصر التي يتعين تناولها في كل مرحلة والأدوات المستخدمة في ذلك.

الفرع الرابع: الهدف التفاوضي

من المعروف أن أي تفاوض لا يتم بدون هدف أساسي يسعى لتحقيقه أو الوصول إليه وتوضع من أجله الخطط والسياسات، وبالتالي في ضوء هذا الهدف يتم قياس مدى تقدم الجهود التفاوضية في جلسات التفاوض، ويتم تقسيم الهدف التفاوضي العام أو النهائي إلى أهداف مرحلية وفقا لمدى أهمية كل منها ومدى اتصالها بتحقيق الهدف النهائي[1]، وتختلف أشكال العمل التفاوضي من نزاع إلى أخر–التفاوض من أجل توسعة اتفاققائم، فأطراف التفاوض هنا يستهدفون بدخولهم في عملية المفاوضات تحديد اتفاقيات أو تعهدات دولية قائمة أصلا أو توسيع مداها، والهدف التفاوضي هنا أساسه تخوف أطراف التفاوض من إنهاء المواعيد القانونية لترتيبات اتفاقية السابقة.

[1]سامح عبد المطلب عامر وآخرين، المرجع السابق، ص ص26، 28.

-التفاوض من أجل تطبيع علاقات دولية، أو تأسيس علاقات دبلوماسية جديدة أو إنهاء موقف دبلوماسي متأزم، مثل المفاوضات السرية والعلنية التي قام بها الكيان الصهيوني مع الدول العربية، ذلك من أجل تأسيس علاقات دولية معها وقد نجحت إسرائيل في ذلك.

-التفاوض بقصد إنشاء أو إقامة تكتل أو هيئة سياسية بين دول تجمعها أهداف أو مصالح مشتركة، المفاوضات التي تسبق إنشاء منظمات دولية إقليمية أو تحالفات عسكرية.

-التفاوض من أجل تسوية النزاع بطريقة سلمية.[1]

المطلب الثالث: أهمية المفاوضات

تعد المفاوضات الدولية من المواضيع الواسعة والمهمة في الحياة المعاصرة سواء أكانت على مستوى ممثلي الدول أم المنظمات، وتكاد تتلازم أغلب النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال حياتهم اليومية، لدرجة أن بعض المحللين والكتاب أطلقوا تسميته ب ً عصر التفاوضً على هذه المرحلة، وأصبح الإنسان المعاصر يشعر بالحاجة الملحة إلى الإلمام بفنون و أساليب التفاوض واستخدام أفضل ما لديه من مهارات لحل الأزمات والمشاكل التي تواجه الآخرين[2]، فمعظم الاتفاقيات هي مواثيق مكتوبة بعقود و هي ثمرة عمليات تفاوضية طويلة متسلسلة مترابطة و للوصول إلى مثل هذه الاتفاقيات لايعني أن رحلة التفاوض قد انتهت بل قد تأتي الأيام لتفرض علينا عقد اتفاقيات جديدة أو الدخول في التفاوض مرة أخرى لتعديل اتفاقيات القديمة أو وضع تفسيرات واضحة لبعض بنود الاتفاقيات الموضوعة أو تنفيذها على الوجه الذي يفهمه الجميع، وتكمن أهمية التفاوض في :

أن التفاوض هو السبيل الذي يصل من خلاله الأفراد والجماعات إلى النتائج والخلاصات التي لا يستطيعون الوصول إليها بغيره، فالمفاوضات وسيلة لتغير وضع قائم وخلق واقع جديد.

إن أهمية التفاوض تبرز من خلال توفير الوقت والجهد الذي يستنفذ في غير الصالح العام، وكم من حروب امتدت سنين طويلة حطت رحالها وقت حصول المفاوضات بين المتحاربين.

---

[1] وسام صالح عبد الحسين الربيعي، **دور المفاوضات في تعزيز السلم الدولي**، دون مجلد، العدد 20، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل العراق، 2015، ص442.

[2] شوكت حبيب الشبيب، **المفاوضات بين السياسة والقانون**، دار أمنة للنشر والتوزيع، الأردن،2014، ص ص64، 65.

إن التفاوض كوسيلة لحل المشكلات وتسوية الخلافاتوخنق الأزمات، يبقى الأثر الأقوى في نفوس أطراف التفاوض في حين الوسائل الأخرى تعمق الجراحات[1]، فهو وسيلة الضعفاء للحصول على ما يريدون من تحالفات أو تكنولوجيا أو موارد أخرى وهو وسيلة المستثمرين في التعاقد مع غيرهم لفتح أسواق جديدة ويكاد يكون الطريقة الوحيدة لكسب الوقت في الحالات الطارئة.يسهم التفاوض في إيجاد عالم أكثر أمنا من خلال المفاوضات الجماعية على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية عن طريق المفاوضات الوقائية التي تهدف إلى الحد من التسلح أوخفض الأسلحة النووية أو القيام بمشاريع التنمية في الدول الفقيرة[2].

تنبع أهمية التفاوض من اهتمام الجامعات والمعاهد العلمية والمنظمات ووسائل الإعلام بتدريسه، وإفراد مساحات واسعة في الخطط الدراسية، والحث على الأخذ به لحل المشاكل والإشادة بالمفاوضين الناجحين.

إن ما سبق يؤكد وجوب إيلاء التفاوض أهمية كبرى، وإعتباره مفتاح الأبواب المؤصدة التي من خلفها المشاكل المعقدة، والأزمات الخانقة، فهو السبيل لإحلال الوفاق، وإشارة المرور لهروب الخصم[3]، وحتى لو لم تؤد المفاوضات إلى حل ودي ، فيبقى لها الفضل في حصر النزاع وإثارة مختلف النقاط العالقة أو وضع النقاط على الحروف بالنسبة للخلاف القائم بين الطرفين، وفي حال عدم التوصل إلى حل حول جوهر الموضوع فيمكن للمفاوضات أن تعالج الأمور الإجرائية لتحديد النقاط الواقعية أو القانونية، التي يجب حسمها و الطريقة الأكثر تناسبا للظروف والمعطيات ،لذلك نرى أن المفاوضات تكون غالبا نقطة العبور الإجبارية بالنسبة لطرق الأخرى لحل الخلافات، وهذا ماركزت عليه معاهدة مونتغوباي (قانون البحار) في المادة 283 على إلزامية اللجوء إلى تبادل وجهات النظر عبر التفاوض عند نشوء أي خلاف حول تفسير أو تطبيق معاهدة ولكن هذا لا يعني حتمية الوصول إلى نتيجة، بل يجب أن تنطلق المفاوضات بإرادة طيبة ونية حسنة .[4]

---

[1]محمود علي، محمد عوض الهزايمة، **المدخل إلى فن المفاوضات**، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص23.

[2]بشير العلاق، **إدارة التفاوض**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص50.

[3]محمود علي، محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص،25

[4]على زراقط، المرجع السابق، ص485.

المطلب الرابع: شروط التفاوض

هناك عدة شروط للتفاوض، لأنه محطة تفاعل عوامل مختلفة ومتغيرة وثابتة، ويتم تحقيق القدرة التفاوضية من خلال حسن اختيار أعضاء التفاوض، الذين تتوافر لديهم القدرات والخصائص والمؤهلات الطبيعية، بالإضافة إلى تعليمهم وتدريبهم لإكتساب الخبرة بالإحتكاك وممارسة التفاوض فالرغبة التفاوضية تتصل بدوافع ومدركات نفسية.

وهذه الشروط تتمثل فيما يلي:

القوة التفاوضية: ترتبط القوة التفاوضية بمدى السلطة والمرونة التي تمنح للمتفاوضين وإطار الحركة المسموح له بالسير فيه، ويجب أن يكون التفويض مكتوبا ومعلنا لجميع عناصر الفريق من جانب السلطة التي أعطت لهم الحق حتى يكونوا على علم بحدود الحركة التفاوضية.

المعلومات التفاوضية: وهي البيانات والحقائق التي يجمعها فريق التفاوض عن القضية ونوعها والحجج والدلائل التي يمكن استخدامها لتبين وجهات النظر التي يتفاوض بشأنها، وتحقيق الأهداف التفاوضية.

القدرة التفاوضية: تتوفر على المهارات التي يتمتع بها الأفراد أعضاء فريق التفاوض، وذلك يستلزم الاختيار الجيد لأعضاء الفريق والتجانس التام بينهم وعدم تعارضهم فيما يتفاوضون عليه

الرغبة المشتركة: وتعتمد الرغبة المشتركة بين المتفاوضين على عنصر الحاجة الشديدة لكل من الطرفين للوصول إلى الجلوس على مائدة المفاوضات، وعدم وجود حلول بديلة إلا التفاوض ومن أهم الشروط الفعالة لإجراء المفاوضات عدم تقديم أي شروط أولية من قبل طرفي النزاع ويعتقد العديد من الفقهاء أن تقديم الشروط المسبقة يمكن أن يفسر بعدم وجود رغبة صادقة كافية لحل النزاع أو انعدام الثقة من الطرفين.[1]

المناخ التفاوضي المحيط: يتصل المناخ التفاوضي بنوع القضية وموقعها بالنسبة لأطراف التفاوض، ويشمل ذلك أيضا المناخ المحلي المحيط بالتفاوض وكذلك الإقليمي والدولي،[2] ومن أجل أن تحقق المفاوضات ما يرجى منها من تقارب الآراء والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع فيجب أن يكون هناك هدوء للجو العام للمفاوضات من خلال الإبتعاد عن المؤثرات الخارجية

---

[1] يخلف توري، **تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، عدد4، 2018، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص292.

[2] علا عبد الفتاح رجب، المرجع السابق، ص51.

وكذلك الثقة المتبادلة وحسن النية، واحترام مبدأ المساواة بين الدول بإعتبارها متساوية في السيادة وكذلك مراعاة مصالح كل طرف من أطراف النزاع تحقيقا للتعاون الدولي.

وقد يحدث أن تعجز المفاوضات عن حل النزاع أو أنها متعذرة لتعنت الطرفين، عندها يبرز النوع الثاني من أنواع التسوية وما يعرف بالمساعي الحميدة.[1]

[1] محمد الأخضر كرام، **الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بدون مجلد، بدون عدد، الجزائر، ص126.

الفصل الأول:

فاعلية المفاوضات في المجال السياسي الدولي

تعتبر المفاوضات من أهم الوسائل السياسية أو الدبلوماسية التي تعتمد على رضى الأطراف وقبولهم لها، فهي تهدف إلى تأمين التقارب بين مصالح الدول المعنية، وهي أولى القنوات الهامة التي ينبغي على الدول سلوكها عادة لحل أية خلافات أو توترات تحصل فيما بينهما، لما تتميز به من مرونة ويسر، والتوصل إلى تسوية النزاعات لا يخلو من المساومات والتنازلات. فبدون التنازلات لا يمكن أن تود إلى مفاوضات حقيقية. ومن أهم المفاوضات التي أدت إلى حل نزاع دام صيته 132سنة بعد حرب مريرة، مفاوضات إيفيان أو مفاوضات حل النزاع الجزائري الفرنسي الأكثر الأمثلة تطوراً للدورالحاسم لهذه الوسيلة، فقد كان عمر الثورة ست سنوات حينما ظهرت رغبة فرنسا في إنهاء النزاع والاعتراف بجبهة التحرير كطرف مفاوض وكذلك القضية الفلسطينية التي تعد من اهم القضايا واعقدها.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: الأول يتعلق بمفاوضات إيفيان1962. والثاني يتعلق بمفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل1993-1990.

المبحث الأول: مفاوضات إيفيان 1960-1962.

تعتبر الدبلوماسية هي البديل للحرب ولذلك يلتجئ إليها الطرفان المتحاربان لحل خلافاتهما عن طريق التفاوض والتوصل إلى حل سلمي، فقد أسقطت الثورة الجزائرية ممثلة في جبهة التحرير الوطني قواعد المفاوضات القديمة المبنية على تسوية النزاع ومساواة الأطراف وإجرائها عبر مراحل، كما أسقطت قواعد الحرب القديمة التي وضعها القانون الدولي، أجبرت الحكومة الفرنسية إلى الجلوس معا على نفس الطاولة بعد فشل المخططات: سوستال، لاكوست، ديغول. في وقف الحرب وإلحاق الهزيمة بالخصم[1]. فقد دعت جبهة التحرير الوطني منذ ندائها الأول في نوفمبر 1954 على إرادتها بالتفاوض من أجل إحلال السلام والحد من الخسائر البشرية ففي نفس الوقت الذي تحارب فيه الجبهة، كانت تفضل الحل السلمي[2].

وفيما يلي سيتم التطرق إلى الأسس التي بنيت عليها عملية التفاوض في مفاوضات إيفيان (المطلب الأول)، المراحل التي مرت بها هذه المفاوضات (المطلب الثاني)، والنتائج التي تمخضت عنها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: أسس التفاوض في إيفيان1962.

استندت جبهة التحرير الوطني في إدارة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية على علم التفاوض التي كانت على ثقافة واسعة به، فهي لم تتوانى من المطالبة بإيجاد حل تفاوضي للنزاع وفي تطبيق علم التفاوض الذي يستمد أهميته من العلاقة التفاوضية القائمة بين أطرافه، أي ما يتعلق بالقضية التفاوضية، ما يستمد حتميته من كونه المخرج الوحيد الممكن استخدامه لمعالجةالقضية التفاوضية، ولكل طرف يجب أن تكون لديه درجة معينة من السلطة والقوة والنفوذ، وهذه السلطة والنفوذ لا يفرضها على الطرف الآخر.

وكانت الجبهة على قناعة تامة بأن رسم معالم الإستقلال لن يتم خارج هذا العلم، على إعتبار أن التفاوض هوأداة للحوار ووسيلة دبلوماسية ناجعة لحل الخلاف مع فرنسا، وقد أجرت المفاوضات في مناخ يشك فيه كل طرف في نوايا الطرف الآخر، واستغلت الجبهة وقتها ضعف

---

[1] عمر سعد الله، **القانون الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص329.

[2] رضا مالك، **الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، ترجمة: فارس غصوب، دار الفرابي، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2003، ص25.

فرنسا في الميدان، حيث حدث في صفوف جيشها تمرد في مدينة الجزائر 24جانفي1960، وبعدها تلتها إجراءات تأديبية ضد المتمردين في الجزائر والعناصر الموالية لها في فرنسا ذاتها، وكان نتيجتها إعفاء للشخصيات العسكرية والمدنية التي اشتركت في الإنقلاب من وظائفها وتحديد إقامتهم في بيوتهم أو أُدْخِلّوا السجن، وكذلك استغلال الجبهة لعوامل من أبرزها: النجاحات العسكرية الميدانية وفشل حملات الجيش الفرنسي لإخماد الثورة عسكريا، وإنهاء مهام "جاك سوستال" من رئاسة الوزراء.

مراعاة القانون الدولي: استغلت جبهة القانون الدولي من أجل أن تفقد المواقف الفرنسية شرعيتها وتعتمد على المفاوضات كوسيلة لحل النزاع فوظيفتها تنحصر في الإتصال المباشر بين رؤساء الدول أو وزراء الخارجية أو من يوكل إليهم القيام بتلك المهمة، أو يكون ضمن مؤتمر دولي قصد البحث عن حل لإحدى المشاكل القانونية، وتقديم الأطراف تنازلات متبادلة من أجل الوصول إلى حل متفق عليه.

استندت الجبهة على اعتبارات داخلية تخص الجانب الفرنسي منها: فشل قانون حالة الطوارئ في أفريل1955 عن إعادة النظام في الجزائر الذي طبقها "الجنرال جاك سوستال" عمليات لتطويق وتمشيط لتسريع إنهاء حرب الجزائر، وفي أوت 1955 شنت قوات جيش الإحتلال الذي[1] تكبد من خلاله خسائر معتبرة في الأفراد والمعدات.

فشل الهدف من القرصنة الجوية في 22أكتوبر1956 حيث اختطفت فرنسا طائرة مغربية تقل مجموعة من قادة الثورة المعروفين بالزعماء الخمسوشرعت في حملة دعائية ضد ما أسمتهم "المتمردين أو الخارجين عن القانون"، وأعلن السيدين: ً ماكس لوجينَوً روبير لاكوستً تصريح لهما: ًنحن في حرب، نحن نخوض الحربً. وفي ظل هذه الحملة الدعائية دعت المعارضة الفرنسية إلى فتح مفاوضات دبلوماسية حقيقية مع الطرف الجزائري.

فشل فصل الصحراء عن الجزائر، فقد مهد لهذه العملية المشروع الصادر في ديسمبر1956 الذي قام بالمساس بالوحدة السياسية لشمال الجزائر وجنوبها من خلال إحداثه المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وإقامة تنظيم إقليمي للصحراء ذي طابع سياسي إداري، ومما يعكس أيضا

[1] عمر سعد الله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص ص 330-333.

فشل هذا المخطط ووصول الثورة إلى أراضي الجنوب الجزائري وشن هجمات على القوات الفرنسية مما صعب تنفيذ نصوص فصل الصحراء عن الجزائر والإستثمار فيها.

حدوث تمرد ثاني في 24جانفي 1960 حيث أصدر "الجنرال ماسو" تصريح قال فيه: لعل الجيش قد ارتكب خطأ حين جاء بديغول إلى الحكم وأنه قد يستعمل ضده وأن الرئيس قد أصبح من رجال اليسار. وقام "ديغول" باستدعاء الجنرال المتمرد ثم عزله عن منصبه بعد ثلاثة أيام من تصريحه. الذي أدى إلى إشعال الفتنة بين المستوطنين الفرنسين في الجزائر، وفشل هذا التمرد شكل نقطة ارتكاز لفتح المفاوضات مع الطرف الجزائري.

فشل الجمهورية الفرنسية الرابعة جوان 1958 حيث وصلت فرنسا إلى حافة الإنهيار الإقتصادي والإجتماعي والعزلة الدبلوماسية، وهذا ماستندت إليه جبهة التحرير في إدارة المفاوضات على تحقيق الاستقلال للجزائر والتوصل إلى نتيجة.

تعتبر المفاوضات بين الجزائر وفرنسا موقف تعبيري حركي قائم بين الطرفين حول قضية تقرير المصير، حيث تتم من خلالها عرض وتبادل وتقريب ومواءمة وتكييف وجهات النظر، واستخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على المصالح المختلفة أو الحصول على منفعة جديدة [1]، تهدف المفاوضات هنا إلى زيادة الفهم المشترك و التعاون بين الأطراف أو الطرفين من أجل توسيع رقعة الإتفاق حتى تغطي القضية موضع الخلاف ، وكذلك تضييق الخلاف بين أهداف طرفي التفاوض أفضل من اتخاذ قرار أحادي، وتظهر الحاجة إلى التفاوض عندما تكون هناك أهداف مشتركة لطرفي النزاع[2].

حيث تؤدي بفرنسا إلى القيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين في إطار علاقة الارتباط بينهما وبين الجبهة الطرف في العملية التفاوضية، وقد انفتحت عملية التفاوض على أعقاب النجاحات العسكرية للثورة في الميدان و ما ترتب عنه من قبول رئيس الدولة الفرنسية مضطراً في:1959/09/16 بهذا المبدأ، واتصف الموقف التفاوضي بصفة إمكانية التعرف عليه و تمييزه دون أي غموض أو لُبْس، واتسم التفاوض هنا بالتعقيد والشك حيث أحيط الموقف التفاوضي بضلال من الشك والغموض النسبي، وهذه العملية انطوت على مواقف ديناميكية أي

[1] عمر سعدالله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص339.

[2] محمد أحمد عبد القادر، إبراهيم أحمد، المرجع السابق 126، 127.

حركية قامت على الحركة والفعل ورد الفعل إيجاباً وسلباً وتأثيراً و تأثراً، ما استدعى أن يكون الموقف.

التفاوضي مترابط، وتجنب استغلال عناصره وجزئياته ومهمته الناتجة عن ميل الحكومة الفرنسية إلى تنظيم الإستفتاء كما يحلو لها للوصول إلى تفتيت الشعب الجزائري، وساهمت الثورة في تشكيل رؤية جديدة لحق تقرير المصير قبل الإقرار العالمي به في مداولات الأمم المتحدة وفي الإتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية 1966.[1]

المطلب الثاني: مراحل مفاوضات إيفيان 1962.

تمر المفاوضات بمجموعة من المراحل والإجراءات التي من خلالها يصل الطرفان إلى تسوية النزاع الحاصل بينهما، وهذا ما مرت به مفاوضات ايفيان أو مفاوضات من أجل الإستقلال 1962 فمرت بمراحل منها: التحليل وتتمثل في تحليل المواقف وتحليل المصالح الآخرين، ثم مرحلة التخطيط التي تتمثل في إعداد خطة للتفاوض وأساليبهم وتصور للمطالب، ثم مرحلة المناقشات وهي التفاوض الفعلي وهذا ما سنعالجه في هذا المطلب.

إن النضال البطولي لشعبنا والضغط الدولي ألزم "ديغول"باقتراح إجراءات ملموسة لحل القضية الجزائرية التي أصبحت تكلف فرنسا أكثر فأكثر وتهددها في صميم وحدتها الوطنية، رفض" ديغول"الاستقلال واختار المشاركة بحيث تكون حكومة الجزائريين من الجزائريين واتحاد وثيق معها أي فرنسافيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية، أي الحكم الذاتي الذي يعني السيادة المحدودة، وازاءها المفهوم واجهت الحكومة المؤقتة بمفهوم الأمة الجزائرية مكونة من شعب واحد منذ عصور عديدة[2]، وفيما يتعلق بتقرير المصير فقد تم الإعتراف به من قبل ديغول في 1959/09/16 رسميا حيث اتخذت الجبهة استراتيجية لإعمال هذا الحق بواسطة وضع ترتيبات إبرام اتفاقية مستقلة بشأن تقرير المصير وتوصلت إلى ذلك عبر ستة جولات من المفاوضات الدبلوماسية أو المراحل الأساسية مع فرنسا، وكان في وسع الجبهة إجراءها جميعا على دفعة واحدة ولكن العقبات التي وضعها المستعمر هي التي عرقلت ذلك[3]، ومن بين عراقيل

---

[1] عمر سعد الله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص340.

[2] بن يوسف بن خدة، **إتفاقيات إيفيان**، تعريب لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص ص17، 18.

[3] عمر سعدالله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص341.

المفاوضات: -الأسلوب المعقد وعدم الاهتمام والسماع للطرف الآخر والمكابرة في الخطأ، عدم الثقة والعداوة والبغضاء والغموض، سوء العلاقات بين المفاوض وجماعته وبين الطرف الأخر[1]،و من ثم حصلت كل مرحلة مستقلة عن الأخرى وعبر مراحل تاريخية مختلفة وفي أمكنة جغرافية متباعدة.

الفرع الأول: جس النبض

-بروز ظاهرة اختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني وتنفيذ القانون الدولي الإنساني على حروب التحرير.

- قيام شخصيات مفوضة رسميا من أطراف النزاع بإجراء اتصالات فيما بينها، والإجتماع في أمكنة مختلفة قصد التوصل إلى فتح مفاوضات.

-وهناك سلسلة من المحادثات قد جرت في 20و1956/04/21 وفي 04/30 و 1956/05/01. ثم تواصلت في بلغراد في جويلية جرت اتصالاتبين "أحمد فرنسيس" و"محمد يزيد" والسيدين: "كومن "و"هوريو" ، وجرت آخر الاتصالات بين الطرفين في روما 2و3/ 9 /1956، وقد فشلت لطغيان الاعتبارات السياسية على تسوية النزاع ، حيث قامت فرنسا في 1956 باختطاف طائرة الزعماء الخمس ولم يكن هناك اعتراف صريح من طرف فرنسا بوجود حالة حرب، وفي فيفري 1960 أعلن ديغول أن تسوية المشكلة الجزائرية لا يزال أمامها وقت طويل...>> مما يعني أن الوقت لم يحن لفتح مفاوضات مباشرة ، وهكذا أصبحت التصريحات هي اللغة المتبادلة أو بمثابة رسائل فالجانب الفرنسي لا يطمح إلى وقف القتال أما الجزائر تطمح إلى تقرير مصيرها.

وقد اشترطت الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير بالاعتراف الفرنسي بهما كممثلين للشعب الجزائري قبل الشروع في المفاوضات وتحديد إجراءات حل النزاع.

وهذه المرحلة شهدت اهتماما متزايداً بموضوع المفاوضات والدعوة لها واتسمت بالعمومية والشكوك حول وفدي التفاوض.[2]

[1] سامح عبد المطلب عامر، المرجع السابق ص39،41.

[2] عمر سعد الله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق ص344، 345.

الفرع الثاني: التمهيد للمفاوضات

تتطلب هذه المرحلة وجود وفدي التفاوض، ولقاءهما في مولان الفرنسية،29/25 جوان 1960 استجابة لتصريح" ديغول" في خطابه 14جوان1960 الذي وضع فيه ملامح سياسته الجديدة اتجاه الجزائر، غير أنها فشلت هذه المحادثة بسبب سياسة فرنسية لأن فرنسا أظهرت نمط معاملة غير لائقة للوفد الجزائري (محمد بن يحي/أحمد بومنجل) فقد عاملتهم معاملة مهينة وعزلتهما في مدينة مولان وحرمتهم من الحريات الفردية والزيارات، وكذلك فرض شروط ووضع نقاط في جدول الأعمال[1].

رفضً ديغولً التفاوض مع جبهة التحريرلوقف إطلاق النار في كامل التراب الوطني يعني استسلام جيش التحرير الوطني وقام بعمليات عسكرية ما عرف بعمليات شال وعن طريق وسائله الإعلامية شرع يحمل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل مفاوضات مولان، وبعد انتظار 8أشهرأخرى إلى غاية فيفري 1961 بدأ طور الاتصالات الجدية.

وفي يوم 11ديسمبر1960 قام الشعب بإنتفاضة شعبية عارمة وقد أظهرت هذه الإنتفاضة روح الكفاح والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الإرهاب البوليسي والعسكري[2].

الفرع الثالث: الجهود المكثفة للمجتمع الدولي

كثفت الحكومة المؤقتة زيارتها إلى مجموعة من الدول حيث قام" فرحات عباس" بزيارة إلى الصين وموسكو1960 وإثر عودته كشف أن الجبهة وجدت تأييداً دوليا لها وسوف تتلقى مساعدات[3]،كما سافرت وفود متعددة إلى يوغسلافيا تكللت بالنجاح باعترافها بالحكومة المؤقتة الجزائرية وبعد هذا الاعتراف سحبت حكومة فرنسا سفيرها من بلغراد، ووفود عديدة سافرت إلى ألمانيا الغربية وسويسرا وإيطاليا وبريطانيا، أسفرت عن فتح مكاتب خاصة لتمثيل الثورة الجزائرية، وكان من نتائج هذا الوفد مكنت من إجراء مفاوضات ايفيان لإنهاء الحرب لدى الحكومة السويسرية.

وتم فتح مكاتب إعلامية لجبهة التحرير الوطني في أمريكا اللاتينية.

---

[1] عمر سعدالله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص ص346، 347.

[2] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص21.

[3] عمر سعدالله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، ص348.

كرست الثورة جهودها لحضور المؤتمرات الدولية وفي عدة أماكن من العالم حيث دخلت الحكومة المؤقتة إلى جامعة الدول العربية، واعترفت بها جميع الدول العربية أولها العراق، وكانت الجزائر حاضرة في أعمال منظمة الأمم المتحدة إذا نوقشت قضيتها من 1956إلى1961[1].

وقرر مجلس التضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية بالإجماع مطالبة الشعوب والحكومة المستقلة بفرض مقاطعة اقتصادية ضد فرنسا على عدم فتح مفاوضات مباشرة لإنهاء النزاع وفي جانفي 1960 عُرضت القضية الجزائرية للنقاش أمام وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم في بغداد وأعلنوا وقوفهم الجماعي إلى جانب الجزائر في كفاحها.

وهكذا تعززت جهود المجتمع الدولي من استخدام المفاوضات كوسيلة دبلوماسية لحل النزاع، وعدم تجاهل المركز الجزائري وضرورة الاتفاق على كيفية استفتاء تقرير المصير، والإشراف عليه من قبل الأمم المتحدة، وهذا ما جعل فرنسا تقوم باحترام إرادة المجتمع الدولي[2]، فقامً ديغولً بخطوته المهمة وقراره تأخر نظرا لتعقيدات الوضع الفرنسي الداخلي، بعد ذلك تقدمت الحكومة المؤقتة إلى هيئة الأمم المتحدة 1960 بطلب إجراء انتخابات عامة تحت إشرافها، لكن المنظمة الدولية رفضت إجراء ذلك، لكنها في نفس القرار تدعم حق الشعب الجزائري في الحرية والسيادة والوحدة[3].

الفرع الرابع: بدء المفاوضات الأولية

أكدت رغبة الطرفين في بدء مفاوضات جادة حول الظروف التي يمكن في ظلها إجراء استفتاء تقرير المصير، وقد قامت الحكومة الفرنسية بإجراء: لقاء ثان مع الطرف الجزائري في لًوسيرنً سويسرا 20 فيفري 1961 وترأس الوفد "علي بومنجل"والوفد الفرنسي "جورج بو مبيدو"، وجرت فيها مفاوضات سرية وظهرت نقاط خلاف كبيرة بين الوفدين: **-رفض التخلي عن أي جزء من التراب الجزائري/-تحديد الشروط التي يتم الاستفتاء فيها /-تقرير المصير/-وقف إطلاق النار/- وجود مفاوض واحد وشعب واحد وأقلية أوروبية، لكن الوفد الفرنسي طلب إعطاء الجزائر حكما ذاتيا،عزل الصحراء، مستقبل المستوطنين في الجزائر، الطاولة المستديرة.**

---

[1]صلاح محمد، **الواضح في التاريخ المعاصر**، 1991،1939، منشورات القصبة، الجزائر، 1996، ص ص 248، 250.

[2]عمر سعدالله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص349.

[3]علي صبح، **النزاعات الإقليمية في نصف القرن 1945 ،1995**، طبعة 2، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2006، ص48.

وقد أصدرت فرنسا في 21جانفي 1961 خمس مراسيم تعتبر في مضمونها خروجا على مبدأ تقرير المصير وتهدف إلى تجزئة الجزائر وتحصيل أكبر قدر من التنازلات في المفاوضات، هذه التنازلات حجّمت من نجاحها ووضعت العراقيل أمامها وطالب الوفد الجزائري أن يتولى المفاوضات مباشرة "أحمد بن بلة" الذي كان في السجن وأصرت فرنسا على بقاءه في السجن.

بعد ذلك تم عقد مفاوضات إيفيان الأولى بتاريخ **7 أفريل1961**وقد تميزت هذه المرحلة بمايلي:

– ما أبدته أمريكا من استعداد للقيام بواسطة بين الطرفين وهو ما أقنع فرنسا أن حليفتها الكبرى في الحلف الأطلسي بصدد تغيير موقفها من الجزائر.

–التمرد الذي حدث في الجزائر وقام به الجنرالات الأربعة في 1961 بقصد الإستيلاء على السلطة في الجزائر غير أن الحكومة الفرنسية قضت عليها بسرعة، وهذا ما أدى إلى قبول فرنسا مجددا بفتح مفاوضات مع الجبهة وأجمع الطرفين في إعلان يوم 30مارس1961 في تونس وباريس على إنطلاق مفاوضات إيفيان الأولى[1].وفي يوم 31مارس1961تم اغتيال محافظ مدينة إيفيانً كميل بلانً الذي كان يهيئ الأجواء الملائمة ليستقبل الوفدين الجزائري والفرنسي الذين سيتفاوضان على تنظيم استفتاء حول تقريرمصير الشعب الجزائري وإسترجاع سيادته الوطنية التي سلبت منه ظلماً وعدوانا[2].

الفرع الخامس: بدء المفاوضات الرسمية

أصبح موقف الحكومة المؤقتة والفرنسية واضحا بشأن إجراء مفاوضات سرية، انطلاق مفاوضات في مدينة إيفيان سويسرية 30 أفريل1961، لتكريس مبدأ استقلال الجزائر وإجراء انتخابات حرة وزادت من فاعليتها في مواجهة التحديات بإجراء المفاوضات عبر عدة جولات 1961–1962.

في 1961 إعلان رسميا البدء في مفاوضات 30أفريل1961 وهذه الجلسات لم تحرر نفعا وأعلن الطرف الفرنسي عن تعليقها في 13جوان 1961 مع إبقاء الاتصالات مفتوحة مع الطرف الجزائري واستؤنفت في 20جويلية1961 في مدينةً لوقرانً فرنسا القريبة من الحدود السويسرية

[1]عمر سعدالله، **القانون الدولي الإنساني والإحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص ص353، 354.

[2]بشيركاشا الفرحى، **مختصر وقائع وأحكام وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر(1962،1830)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،2007، ص241.

غير أنها توقفت بعد أسبوع بناء على طلب من ممثل الحكومة الجزائرية سعد دحلب ثم انطلقت المفاوضات من جديد: الأول بال سويسرا، ولقاء بال الثاني في 9نوفمبر 1961، واللقاء الثالث تم بين" سعد دحلب" و "لوي جوكس"، ولم تجر أية مفاوضات رسمية بين الطرفين[1].

أولا: لقاء بال الأول: تم اللقاء في 28أكتوبر يوم السبت في غرفة صغيرة في فندق بين: "رضا مالك وبن يحي" أما الجانب الفرنسي "برونودلوس"و"شاييي" كانت تعليمات الوفد الجزائري هي أن يستطلع المواقف الفرنسية حول الصحراء وبدأت المباحثات وطلبت فرنسا توضيحات حول إجراء تقرير المصير، ثم انتقلت إلى درس النقطة العصبية في التفاوض وهي الصحراء[2].

فقد مثلت قضية الصحراء عنصرا هاما من عناصر النقاش الذي دارت حوله تلك اللقاءات المتعددة بسبب أهميتهاورغبة فرنسا بالاحتفاظ بها وعدم إدراجها في جدول أعمال المحادثات فهي لا تهم الجزائر، ولقد فجرت بها قنبلة ذرية لإثبات قدراتها العلمية والحربية كدولة لا تقل عن غيرها قوة وعظمة، وتم اكتشاف البترول وهذا ما زاد من أهميتها[3]، فهي تشكل قضية في حد ذاتها يجب أن يؤجل بحثها فالثروات الباطنية التي اكتشفت 1956-1957 حركت مطامع الاستعمار الفرنسي وهذه المطامع تسببت في استمرار الحرب وتوقيف المفاوضات حيث ربط الوفد الفرنسي مصير المفاوضات بالصحراء بمصالحها[4]، وكان جواب"برونودلوس" أن موقفنا واضح عندما نتفق على سياسة عامة للتعاون ، ولكن هناك لبس هل يكون هناك استفتاء وحيد لكل الجزائر بما فيها الصحراء أم العكس وتم تناول عدة محاور أخرى، واستمرت المحادثات طيلة نهار السبت و صبيحة الأحد 29أكتوبروخيم عليها جو من الجدية وكان انطباعنا بعد نهاية هذا اللقاء أن "ديغول" يريد أن ينهي هذا الصراع وأن التفاوض سيستأنف عما قريب.

---

[1] عمر سعدالله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص354.

[2] رضا مالك، **الجزائر في ايفيان (تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962)**، ترجمة فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، دار الفارابي، الجزائر، 2003، ص236.

[3] عبد القادر خليفي، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830 -1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص234-235.

[4] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، **سلسلة ملتقيات حول فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، (دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول)، دار القصبة الجزائر، 2009، ص68.

ثانيا: لقاء بال الثاني: تم الاجتماع في النزل ذاته في منطقة بال وكانت أجوبة الوفد الفرنسي نفس السابقة في بال الأول في 9نوفمبر 1961[1].

تم اللقاء بين" يحي مالك" و "برنودولوس" و"كلود شايبي" وكان موضوعه تبليغ إجابات الحكومة المؤقتة على المقترحات التي قدمت في اللقاء الأول وكان هناك تقارب في عديد من القضايا: في مجال النفط أن يكون هناك قانون نفطي اختصاص الجزائر، في المجال العسكري تؤجر قاعدة المرسى الكبير بعقد قابل للتجديد وتتوقف التجارب النووية، الأقلية الأوروبية، وحول الفترة الانتقالية. وتوقف هذا اللقاء بمبادرة من الحكومة المؤقتة عندما شن السجناء الجزائريون في فرنسا إضراب عن الطعام شارك فيه الخمسة[2]، وفي النهاية بلغناً دولوس"رغبة "لويس جوكس" أن يلتقيً سعد دحلبً في 18-19نوفمبرلقاء كان ينبغي أن يحصل على أرض فرنسية بشكل سري وبالقرب من الحدود[3].

ثالثا: مباحثات" دحلب-جوكس":

1-اللقاءالأول في 9 ديسمبر 1961: رد" لوي جوكس"على إجابات الحكومة المؤقتة في 9 نوفمبر دائما في المقدمة الصحراء والوجود العسكري والأقلية الأوروبية والفترة الانتقالية.

2-**اللقاءالثاني في 23 ديسمبر 1961:** تقرر العمل بالمذكرات[4] فهو أسلوب فعال للتبادل، عندما توصف العلاقات الدبلوماسية بأنها جيدة بحيث تستطيع كل دولة أن تعبر عن رأيها حول المسألة المتنازع حولها بصورة صريحة وواضحة، وتستطيع كل جهة التأكيد وتثبيت مقترحاتها[5]، حيث وافقت الجبهة على ذلك، وفي يوم 23ديسمبر سلم"دولوس"لمندوبيها مذكرة لخصت المواقف الفرنسية، وجاء دور الجبهة سلمت نصها في 9جانفي 1962.

وخلال هذه المفاوضات طالب الطرفين بطلبين لكل واحد منهما فطلب الوفد الفرنسي بعدم وقف القتال فوراً وطالب الجزائري باشتراك الخمسة في المفاوضات وانتهت الحكومة الفرنسية إلى

---

[1]رضا مالك، المرجع السابق، ص239.

[2]عمر سعدالله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص405.

[3]رضا مالك، المرجع السابق، ص242.

[4]صلاح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، 2020، ص407.

[5]عمر أبو عبيدة الأمين، **المفاوضات الدولية**، مجلة جامعة الإمام المهدي، بدون مجلد، العدد 2، ديسمبر2013، مصر، ص248.

قبول عدم وقف القتال قبل الاتفاق النهائي وهكذا حصلت الحكومة المؤقتة على ترخيص من الحكومة الفرنسية باستشارة الخمسة في فيفري 1962 فقام بزيارتهم" كريمً وًبن طوبال"و"محمد الصديق بن يحي". وعادوا من الزيارة في 4فيفري حاملين موافقة الخمسة الذين عبروا عن ثقتهم في المفاوضين والحكومة من أجل إبرام الاتفاقيات[1].

3-مفاوضات لي روس:11-19 فيفري1962:

ووصل الوفد المتكون من7 أشخاص: "لويس جوكس"، "جين دوبر قلى"، "روبيربيرون"، "برنودولوس"، "رولان بيليكار"، الجنرال "دوكا ماس"، "كلود شايبي "والوفد الجزائري من 6 أشخاص وتم اللقاء في مدينة لي روس حاول كل وفد الوصول بنتائج مرضية لحكومته[2].

كانت مفاوضات صعبة للغاية للوفدين، كان ينتظر الفصل في القضايا المطروحة، وكان الغرض في هذه الجولة وفقا لرغبةً ديغولً التوصل إلى اتفاق شامل ينتهي بالتفاهم حول شروط عقد ندوة رسمية نهائية تتوج بوقف القتال، وكانت الجلسات عموما منهكة يضاف إلى ذلك الجو النفسي السائد خصوصاً بصدد تقرير مصير المستقبل الجزائري[3].

وفي هذه الإجتماعات السرية والحاسمة عكف الخبراء على دراسة مشروع الإتفاق الخاص بوضع حد للحرب الجزائرية وقد كانت نقاط حساسة تشغل بال الخبراء:

1-مطالبة فرنسا ببقاء الجيش في المرسى الكبير والصحراء ولكن رفض الجزائريون ذلك.

2- إصرار فرنسا على فصل الصحراء بينما تمسك الجزائريون بوحدة التراب الوطني والسيادة الكاملة.

3-اعتبرت فرنسا قضية وقف إطلاق النار قضية أساسية ولا بد الاتفاق على يوم معين.

4-اشترط الجزائريون ألا تكون هناك متابعة قانونية ضد الفرنسين الذين تعاونوا مع الثورة.

وبعد أخذ ورد وتبادل الآراء حول مختلف المواضيع وتأزم الوضع في الجزائر وتوصل الوزراء والخبراء إلى مشروع اتفاق على جميع النقاط المدرجة في جدول الأعمال.

---

[1]صلاح بلحاج، المرجع السابق، ص407.

[2]عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، لبنان ،1967، ص535.

[3]صلاح بلحاج، المرجع السابق، ص416.

وفي يوم 20 فيفري1961 عاد الوفد الجزائري إلى تونس وقدم مشروع الإتفاق إلى الحكومة المؤقتة التي درسته دراسة دقيقة ثم استدعت 71 عضو من أعضاء المجلس الوطني للثورة (البرلمان) لمناقشة مسودة الاتفاق.

وفي 22 إلى27 فيفري 1962 اجتمع قادة المجلس الوطني في ليبيا ووافقوا على مشروع الاتفاق بمجموع 45 من49، أما 4الذين لم يصوتوا على المشروع: "هواري بومدين"–"قايد أحمد"–"علي منجلي"–"عمار بن عودة". وهناك 22عضو لم يتمكنوا من حضور الإجتماع.

وفي 5 مارس1962 صدر بيان في باريس وتونس في آن واحد يؤكد فيه أن الوفدان سيلتقيان بمدينة ايفيان7مارس1962 وذلك لإجراء مفاوضات رسمية وعلنية نظراً لتدهور الأوضاع في الجزائر.

وفي يوم 18 مارس1962 توصل الجانبان إلى إتفاق نهائي وتم وقف إطلاق النار في 19 مارس على الساعة 12:00، وفي اليوم التالي أفرجت فرنسا عن الزعماء الخمسة المسجونين لديها، وتوجهوا إلى المغرب من سويسرا في طائرة أمريكية مؤجرة من طرف ملك المغرب[1].

وقد تم ترتيب مؤتمر صحفي للجزائريين بإنتهاء المفاوضات وعقد الإتفاق الذي كان في مدرسة أوبون السويسرية، ورغم أن الحكومة المؤقتة الجزائرية ستبقى خارج الجزائر بموجب اتفاقية إيفيان إلى غاية الإستقلال وستتولى هيئة تنفيذية مؤقتة بقيادةً عبد الرحمان فارسً كالمسؤوليات بالجزائر[2].

المطلب الثالث: النتائج المترتبة عن مفاوضات إيفيان1962.

تمخضت عن المفاوضات مجموعة من النتائج تمثلت في إبرام اتفاقيات إيفيان (الفرع الأول) واستفتاء تقرير المصير (الفرع الثاني) والاتصالات المباشرة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: إبرام اتفاقيات إيفيان

عند نجاح المفاوضات والوصول إلى حل كلي أو جزئي ينبغي على الأطراف صياغة ما تم الإتفاق عليه في وثيقة مكتوبة تصبح حجة يمكن الرجوع إليها عند حدوث نزاع مستقبلاوتصاغ

[1]عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص537–540

[2]أوليفي لونغ، **الملف السري–إتفاقيات إيفيان–مهمة سويسرية للسلم للجزائر**، تقديم ماكس بوتي بيير، ترجمة خليل أوذانيبية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، الجزائر، ص ص158، 160.

باللغة الأطراف، ويتم التوقيع عليها ثم المصادقة عليها وفق الإجراءات الدستورية بكل دولة[1]، حيث نشرت هذه الاتفاقيات في الجريدة الرسمية الفرنسية في 20مارس 1962، أي بعد يوم من إعلان وقف إطلاق النار حيز النفاذ، وهنا يمكن تلخيص النقطة الأساسية في الموضوع: أن المفاوضات أسفرت عن إبرام اتفاقيات إيفيان التي كان الهدف منها هو إقامة وإقرار وصون النظام والأمن في الجزائر وتسيير تحقيق تسوية شاملة للنزاع.

أولا: محتوى اتفاقيات إيفيان:

القسم الأول: تحديد شروط وضمانات تقرير المصير: من خلال تنظيم سلطات الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تسير البلاد بين وقف القتال والتصويت واتفاق وقف إطلاق النار.

القسم الثاني: تصريحات مبدئية تستبق الاستقلال من خلال سلسلة ترتيبات تتعلق بالقانون العام للفرنسين الذين يعيشون في القطر الجزائري، استغلال الثروات الصحراوية، التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي والتقني.

والأخير على المستوى العسكري: قاعدة المرسى الكبير استأجرت لمدة15 سنة، سماح لفرنسا باستعمال التجارب النووية في الصحراء لمدة 5سنوات.

والتصريح العام الذي يحتوي عليه القسم الثالث الذي حدد وقف القتال 19مارس1962 وكرر الضمانات الممنوحة للفرنسين في الجزائر[2].

ثانيا: نتائج اتفاقيات إيفيان

من أبرز النتائج المترتبة عن اتفاقيات إيفيان:

-استرجاع الجزائر لسيادتها.

-صون استقلال الجزائر.

-وقف إطلاق النار.

-إقامة ومداومة شبكة من الاتصالات بين الجزائر وفرنسا.

-التعاون الرسمي طويل الأجل من قبيل التعاون الثقافي.

-إقامة حوار في جميع الأوقات وعلى جميع المستويات.

[1]Zartmane and barman, the practical négociation, Yala université prass, p p182-183.

[2]سيلفي ثينو، **تاريخ الحرب من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص ص263، 264.

-إنهاء النزاع المسلح[1].

وهكذا تحقق النصر لهذا الشعب الذي خاض حرباً إبادية لم يعرف التاريخ مثيلا لها، ونصره الله على الظلم والطغيان، وتحقق له الإستقلال التام رغم كل المناورات الفرنسية لفصل الصحراء عن التراب الجزائري، وخرج الشعب مثقل الكاهل بمخلفات الإستعمار الذي دام 132سنة وأكد للعالم أنه جدير بالحرية والإحترام بعد أن قدم فداء لهذا الوطن قوافل من الشهداء في سبيل الله[2].

وتعتبر إتفاقية إيفيان ذات طبيعة دولية، رُغم أن فرنسا إعتبرتها خالية من صفتها الدولية لأنها أبرمت مع طرف متمرد عن سلطتها، وظلت على هذا الموقف إلى غاية 1971 وحيث قامت الجزائر بتأميم البترول في الصحراء سارعت فرنسا إلى تسجيل الإتفاقية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بناءاً على المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة لكي يتم الإحتجاج بهاويتم تعويضها عن عملية التأميم.ولكن من آثار الإتفاقية هو انضمام الجزائر للأمم المتحدة وتحملها الإلتزامات المقررة في المادة 4 من ميثاقها وانتهاء النزاع المسلح، وقد سجل في ملحق خاص تحت عنوانً النظم الخاصة بحل المنازعاتً تحل فرنسا والجزائر النزاعات التي تحدث بينهما سواء بالتوفيق أو التحكيم وذلك في حالة عدم وجود إتفاق لرفع دعاوى أمام القضاء، وهذا النص هو مؤشر على وجود طرفين ساميين في هذه الإتفاقية[3]. فالمفاوضات تعد السبيل الأنجح والمباشر لحل النزاعات تجنبا لإضاعة الوقت.

وقد نصت بعض المعاهدات الدولية على وجوب إجراء المفاوضات أو المشاورات إذا ما نشب أي نزاع فيما بين أطراف معاهدة دولية، ومن ذلك ما تضمنته المادة 84 من إتفاقية فيينا 1975 المتعلقة بتمثيل الدول في علاقتها مع المنظمات الدولية (...في حالة نشوب نزاع.... تجرى مشاورات فيما بينها بناء على طلب أي منها...)

---

[1] عمر سعدالله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص35

[2] صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص464.

[3] عمر سعدالله، **القانون الدولي الإنساني والإحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص359.

وما تضمنته المادة 281 فقرة 1 من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 ً إذا نشأ نزاع بين دول أطراف يتصل بتفسير هذه الإتفاقية أو تطبيقها بادرت الأطراف في النزاع إلى تبادل الأراء في أمر تسوية النزاع عن طريق التفاوض بحسن نية أو غير ذلك من الوسائل السلمية)[1].

الفرع الثاني: التوصل إلى استفتاء تقرير المصير:

جرى استفتاء تقرير المصير في الجزائر بناء على ما تضمنته المادة 17من الباب الثالث من نصوص إتفاقيةإيفيان، إجراء خلال فترة تتراوح من 3إلى 6أشهر من تاريخ نشر النص على أن يحدد هذا التاريخ وفقا لاقتراح الهيئة التنفيذية بعد شهرين من تنصيبها.

واستند إجراء الاستفتاء إلى مواد رئيسية:

*نص الجزء الثالث من مواد ضمانات تنظيم الاستفتاء.

*الجزء الرابع الذي ينص على تشكيل قوة محلية للأمن غايتها الإشراف على استفتاء تقرير المصير.

*المواد 19-20-21 لتحديد مواصفاتها والصلاحيات التي تضطلع بها الهيئة التنفيذية.

واستعد لإنجاز هذه العملية الجيش وجبهة التحرير إلى غاية الفاتح من جويلية1962، وذلك بالتحضير للحدث وتعبئة الشعب بضرورة المشاركة في الاستفتاء، وبعد أن ضبطت الهيئة التنفيذية مقرها في ً روستي نوار ً بومرداس حاليا موعد الإستفتاء، وإستجاب المواطنون بنسبة كبيرة جدا لهذا الحدث، وتضمنت استمارة الإستفتاء الإجابة ب نعم أو لا على السؤال: **هل تريد أن تصبحالجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19مارس1962؟** وكانت الحصيلة لفائدة الاستقلال بأغلبية، وهذا ما أكدته اللجنة المكلفة بسير الاستفتاء يوم 3جويلية 1962، مجموع المسجلين6،549،736 موزعين على 15 مقاطعة عبر 5،992،115 بأصواتهم منهم 5،975،581 أدلو **بنعم** و16،534 **بلا**[2].ووفقا لما تم الاتفاق عليه في المفاوضات تقرير المصير فإن الاحتلال ينتهي بموجب إجراءات تتوج بانسحاب فرنسا منالجزائر، وهذا ما جسدته المادة 24من الباب السابع والمادة 27من لائحة تقرير المصير التي نصت على إعتراف فرنسا فوراً بالاستقلال، وتنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة في ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل الجمعية الوطنية

[1]بن داوود إبراهيم، **المعاهدات الدولية في القانون الدولي (دراسة تطبيقية)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص466.

[2]عمر سعد الله، **القانون الدولي الإنساني والإحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص360.

التي تستلم السلطات، وعلى إثر إعلان نتائج الاستفتاء يوم السبت 3جويلية1962، وإرسال الرئيس الفرنسي شارل ديغولً إلىً عبد الرحمان فارسً رئيس الهيئة التنفيذية رسالة تحمل الإعتراف باستقلال الجزائر.

الفرع الثالث: الإتصالات المباشرة:

أصبحت جبهة التحرير ممثلا للشعب الجزائري وطرفا دوليا في النزاع، ولو أن الفقه الدولي لم يعط هذه المسألة القدر المطلوب من الاهتمام.

ولو نظرنا إلى المرحلة الأولى أو الأخيرة من المفاوضات فسنجد أنفسنا أمام نزعة جديدة لا تخطئ العين بعدها القانوني، ومرت جولات المفاوضات بمراحل متصاعدة:

-حيث ركزت في مفاوضات مولان الفرنسية 25 .29 حزيران1960 على الدعوة من أجل تطبيق حق تقرير المصير بالتوازي مع النضال المسلح للشعب الجزائري.

-وركزت في الجولات التالية للمفاوضات على تطبيق حق تقرير المصير وتحقيق الإستقلال بموجب القانون الدولي الذي يقر بهذا الحق للشعوب الواقعة تحت الإحتلال أو السيطرة الأجنبية.

-وركزت مفاوضات 1961 على قيام مرحلة انتقالية ونقل السيادة إلى الجزائر، وضمان وحدة البلاد شماله وجنوبه، والتخلي نهائيا عن المطالبة الفرنسية بتطبيق حق تقرير المصير على جزء من التراب الجزائري.

-وركزت الجولة الأخيرة على إنهاء إحتلال الجزائر والشروع في حملة دبلوماسية لإقناع عدد كبير ممكن من الدول بأن الجبهة هي الممثل الشرعي للشعب الجزائري.

وقد دعم الإتصال المباشر بالطرف الفرنسي بتجنب التأثير السلبي والمباشر للنزاع، ووضع الأساليب المناسبة لنجاح المفاوضات والمساعدة على فهم الواقع الحقيقي للسلوك الفرنسي، ولا ينطوي الإتصال المباشر على المباحثات فقط بل بالوصول إلى حل لإحدى المشاكل الدولية.[1]

[1] عمر سعدالله، **القانون الدولي الإنساني والإحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص363.

المبحث الثاني: اتفاقية السلام (فلسطين/إسرائيل-1990/1993)

تعد القضية الفلسطينية من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية نظراً لأهميتها ولصعوبة إيجاد حلول للقضية وتعنت الاحتلال الإسرائيلي وقهره للشعب الفلسطيني وكفاح الشعب الفلسطيني ورغبته في التحرر، وهذه القضية استخدمت فيها جميع الوسائل لتسوية النزاعات منها السلمية والقهرية، ومن بين الوسائل التسوية منها المفاوضات لما لها من دور هام وقد اخترنا مفاوضات السلام1990-1993.

المطلب الأول: الخلفيات والظروف التاريخية للقضية الفلسطينية

التقت المصالح البريطانية بالمصالح الصهيونية وتم إعلان دولة صهيونية في 1948 على أرض فلسطين لتكون حامية للمصالح البريطانية في المنطقة وبالتحديد في قناة السويس، وبالرجوع إلى معاهدة سايكس بيكو نجدها تنص على وضع فلسطين تحت حماية نظام دولي، لكن بريطانيا أخلت بتعهداتها الدولية ونشرت وعد بلفور في نوفمبر 1917 الذي اقترح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

فكان لموقع فلسطين أهمية بالغة بالنسبة لبريطانيا من الناحيتين الجغرافية والإستراتيجية فهي تربط العراق والخليج العربي بالبحر المتوسط، ومن الناحية الإستراتيجية هي تقع على مقربة من قناة السويس، ومن الناحية الثانية لم تجد الحركة الصهيونية أمامها سوى بريطانيا لتنفيذ مآربها وبدخولً حاميم وايزمنً الصهيوني بمفاوضات مع المسؤولين البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى حيث قابلً وايزمنً كل منً جورج لويدً وزير المالية البريطاني وً هربرت صموئيلً وزير الإدارة المحلية حيث تواعد الطرفان على مساعدة بعضهما، بريطانيا لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين واليهود بدورهم يسعون لتأييد الحلفاء للحصول على النصر في الحرب العالمية الأولى.

وبدأ عرب فلسطين بتشكيل الجمعيات الوطنية ويرفعون الإحتجاجات ويعقدون المؤتمرات وأول مؤتمر القدس 1919 حيث رفضوا وعد بلفور، ونشط اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية نشاطا عظيما في أوروبا وأمريكا وأخذوا يطالبون بتهجير من بقي من اليهود إلى فلسطين وأحرزوا

من السلاح والمعدات قدراً عظيماً ودربوا شبانهم وقد شهدت هذه الفترة عدة مؤتمرات وأحداث منها: مؤتمر بلتيمور1942، مؤتمر لندن 2في 1946، مشروع بيفن، مذبحة ديرياسين1948[1].

لقد تخلخل تراث الشعب الفلسطيني في حقبة ما بعد 1948، كما تفكك إلى ثلاث مجموعات سكانية غير متساوية الحجم ومتباينة البنية ومتغايرة المسار الأولي وهي الأكثر عدداً تتكون من اللاجئين، والثانية تتكون من السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة من فلسطين المعروفة بالضفة الغربية في قطاع غزة، والثالثة وهي الأقل عدداً تتكون من الفلسطينيين الذين ظلوا يقيمون على أرضهم التي أصبحت دولة إسرائيلية وهم يحملون الجنسية الإسرائيلية وتدعوهم إسرائيل ً العرب الإسرائيليين ً [2].

استمر التآمر الصهيوني الإمبريالي على فلسطين بعد قرار التقسيم وإعلان الدولة الصهيونية واستمرت الهجرة اليهودية والمساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية، وقد نمت مشاعر عربية سلبية اتجاه الصهاينة بعد حرب 1967 واستمرت مشاعر العداء في تصاعد نتيجة حرب الإستنزاف، كما ظهرت أعمال الإرهاب الصهيوني ضد الأهداف العربية والفلسطينية. وفي يوم 6 أكتوبر1973 بدأ الهجوم العربي بالجو والبر والبحر على مواقع الاحتلال الصهيوني العسكرية في سيناء والجولان فانتصرت القوات المصرية واستولت على خط بارليف ووصلت القوات السورية في 7أكتوبر1973 إلى بحيرة طبرية ونهر الأردن وحررت مرصد جبل الشيخ وانتهت الحرب بالتدخل الأمريكي ومساعدة إسرائيل ودعمها بالسلاح لها في 22أكتوبر1973. واتخذ مجلس الأمن قراره 338 بالإيقاف الفوري لإطلاق النار والشروع في مفاوضات دبلوماسية بين الأطراف التي تتطلع لسلام عادل يرتكز على قرار الشرعية الدولية رقم 242.[3]

ما يميز حرب أكتوبر 1973 عن سابقتها من الحروب العربية الصهيونية هو الإنتصار على قوات الإحتلال وإستخدام سلاح النفط ضد الصهاينة، وقد رفعت هذه الحرب الروح المعنوية للعرب.

وقد شهد 1987 الإنتفاضة الفلسطينية حيث شكلت تطوراً نوعياً في مسار الصراع الفلسطيني الصهيوني في ظل الإحباطات المتتالية بداية من ً كامب ديفيد ً ورحيل القوات الفلسطينية، ولم يبقى

---

[1] سامية محمد جابرو آخرون، **قضايا العالم العربي**، دار النهضة العربية، لبنان، 2003، ص ص 259، 260.

[2] سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ترجمة عطاء عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، ص16.

[3] عدنان سليمان الأحمد، عدنان المجالي، **قضايا معاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص ص16 ،19.

أمام الشعب الفلسطيني خياراً كفاحياً سوى نقل نضاله الوطني إلى الأرض المحتلة، مما هيأ المناخ المناسب لإنطلاق الإنتفاضة ديسمبر1987 نتيجة للسياسة التعسفية والمضايقات الصهيونية وتصعيد الإجراءات القمعية والإستفزازية بإغلاق المدارس والجامعات ومضايقة المصلين أثناء تأديتهم الفرائض، وإعتقال الآلاف و تعذيبهم ، ما أدى إلى إندلاع الإنتفاضة و تصاعدت حدتها لتأخذ بعداً إقليميا ودولي ومنحى سياسيا وإجتماعيا و نفسيا جديدا في مسار القضية الفلسطينية في فلسطين المحتلة و خارجها[1]، وبتاريخ 15نوفمبر1988 بدأت مرحلة جديدة في النضال الوطني للشعب الفلسطيني بإعلان الدولة المستقلة من قبل السيد ياسر عرفاتً رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في إختتام أعمال دورة الإنتفاضة وأبو جهادً للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالجزائر الذي شكل منعطفا في تاريخ فلسطين[2]، وفي سنة 1988 تم فك الإرتباط بين الأردن و فلسطين من أجل حفظ الحقوق الفلسطينية، ومنذ سنة 1988-1991 عقدت مجموعة من المؤتمرات كان هدفها التركيز على أهمية القضية الفلسطينية والعمل على تنظيم ندوات عالمية بشأن القدس[3].

المطلب الثاني: مراحل مفاوضات السلام (فلسطين-إسرائيل /1990-1993)

مفاوضات السلام تحديدا هي العملية التفاوضية الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية بين العرب وإسرائيل بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية[4]، التي تعد الممثل الشرعي للوفد الفلسطيني وهي مؤهلة قانونا للتعبير عن قضايا شعبها وهويته ومكانته الدولية ولها الحق أن تشارك في هذه المفاوضات[5]، وذلك في إطار مؤتمر السلام الذي انطلقت أشغاله رسميا في مدريد (إسبانيا) في31 أكتوبر1991 بقصد الوصول إلى حل شامل وعادل يرضي كل الأطراف[6].

---

[1]عدنان سليمان الأحمد، عدنان المجالي، المرجع السابق، ص22.

[2]محمد صلاح، المرجع السابق، ص164.

[3]إسماعيل محمد الزيود، فاطمة سليم الطروانة، **قضايا معاصرة**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص85.

[4]عمر سعدالله، **دراسات في القانون الدولي المعاصر**، المرجع السابق، ص80.

[5]بسكاك مختار، **حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص109.

[6]مروان بشارة، **فلسطين/إسرائيل:** سلام أم فصل عنصري، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، لبنان، 2003، ص102.

الفرع الأول: مطالب أطراف مفاوضات السلام

بتاريخ26أفريل1991 أعلن وزير الخارجية الأمريكيةً جيمس بيكرً نقاطه التسع وقدم الوفد الفلسطيني نقاطه العشر في13جوان1991، وبعد هذا الإعلان عن المبادرة أُعلن عن بداية جديدة للمفاوضات السلمية بعقد مؤتمر مدريد في 31أكتوبر1991 برعاية الولايات الأمريكية والإتحاد السوفياتي و حضور مصري و سوري و صهيوني ووفد أردني فلسطيني مشترك[1]، كانت أهم مطالب الشعب الفلسطيني:

1-الإنسحاب الصهيوني الكامل من الأرض العربية الفلسطينية عام1967.

2-إستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة في أرضه وممتلكاته.

3-إنشاء دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزة.

4-حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الدولة المزمع إنشاؤها.

5-حل مشكلة اللاجئين وفق قرارات للأمم المتحدة.

6-اعتبار القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

7-ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر في الأماكن المقدسة.

8-قيام الأمم المتحدة وبعض الدول الأعضاء فيها بضمان مطالب الشعب العربي الفلسطيني لعدالتها وعدّها أساس للسلام بين العرب والصهاينة، غير أن الكيان الصهيوني لم يوافق على هذه المطالب.

أما مطالب الصهاينة للتسوية:

1-رفض الصهاينة لإقامة الدولة الفلسطينية بإعتبارها تهديداً لأمنها وسيادتها.

2-إعتبار القدس عاصمة أزلية لهم وعدم إعتبارأي جزء منها عاصمة للدولة الفلسطينية.

3-عدم الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإعتبارها منظمة إرهابية.

4-الحق في إنشاء مستوطنات في الأراضي العربية المحتلة بنوعيها الجماعية والتعاونية.

5-إمكان منح جنسية الكيان الصهيوني للفلسطينيين على أن يكونوا تحت الحماية والقانون الصهيوني.

6-الأمن والدفاع ليس من صلاحية الفلسطينيين.

[1] عدنان سليمان الأحمد، عدنان المجالي، المرجع السابق، ص25.

7-منح الإستقلال الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة وإمكان إنشاء قوة شرطة لحفظ الأمن.

إن مطالب الصهيونية متشددة ومتصلبة، لا يمكن أن تكون أساسا لصلح أو سلام[1]،

ومع هذا استمرت الإنتفاضة حتى إتفاقية أوسلو للسلام، وخلال هذه المدة منذ عام 1993 إلى الوقت الحاضر لم تشهد أي تطور على مسار المفاوضات نحو الأفضل مع زيادة العنف الصهيوني والاعتداء الوحشي[2].

لقد إنجر عن عقد مؤتمر مدريد1991 مجموعة من المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية في إطار العملية السلمية في الشرق الأوسط منها ما هو علني مثل التي أقيمت في واشنطن وماهو سري في العاصمة النرويجية أوسلو.

المحادثات في واشنطن 1991-1993: بعد الانتهاء من مؤتمرمدريد1991 اختيرت واشنطن مقرا لإجتماعات مسارات التفاوض الثنائية في ديسمبر 1991والتي استغرقت عشر جولات، ترأس الوفد الفلسطيني الدكتور حيدر عبد الشافي ومن بين الأعضاء صائب عريقات، وزكريا الأغا وغيرهم. إضافة إلى ذلك كانت هناك لجنة توجيهية تضم الدكتورة حنان عشراوي وزهيرة كمال، ومستشارين قانونين هم أنيس قاسم ورجاء شحاذة.

أما الوفد الإسرائيلي فترأسه "الياكيم روبنشتاين" سكرتير عام للحكومة الإسرائيلية ومن أعضاءه "إيتان بنت سور"، و"زالمان شوفال" لتبدأ المفاوضات في 1991/12/12 بعد إعتراف الوفد الإسرائيلي بإجراء المفاوضات على مسارين لتتفرد بالأطراف العربية المعنية كلا على حدى، ودارت المحادثات على مسارات منفصلة، كما أرادت إسرائيل إذ كان هدفها تضييع الوقت لتشتيت جهود العرب والاستفراد بكل طرف و استثمار الوقت لصالحها بتنفيذ برامج ومخططات تحتاج إلى تغطية و هذا أدلى به شامير في قوله: كنت أريد المفاوضات في واشنطن أن تمتد عشر سنوات حتى نستكمل خطط الاستيطان وحتى لا تبقى أرض فلسطينية يتفاوض عليهاً[3].

---

[1]مجدي حماد، **مستقبل التسوية 30عاما من سلام عابر**، دار النهضة العربية، لبنان،2009، ص ص51-52.

[2]عدنان سليمان الأحمد، عدنان المجالي، المرجع السابق، ص25.

[3]زبيدة دحمان، زهرة شكايم، اتفاقية **أوسلو وانعكاساتها على القضية الفلسطينية(1993-1994)**، رسالة ماستر، كليةالعلوم الانسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة أدرار، الجزائر ،2016، ص23.

الفرع الثاني: جولات التفاوض بين فلسطين واسرائيل

أولا: الجولة الأولى

انعقدت في مدريد في 1991/11/3 بتشكيل فريق مصغر أردني فلسطيني والوفد الإسرائيلي[1] لمدة يوم كامل، وقد اتفقا في نهاية الجولة على أن المفاوضات ستجرى على أساس قرارين مجلس الأمن 242 و338 [2]ووافق الوفد الإسرائيلي على أن المفاوضات ستجرى على مسارين: مسار فلسطيني–إسرائيلي / مسار أردني–إسرائيلي.

ثانيا: الجولة الثانية

إنعقدت في واشنطن مابين 17 ديسمبر 1991 نوقشت فيها الصلاحيات الخاصة بكل من المسارين الأردني والفلسطيني ونجح الوفد الفلسطيني بعد امتناعه عن الدخول إلى قاعة المفاوضات أسبوع كامل في أن يضمن إستقلالية التمثيل الفلسطيني وفقا لصيغة فرضت أن يشارك إثنان من الطرف الأردني في مفاوضات المسار الفلسطيني، ومثيلهما من الطرف الفلسطيني في مفاوضات المسار الأردني.

ثالثا: الجولة الثالثة

تمت مابين 13–16 جانفي 1992 كان من المقررعقدهذه الجولة في ديسمبر 1991 لكن لم يتم ذلك لعدة عوامل منها: –النشاط الإستيطاني الإسرائيلي في الضفة[3]، الغربية وغزة ففي هذا الشهر تدخلت جماعة من المستوطنين في بعض منازل الفلسطينيين في سلوان والقدس الشرقية هو ما جعل الوفد الفلسطيني يحتج على ذلك' وقرارإسرائيل بإبعاد إثني عشر فلسطينيا ما أدى إلى تأجيل الجولة إلى 13جانفي1992 بعد تصويت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم 726: بإدانة القرار الإسرائيلي. وإبتداء من هذه الجولة منحت وزارة الخارجية الأمريكية نبيل شعث منسق منظمة التحرير الفلسطينية تأشيرة الدخول في المحادثات الثنائيةوهو أقرب مستشاري الرئيس ياسر عرفات. وجاء في هذه الجولة أن المحادثات ستكون من إجتماعات على المسارين بشرط أن يتشكل المسار الفلسطيني من تسعة فلسطينيين واثنان من الوفد الأردني والمسار الأردني

[1]عبد القادررزيق المخادمي، **الصراع العربي الإسرائيلي ماأشبه اليوم بالبارحة ؟**، مطبعة البعث، قسنطينة ،2001، ص199.

[2]سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص286.

[3]زبيدة دحمان، زهرة شكايم، المرجع السابق، ص23.

من تسعة أردنيين واثنان من الوفد الفلسطيني، وتفتتح كل جولة من المفاوضات وتختتم بإجتماع عام للمندوبين يحضره ثمانية فلسطينيين وإحدى عشر أردني وثلاثة عشر إسرائيلي.

رابعا: الجولة الرابعة

تم إنعقادها في 3مارس1992 قدم الوفد الفلسطيني في هذه الجولة ورقة تحمل تصوره لهدف المفاوضات والذي يمثل في إقامة حكومة ذاتية فلسطينية تضمن سيطرة الشعب الفلسطيني على القرارات السياسية والاقتصادية وغيرها، وتصوره للترابط الذي ينبغي أن يكون بين ترتيبات الفترة الإنتقالية والوضع النهائي. وأصر على أن السبيل الوحيد لمتابعة المفاوضات هو إلتزام الجانب الإسرائيلي بالتقييد بأحكام القانون الدولي وإنهاء كل أشكال النشاطات الإستيطانية.

خامسا: الجولة الخامسة

إنعقدت في 30أفريل1992 هذه الجولة لم تسفر عن أي تقدم ملموس وذلك بسبب رفض إسرائيل الإلتزام بوقف النشاط الإستيطاني وبقرار مجلس الأمن رقم 242 كمرجعية للمفاوضات.

سادسا: الجولة السادسة

كانت في 24سبتمبر1992 لم تفلح في تحقيق التوقعات الفلسطينية وتعبيراً عن إستياء الطرف الفلسطيني من مواقف الحكومة الإسرائيلية قررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن ترسل إلى الجولة الثامنة المنعقدة في ديسمبر وفد مصغر من أربعة أعضاء وفي اليوم الأخير من الجولة أعلنت القيادة بتعليق المفاوضات لأن الحكومة الإسرائيلية قامت[1] بإبعاد، أكثر من أربعمئة فلسطيني وامتنعت عن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 799 الذي يقضي بعودة المبعدين، وبقيت المفاوضات معلقة أكثر من ثلاثة أشهر لتستأنف في جولتها التاسعة في 27 أفريل1993 بعد التوصل إلى حل وسط حول قضية المبعدين.

إن المفاوضات الثنائية بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي لم تحقق نتيجة وذلك بسبب: تمسك كل طرف بمواقفه وعدم تقديم تنازلات ملموسة، عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مباشر، وكذلك عدم ضغط الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها المشرفة على المفاوضات على إسرائيل لتقديم تنازلات لصالح الفلسطينيين حتى في الجولة العاشرة التي لم تكتمل بسبب التوصل لإعلان المبادئ في أوسلو.

[1] زبيدة دحمان، زهرة شكايم، المرجع السابق، ص24.

سابعا: المحادثات السرية في أوسلو1993

استمرت المفاوضات العربية الإسرائيلية المباشرة التي لم تقدم شيأ يذكر. ومن خلف ظهر الوفد الفلسطيني المفاوض الذي كان يرأسه عبد الشافي، سمح ياسر عرفات بفتح قناة تفاوضية سرية مع الإسرائيليين التي انعقدت في أوسلو بالنرويج[1].

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن إتفاق أوسلو إعتمد على آليتين أساسيتين للتواصل هما: الثنائية والسرية، الثنائية: مؤداها أن إتفاق أوسلو جاء وليد مسار ثنائي فلسطيني إسرائيلي عزل، فمفاوضات أوسلو بقيت طي الكتمان وفي عهد ياسر عرفات وشمعون بيريز ثم إسحاق رابين لاحقا، التسوية عن محيطها العربي، أما السرية فقد لوحظ أن إتفاق أوسلو قد تميز أو إنفرد عما سبقه من إتفاقات على صعيد التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بأنه قد تم التوصل إليه في سرية كاملة. فيما المؤسسات الفلسطينية في الداخل والخارج كانت مغيبة عما يجري،

وكذلك الحكومات العربية إلى أن بدأت التسوية تتبلور وأخذت تتسرب إلى عدد من الملوك والرؤساء العرب[2]. وتتالت الجولات حتى:

الجولة الخامسة: التي انعقدت في 08ماي1993 ومن خلالها تم وضع المسودة الأولى لإعلان المبادئ[3].

الجولة السادسة: المنعقدة في 21ماي1993 انضم أورى سفير إلى الوفد الإسرائيلي. وهذا الأمر يثير إلى الجدية التامة لدى إسحاق رابين.

الجولة السابعة: كانت في 13جوان 1993إلتحق بالوفد الإسرائيلي المحامي يوئيلزنجر أعد هذا الأخير عدة أسئلة للوفد الفلسطيني وطلب الإجابة عليها، وكان رد فعل الوفد الفلسطيني منها أنها أعادت المحادثات إلى نقطة الصفر وألغت مسودة إعلان المبادئ السابقة.

وبعد 12جولة من المفاوضات أي في 17 أوت1993 أمكن التوصل إلى إتفاق على صيغة إعلان المبادئ.

---

[1]قدور عدو، عبد الوهاب باعربي، **دور الجزائر وموقفها من القضية الفلسطينية، 1979-1993**، رسالة ماستر، جامعة أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعيةوالعلوم الإسلامية، الجزائر،2017-2018، ص ص60-61.

[2]محمد مبرك، **التسوية السلمية لصراع الفلسطيني الإسرائيلي من المنظور الدولي**، مجلة المنار، العدد5 ، جامعةالجزائر، الجزائر،2018، ص ص109-110.

[3]زبيدة دحمان، زهرة شكايم، المرجع السابق، ص30.

وفي اليوم نفسه توجه "شمعون بيريز" إلى ستوكهولم ليقود المحطة الأخيرة من المفاوضات بنفسه، والتي شهدت جولات مكملة لسابقاتها. وبدأ الشوط الختامي لهذه المفاوضات بين ثلاث محطات: في أوسلو كان شمعون بيريز وفريقه والوفد النرويجي، وفي تونس كان ياسر عرفات ومحمود عباس وياسر عبد ربه ومحسن إبراهيم، وفي تل أبيب إسحاق رابين. وقد طالت مفاوضات الليلة الأخيرة سبع ساعات كاملة تخللها تسع مكالمات هاتفية طويلة بين تونس وستوكهولم، وقد انتهت إلى الاتفاق على الصيغة المعروفة لإعلان المبادئ[1].

وكان نص إتفاقية أوسلو 1993 مايلي: أن مفاوضات الوضع النهائي ستدور حول قضايا أربع أساسية: اللاجئون–الحدود–القدس–المستعمرات، ورفضت إسرائيل المسؤولية الدولية و الأخلاقية عن وجود هذه المشاكل و تعويضهم، أما قضية القدس فهي تخص اليهود وحدهم فهم أصحاب الحق في فلسطين لما لها من رمزية لهم وإسرائيل لن تتخلى عن مستعمراتها، إضافة إلى مسألتي المياه و الحدود ليست هي كل محتويات جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي فالمسألة المحورية هي مسألة السيادة على الأرض الفلسطينية ومن المرجح أن تعلن دولة فلسطينية مستقلة و ذات سيادة لكن السيادة الحقيقية هي السيطرة على الموارد و الموانئ والإمتلاك الفعلي لحقوق المجال الجوي و المياه الإقليمية لإسرائيل [2].

وفي يوم الخميس 9سبتمبر1993 يعلن الناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات عن توقيع المنظمة للاتفاق النهائي الخاص بوثائق الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحريرالفلسطينية، فعندما ينتهي التفاوض بنجاح حول أمور قانونية أو سياسية يوضع هذا الاتفاق في **مشروع معاهدة** أو يضع المفاوضون تقريرا يوقعون عليه [3]أو على هيئة بيان مشترك أو يجرى تبادل الوثائق لإبرام اتفاق يكون أكثر شمولا وتفصيلا[4]. وفي 10 سبتمبر 1993 الوزير النرويجي للشؤون الخارجية يصل إسرائيل حاملا رسالة اعتراف الطرف الفلسطيني بإسرائيل الموقع من قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ليقدم الرسالة إلى الوزير الأول الإسرائيلي إسحاق رابين لتوقيع اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير، واحتضنت واشنطن في 13سبتمبر1993 حفل التوقيععلى

---

[1]قدور عدو، عبد الوهاب باعربي، المرجع السابق، ص62.

[2]مجدي حماد، المرجع السابق ص ص،495–496.

[3]سهيل حسين الفتلاوي، **تسوية المنازعات الدولية**، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، العراق، 2014، ص136.

[4]موسى إبراهيم، **قضايا عربية ودولية معاصرة**، دار المنهل اللبناني للدراسات، لبنان،2010، ص18.

الاتفاق بين إسرائيل والمركزية الفلسطينية حول الاستقلال الذاتي في غزة وأريحا بحضور ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية ورئيس الولايات المتحدة ً بيل كلينتون ً و رئيس الدبلوماسية الأمريكي ً وارن كريستوفر ً وعن روسيا أوندريكوزيرن ً و ً شمعون بيريز ً عن إسرائيل ومحمود عباس المكلف بالعلاقات العربية والدولية في المنظمة و عضو اللجنة التنفيذية الفلسطينية، على أن تستكمل المحادثات بين المنظمة وإسرائيل في طابا المصرية[1]، فكانت الثقة بأن الإسرائيليين والفلسطينيين يستطعون حقا دفع المفاوضات قدما في محلها، وفي أوائل أيار 1994 تم التوصل إلى إتفاق مع إسهام أمريكي بسيط حول كيفية تنفيذ إتفاق أوسلو وهو ما دعي ب ً إتفاق القاهرة ً ، تعكس دور مصر المساعد فهو يمثل نقطة البدء لصنع السلام لفترة الخمس سنوات الإنتقالية وكان من المقرران تبدأ المباحثات في 1999 وهو النهاية المتوقعة للمرحلة الانتقالية، وعاد عرفات إلى غزة لتحظى المنظمة بفرصة الشروع ببناء مؤسسات الدولة المستقبلية ببطء ولكن بثقة.

وعندما شرع بتنفيذ إتفاق القاهرة كانت استراتيجيتا إسرائيل وفلسطين متباعدة لهذا توجهوا إلى أمريكا للمساعدة وكان ً رابين ً يعمل ببطء ولا يريد تقديم تنازلات أكثر في الضفة الغربية وقام بإتفاق مع الأردن[2]، حيث ساهم التوقيع على إتفاقية أوسلو في تشجيعها على خوض مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي في واشنطن خاصة لوجود علاقات وثيقة بينهما ومصالح مشتركة، وهذا ما أدى إلى توقيع معاهدة السلام بينهما عرفت ً إتفاقية وادي عربة 1994"، ما شجعت هذه الإتفاقيات كذلك كل من سوريا ولبنان على خوض المفاوضات مع إسرائيل، إلا أنها فشلت بسبب طلب سوريا بإنسحاب إسرائيل من الجولان وجنوب لبنان، مع تقدم المفاوضات مع لبنان إلا أنها فشلت بسبب تعنت إسرائيل والتوتر الدائم على الحدود اللبنانية[3]. وكان الهدف العام للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ينقسم بدوره إلى شقين وهما:

---

[1] صلاح محمد، المرجع السابق، ص166.

[2] كوانت وليام، **عملية السلام الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ1967**، تعريب هشام الدجاني، دارالعبيكان، السعودية،2002، ص ص596،601.

[3] ابراهيم مصطفى ابراهيم المهندز، **تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية**، رسالة ماجستير، مدرسة الدارسات الاستراتيجية والدولية، ليبيا،2018، ص37.

1/التوصل إلى إتفاق إنتقالي لتنظيم سلطة حكم ذاتي مؤقت للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة خمس سنوات[1]، فهذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، وهناك بنود أخرى تتعلق بنقل الصلاحيات والمسؤولية التمهيدية والنظام العام والأمن والقوانين والأوامر العسكرية ولجنة الإرتباط الفلسطينية الصهيونية المشتركة والتعاون مع مصر والأردن وإعادة إنتشار القوات الصهيونية وحل النزاعات[2].

2/التوصل إلى إتفاق سلام دائم على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 242و338، وكذلك على أساس قاعدة الإعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة لكلا الطرفين وهذا الإتفاق يمثل النتيجة النهائية لمفاوضات الوضع الدائم للسلطة دون إذن إسرائيل[3].

المطلب الثالث: النتائج المترتبة عن اتفاقية السلام1990 -1993.

نهاية المفاوضات تعد مرحلة حاسمة في عملية التفاوض لأنها تشاهد العروض الأخيرة، لأن أحد الطرفين يكون متحمساً أكثر لإنهائها بسبب ضغط الوقت أو لأسباب سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية، وقد يسعى الطرف المضاد الحصول على مكتسبات. ولذلك يجب عدم المبالغة في الضغط على الخصم، عدم إستغلال موقع القوة الذي يمكن أن تكون فيه إهانة للخصم بل البحث فقط على حماية مصالحك.

وأحيانا إعادة النظر في ترتيب الأوليات يصبح مهما في اللحظات الأخيرة، فإذا كان موضوعا يقلق خصمك ويهدد بفشل إنهاء المفاوضات في اللحظات الأخيرة، فيجب تقيم أهدافك من جديد، وهذا الموقف الذي وضع فيه الطرف الفلسطيني في مختلف مراحل تفاوضه مع إسرائيل، فإذا كان الفلسطينيون يقبلون بالإتفاقيات ليس لأنها عالجت جميع مشاكلهم وحلت قضاياهم كاللاجئين والقدس والمستوطنات، ولكن ما كانوا يحصلون عليه هو خطوة أولى في طريق طويل علها توصلهم إلى تحقيق أهدافهم التي أصبحت عبارة عن أحلام[4].

---

[1]عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان، **القضية الفلسطينية في المؤتمرات القمة العربية 1946-1990**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ،2009، ص283.

[2]عدنان سليمان الاحمد، عدنان المجالي، المرجع السابق، ص ص56-57.

[3]عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان، المرجع السابق، ص283.

[4]قادري حسين، **الدبلوماسية والتفاوض**، منشورات خير الجليس، الجزائر ،2007، ص ص114-115.

وهناك تعقيدات عديدة سادت المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية منها: غياب تكافؤ في القوى الطرفين لمصلحة إسرائيل التي كانت تتحكم بمناحي الحياة لدى الفلسطينيين لتخلف الإدارة الفلسطينية، فلا يمكن إلغاء عنصر الإكراه من المفاوضات وهو ما حصل في هذه المفاوضات ولم يطبق ضمن الآجال المحددة واعتبره البعض مولودا ميتا، فمعظم لقاءات المفاوضين ليست المساومة فقد تكون لتبادل الرأي فقط ويبقى معيار نجاح المفاوضات هو تجنب استخدام العنف، وكذلك المعطيات الدولية التي ساعدت إسرائيل منها هيمنة أمريكا وحال العطب والتشتت في النظام العربي و مناخ الحرب الدولية ضد الإرهاب[1].

انعكست أثار الاتفاق على القضية الفلسطينية والعربية والدولية فقد أخرج اتفاق أوسلو القضية الفلسطينية من المحافل الدولية على أساس أن أصحاب المشكلة هم الوحيدون المعنيون بحلها مما أدى إلى تهميشها دوليا. واختلفت نظرة الرأي العام الدولي إلى الشعب الفلسطيني من أصحاب حق مهضوم وأرض مغتصبة، ومقاتل من أجل الحرية إلى شعب وقع من أعدائه إتفاق سلام وعليه الوفاء بإلتزاماته لتحقيق المزيد من الحقوق فيما بدوا وكأنهم استعادوا حقهم المسلوب[2].

حيث نجد أن الرئيس ياسر عرفات اقتصرت كلمتهً على التعبير عن أحلام ومشاعر وردية اتجاه المستقبل وافتقرت إلى أي إشارة واضحة لمحادثات الشعب الفلسطيني وكفاحه الطويل في سبيل حقوقه المشروعة وخلت من أي تأكيد على ضرورة إستكمال الإتفاق بخطوات تالية لتوفير تلك الحقوق وإعادتها إلى أصحابهاً [3]، فما نشاهده اليوم في القدس الشريف والضفة الغربية وقطاع غزة هو ثمرة الإرتجال وعدم التبصر وغياب الرؤية إنه ثمرة سياسية على أرض فلسطين التي ستؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية، وكلما تأزم الوضع هرولً ياسر عرفاتً يناشد الدول العربية و الإسلامية و دول العالم للمساعدة و الدعم ويهدد بالويل و الثبور[4].

وذلك عكس كلمةً إسحاق رابين:ً الذي ركز على ضحايا الشعب اليهودي في سبيل استقرار دولة إسرائيل، وسلامتها واعتراف جيرانها بها رغم أن هؤلاء الضحايا هم ضحايا حرب عدوانية، حيث قال إدوارد سعيد: إن كل فلسطيني شاهد وسمع وقائع احتفال البيت الأبيض شعر أن مائة

---

[1]قادري حسين، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، منشورات خير جليس، الجزائر،2007، ص120.

[2]قدور عدو، عبد الوهاب باعربي، المرجع السابق، ص65.

[3]زبيدة دحمان، زهرة شكايم، المرجع السابق، ص36.

[4]فوزي صلوخ، **الواقع الإقليمي والدولي قضايا ومواقف**، دار المنهل اللبناني، 1999، ص77.

عام من التضحيات والكفاح لم تثمر شيئا في نهاية الأمر، وأعطت الكلمتان انطباعا بأن الفلسطينيين هم الذين اعتدوا على إسرائيل وهم الآن يعتذرون لهم وأضاف أن كلمات عرفات توحي أنه توصل إلى عقد إيجار لا إلى اتفاقية سلامً[1].

إضافة إلى ذلك إعتبرأن اتفاقية إعلان المبادئ مكنت إسرائيل من تحقيق أهدافها على حساب كافة المبادئ المعلنة للنضال العربي والكفاح الفلسطيني، حيث كسبت إسرائيل من خلال هذ الإتفاق على الإعتراف والشرعية من العرب دون أن تتنازل عن سيادتها على أغلب المناطق العربية المحتلة، حيث تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة التي ليس لها حدود معلنة[2]، فهذا الاتفاق أدى إلى تعاون أمني بين اليهود والسلطة مقابل من يريد أن يعمل ضد إسرائيل وخصوصا حركة حماس[3].

إن مضمون اتفاقية أوسلو لم يتم التعرض فيها لأخطر القضايا حيث تم تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية وهذه القضايا هي: مستقبل مدينة القدس، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، مستقبل المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم مساحة الدولة الفلسطينية الموعودة، وسيادتها على أرضها.

لا تتضمن مسؤوليات السلطة الفلسطينية الأمن الخارجي والحدود ولا يستطيع أحد دخول المناطق وتبقى أهم ملاحظة على اتفاقية أوسلو هو عدم إشارتها إلى حق الفلسطينيين في تقريرمصيرهم وفق مبادئ الشرعية الدولية، هذا في الوقت الذي يمكن إعتبارإتفاق أوسلو تعبير عن حسن نوايا ورغبة كل طرف في التعاون مثل ما أنه شكل فرصة مواتية لتهيئة الفلسطينيين من أجل تدبير شؤونهم بذاتهم.

كما تبين للفلسطينيين والعالم من خلال اتفاق أوسلو أنه أسلوب إسرائيلي في المفاوضات اتسم بعدم الوفاء بالإلتزامات، وأن همها هو ربح الوقت وإنهاك المفاوضين الفلسطينيين[4]، فلا تيأس من توليد إتفاق تلو اتفاق ومذكرة تلو الأخرى وتتصرف وكأنها باقية إلى الأبد في هذه الأراضي وذلك

---

[1] زبيدة دحمان، زهرة شكايم، المرجع السابق، ص36.

[2] وداد سعيد، **القضية الفلسطينية في فكر ادوارد سعيد 1935-2003**، رسالة ماستر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،1018-2019، ص ص59، 60.

[3] أحمد منصور، **الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الإنتفاضة**، كتاب الجزيرة، الدار العربية للعلوم، لبنان ،2003، ص224.

[4] محمد مبرك، المرجع السابق، ص111.

بمضاعفة المستوطنين والمستعمرات في الضفة الغربية والقدس وإقامة المعابر وتشييد الجدار العنصري الفاصل[1]،

ويئس الشعب الفلسطيني من المحادثات والمراوغات والمفاوضات وثار يحطم القيود ويطلب الحرية ويطلب تنفيذ القرارات الشرعية الدولية والعيش في سلام[2].

وتم تهميش دور منظمة الأمم المتحدة كمعبر عن الشرعية الدولية وحصره في القيام بمهمة المراقبة وذلك لصالحهيمنة دور الولايات المتحدة باعتبارها مساندة ومدعمة للطرح الإسرائيلي في مقابل محدودية الدور العربي المتخبط في العديد من المشاكل المتجددة والغير منتهية[3].

[1]مجدي حماد، المرجع السابق، ص366.

[2]أحمد إبراهيم عطية، **إرهاصات غزو العراق ونهاية إسرائيل**، دار الفجر لنشر والتوزيع ،2003، مصر، ص139.

[3]محمد مبرك، المرجع السابق، ص111.

الفصل الثاني:

فاعلية المفاوضات في المجال الاقتصادي

يعد الأمن والسلم ركيزتان أساسيتان لوجود مجتمع دولي معاصر وذلك من خلال إرساء العدالة والمساواة بين الدول والشعوب، هذا ما وجب توفر الإرادة السياسية اللازمة لدى الأطراف المتنازعة والإلتزام بما جاء به ميثاق الأمم المتحدة بضرورة فض النزاعات بالطرق السلمية، لذلك تلعب المنظمات الدولية دورا بارزا في تسوية النزاعات لتنمية العلاقات الودية عن طريق اللجوء إلى وسائل سلمية كالتفاوض، ونتيجة لهيمنةالدول الكبرى وإستخدام المنظمة في بعض الأحيان وسائل غير سلمية تهدف لإعادة الأمور إلى نصابها ، فيحق للمنظمة إجراء المفاوضات الدولية لأنها تمتلك الشخصية القانونية المعترف بها وتتم هذه المفاوضات عن طريق برامج تضعها بشكل دوري أو استثنائي ، وتكون بصورة شفهية أو خطية بتبادل المذكرات و المستندات عن طريق الإتصال بوزير الخارجية ، وإذا كان النزاع يهم عدة دول يعقد مؤتمرا بينها، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل مفاوضات العراق مع الأمم المتحدة حول برنامج النفط مقابل الغذاء 1996، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين الأول عن خلفيات النزاع بين دولتي العراق والكويت والثاني عن مراحل التفاوض حول البرنامج النفط مقابل الغذاء.

المبحث الأول: العوامل المتسببة في الأزمة العراقية.

مر المجتمع الدولي بعدة أزمات أثرت على العلاقات الدولية ما أدى إلى تدهور أوضاع الشعوب، وهذا ما شهدته الأزمة العراقية الأولى 1980 والثانية 1991 ومانتج عنه من قرارات دولية من طرف الأمم المتحدة، وهذا ما سنتناوله خلال هذا المبحث:

المطلب الأول: أسباب الأزمة العراقية

الفرع الأول: أزمة الخليج الأولى: دارت هذه الحرب بين العراق وإيران حيث بدأت بسقوط الشاه وإعتلاء"أية الله الخميني "الحكم في إيران، فاندلعت الحرب بين العراق بقيادةً صدام حسينً في 22سبتمبر 1980لتزيد من الإضطرابات وعدم الإستقرار في منطقة الخليج، نتيجة خلافات قديمة بين الدولتين بسبب النزاعات الحدودية على شط العرب، وتدخل إيران في الشؤون الداخلية للعراق ووجود خلافات سياسية، ووصلت الأمورإلى قطع العلاقات بينهما 1971 وذلك بعد إحتلال إيران للجزر العربية التابعة للإمارات العربية وتوترت بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي والعراق.

وأثناء إنعقاد مؤتمر دول الأوبك في الجزائر تم التوصل إلى إتفاق بين الطرفين بفضل الوساطة الجزائرية، حول حقوق الدولتين في شط العرب مقابل تعهد إيران بإنهاء دعمها للمتمردين الأكراد، ولكن بعد انتصار الثورة الإيرانية 1979 عادت الخلافات من جديد وأعلن العراق إلغاء اتفاقية الجزائر وطالب بحقه في السيادة الكاملة على شط العرب، وتمسكت إيران بذلك أيضا، وانتهى الأمر بإندلاع حرب دامت 8سنوات من 22سبتمبر 1980 إلى 18 أغسطس1988، وكان النفط هو مصدر الصراع في المنطقة و تدخل الدول الاستعمارية فيها، حيث لعب دور في العلاقات الدولية وحسب جريدةً كل العربً التي تصدر في باريس إعتبر المحللون أن النفط كان من أهم عوامل النزاع في الحرب العراقية –الإيرانية وكل الحروب التي شهدها الشرق الأوسط إلى حد الآن، وتدخلت في هذه الحرب الدول الغربية و خاصة أمريكا لمصالح في تلك المنطقة، وللخطر الذي يهدد هذه المنطقة[1].

ومعظم الدول العربية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية تضامنت مع العراق، عدا سوريا التي وقفت إلى جانب إيران بحكم خلافها مع العراق، وكانت هذه الحرب مدمرة ومنهكة ولا معنى

[1] محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النفائس، لبنان،2010، ص ص124-127.

لها سوى تحطيم القوتين الخليجيتين وتدميرهما وفسح المجال للقوى العظمى للتدخل في آبار النفط، وهذا ما قاد الدول العظمى إلى شن حرب ثانية على الخليج بعد اجتياح الكويت من طرف العراق 1990 والتحضير لإحتلال العراق2003[1].

الفرع الثاني: أزمة الخليج الثانية: ليست الخلافات العراقية الكويتية من المواضيع الجديدة المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية[2]. بل إن موضوع مطالبة العراق بالكويت ذات جذور تاريخية تعود لقرن مضى من الزمن على وجه التقريب إذ عمدت بريطانيا بخبثها المعروف إلى زرع الخلافات والتحريض لفك عرى التواصل بين البلدين والمساهمة في إغتيال الشخصيات العراقية والكويتية الذين نادوا بالوحدة بين القطرين. فالحقائق التاريخية تدل على أنه لم يكن هناك فاصل جغرافي أو تاريخي لا في القديم ولا في الحديث بينهما، كما لم تشر الخرائط العالمية الغربية إلى وجود دول خليجية إلا خلال العقدين الماضيين في الحقيقة أن الكويت قد ظهرت كمدينة تجارية لأول مرة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث كانت من الأراضي التي تخضع لإدارة الدولة العثمانية، وظلت الكويت مرتبطة بولاية البصرة ارتباطاً إدارياً حتى خلال التقسيمات الإدارية التي أدخلها السلطان العثماني "مدحت باشا" عام 1869م عندما ضعف نفوذ الدولة العثمانية في نهاية القرن الماضي تزايد النفوذ الاستعماري البريطاني والألماني، فخشيت بريطانيا من بسط النفوذ الألماني على حساب أطماعها خاصة بعد أن أعلنت ألمانيا رغبتها في مد خط حديدي يمر بالعراق وينتهي بالكويت، سارعت بريطانيا لعقد اتفاقية 1899م مع أمير الكويت وعد فيها الأمير بالحماية البريطانية للكويت ولكن لم يمنحها الاتفاقية ،حق السيادة على نفسها، وذلك لأن الإتفاقية العثمانية البريطانية لندن عام 1913م تضمنت المادةالسادسة فيها ما يلي: (يمارس شيخ الكويت أعمال قائم مقام تابع لحاكم البصرة، ويعين من قبل السلطان العثماني)[3].

---

[1]محمد ختاوي، المرجع السابق، ص 127.

[2]عبد الصمد سعدون عبد الله الشمري، زياد عبد الرحمن علي الكوراني، **الطاقة الناضبة الصراعات الإقليمية، دراسة جيوستراتيجية نحو إعادة هندسة الشرق الأوسط**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص215.

[3]محمد عوض الهزايمية، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، دار حامد للنشروالتوزيع، عمان، 2007، ص ص187. 188.

واستمرت الكويت قائم مقامية تابعة للبصرة حتى عام1914م عندما غزت القوات البريطانية العراق وفصلت الكويت عنه، وفي1923 وتحت التهديد البريطاني اعترفت الحكومة العراقية بقرارات" سان ريمو" بالإنتداب البريطاني، في1932وافقت الحكومتان العراقية والكويتية اللتان كانتا تخضعان تحت الاحتلال المباشر على رسم الحدود بينهما والمفروضة من بريطانيا دولة الإحتلال.

غير أنه عندما اعتلى"الملك غازي "عرش العراق 1933م أعلن رفضه لطلب البريطاني في رسم الحدود ،ونقض الإتفاق المبرم مع بريطانيا ، وطالب بضم الكويت ونجحت جهوده بكسب الكويتيين وأقر حاكم الكويت" مبارك الصباح "مجلس الشورى بدعم الفقر الكويتي بالثراء العراقي وفي اجتماع المجلس التشريعي قرر المجلس تقليص السيطرة البريطانية وطالب بالوحدة مع العراق، قوبل قرار الوحدة المتخذ من المجلس التشريعي الكويتي بالرفض من قبل بريطانيا وجهت هذه الأخيرة إنذارا إلى" الملك غازي "يومها لم تكن ثروات الكويت النفطية فكانت تعتمد اقتصاديا على العراق في التزود في الحبوب والطعام والمياه من شط العرب ،طالبت بريطانيا شيخ الكويت "أحمد بن جابر الصباح "بحل المجلس التشريعي ورفض قرار الوحدة لأنها كانت على علم مسبق بالمخزون النفطي للكويت وهذا مالم يعلمه الكويتيون والعراقيون وبعد أقل من 20يوما القرار، فحل الشيخ أحمد بن جابر المجلس التشريعي في 21كانون الأول 1938،وقامت الاحتجاجات في الكويت وأعمال العنف وفي 10أذار 1939م ثار الكويتيون، وتدخلت الحكومة البريطانية وقضت على الثورة وأعدمت قائدها "محمد المنيس" وهرب بقية الثوار إلى العراق ودبرت بريطانياعملية اغتيال" الملك غازي "لأنه كان في نظرها وراء تأجيج المشاعر الوحدة العراقية –الكويتية.

وبعد قيام الإتحاد الهاشمي 1958دعا" نوري السعيد" رئيس الوزراء الإتحاد ضم الكويت مستندا في ذلك على العلاقات التاريخية والجغرافية والاقتصادية التي تربط العراق بالكويت، وصرح وزير الخارجية الاتحاد آنذاك "فاضل الجمالي":(أنه بالإمكان توسيع الاتحادو التنبؤ بانضمام الكويت)، وفي شباط من عام 1958م أرسلت حكومة الاتحاد العربي مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، طالبت فيها بريطانيا بالإعتراف بحقوق العراق التاريخية في الكويت مستندة على وثائق تاريخية وجغرافية معا[1]،وبعدها أعلن الرئيس العراقيً عبد الكريم قاسمً في 25حزيران1961م أن

[1]محمد عوض الهزايمية، المرجع السابق، ص ص190،188.

الكويت جزءمن العراق وهي تابعة إداريا للبصرة[1]،إلا أن بريطانيا أرسلت أسطولها لمساعدة الكويت في صد العدوان العراقي عليها، ووقعت مع الكويت في 19حزيران 1961م وثيقة الاستقلال التي تتضمن 4نقاط وهي:

1-إلغاء اتفاق 23شباط 1899.

2-إستمرارعلاقات الصداقة بين البلدين،

3-التشاور بين البلدين في الأمور التي تهمها.

4-إستعداد الحكومة البريطانية لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت ذلك.

وفي 12 آب 1961م حلت القوات العربية محل القوات البريطانية، وأعطت الكويت مقاعدا في الجامعة العربية مما أدى إلى عزل العراق دوليا، وبعد نجاح الإنقلاب البعثي بقيادة الرئيس "عبد السلام عارف" في 18شباط 1963م واعتراف هذا الأخير باستقلال كويت مقابل هبة مالية قدرها85مليون دولار، وهذا مما إعتبرته الأوساط الشعبية والسياسية والعربية رشوة وكانلها الأثر في الإطاحة به،وقد عمل العراق على إبقاء حبل الإتصالات الخاص بمباحثات الضم مع الكويت موصولا بين الأعوام 1963-1967ولكن جميعها باءتبالفشل وفي 22من آب 1973طالبت الحكومة بضم جزيرتي (وربة و بوبيان)للعراق مقابل الإعتراف بالحدود العراقية الكويتية المرسومة، وبعد إندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في 22من أيلول 1980 جمد الطرفان الكويتي والعراقي خلافاتهما وبقيت الأمور كذلك طيلة أيام الحرب[2].

وكان للتدخل الأمريكي دور مهم حيث استثمرت وجود الحرب العربية -اليهودية سياسيا 1973م، فبعد قرار" الملك فيصل" بمنع تصدير النفط للدول التي تدعم الكيان الصهيوني في فلسطين أصدر الرئيس جيمي كارترً الأمر الرئاسي رقم 10والمتضمن" الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة الامريكية" وفيها تفصيلات للأسس السياسية والعسكرية لمذهب كارتر الذي "يتضمن ضرورة الاعداد للحروب صغيرة وإنشاء قوات للانتشار السريع تستطيع توجيه ضربات إلى مناطق الشرق الأدنى، والشرق الأوسط وايران وباكستان و الخليج العربي ، وقد اعتبر منطقة الخليج ضمن المصالح العسكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة ، ولها حق التدخل لصد أي

[1] امينة سلام، **جريمة العدوان الاقتصادي في ظل القانون الدولي الجنائي**، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019، ص149.

[2] محمد عوض الهزايمية، المرجع السابق، ص ص190. 191.

عدوان خارجي، والدفاع عن الحلفاء وضمان تدفق النفط ، وفي 1980م أعلن كارتر أسس التدخل في منطقة الخليج العربي القائمة على ضرورة التدخل باستخدام كافة الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية في حالة التطاول على المصالح الأمريكية في الخليج العربي بصرف النظر عن غزو خارجي أو قلب نظام الحكم ، فإن أي خطر يهدد أي دولة من الدول النفطية هو بمثابة تهديد مباشر لمصالح الولايات المتحدة وبناءعليه فقد قررت الولايات المتحدة الإنزال العسكري في السعودية، ولتنفيذ هذه الخطة قامت بعدة إجراءات منها:

*زيادة التواجد البحري للولايات المتحدة في المنطقة المجاورة للخليج العربي.

*إنشاء قوات الانتشار السريع لتقوم بالتدخل في المنطقة مع تجهيزها بشكل يلائم طبيعة المهمات التي ستلقى على عاتقها.

*إنشاء القيادة المركزية للخليج ومقرها بولاية فلوريدا الأمريكية.

*إنشاء قواعد عسكرية في منطقة الخليج كقواعد مستقبلية لهذه القوات في عمان والصومال وكينيا[1].

في يوم 9 أوت1988 الكويت تعلن قرارا برفع حصتها الإنتاجية من النفط بما يعد خرقا لحصة الإنتاج المحددة من الأوبك وصاحب القرار إعلان نيتها استخراج حجم أكبر من حقل الرميلة المتنازع عليه مع العراق، وهذا الأمر تسبب في إغراق الأسواق مما أدى إلى خسارة كبيرة لدولة العراق وقيامها بضخ النفط.

وفي 21 فيفري 1988 وزارة الخارجية الأمريكية تصدر تقريرا من 12 صفحة عن العراق بوصفه أسوأ منتهك لحقوق الإنسان وفي 23فيفري صدام يلقي خطابا في الذكرى الأولى لإنشاء مجلس التعاون العربي توقع نية بأن ضعف قوة الاتحاد السوفياتي سيعطي أمريكا الحريةالكاملة في الشرق الأوسط، وبالنسبة لصدام فإن مصالح العرب لا تخدمها هذه الهيمنة بل تخدمها العراق وبشكل أفضل، وفي 2أفريل صدام يلقي خطابا موجها للجيش العراقي: إن الجيش العراقي وبفضل جهود علماءه طور أسلحة كيماوية جديدة .[2]

[1]محمد عوض الهزايمية، المرجع السابق، ص193.

[2]سليم حميداني، **القرار في الأزمات الدولية (الإدراك السياسي للقادة وعملية صنع القرار أزمة 1967 وأزمة الخليج دراسةنظرية وتطبيقية)**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص ص148 149.

فأظهرت التحقيقات فيما بعد حجم وتعقيد برامج الأسلحة في العراق، وأثبتت بأن العراق تملك ترسانة أسلحة كيمياوية وأنه نجح في تكييف كائنات بيولوجية كالجمرة الخبيثةالتي تستعمل لتطوير السلاح النووي، إذ كانً صدام حسين ًله رؤية عدائية للعلاقات الدولية لا سيما في المنطقة التي يقع فيها، ومن أجل ألا يستغل الضعف الذي يسيطر على بلاده بقي الشك بأن العراق لا يزال يمتلك أسلحة بيولوجية وكيمياوية.

وتصميم العراق على الإحتفاظ بتلك الأسلحة بأي ثمن، فقد تكبد أضراراً فادحة أثناء حربه، دمر خلال القصف الجوي من البنية التحتية الإقتصادية في البلاد أكثر مما فعلت ثماني سنوات من الحرب مع إيران، والعراق ما يزال تحت ثقل الديون والتعويضات على حرب الكويت واستمرار نظام العقوبات الذي فرضته الأمم المتحدة جعل العراق عاجز عن بيع نفطه لإمتلاك عملة أجنبية ومنع استيراد الأسمدة والآلات الزراعيةومبيدات الحشرات والمواد الكيمياوية[1]، وفي 28 ماي صدام يتهم الكويت والإمارات بالتآمر على العراق وإعلان حرب اقتصادية عليها، وقد أخذت بوادر الخلافات بين العراق و الكويت تتزايد ولم تجدي المباحثات نفعا الأمر الذي أدى إلى إقتناع العراق بعدم وصول إلى حلول ترضيه فقرر عندها اجتياح الكويت في 2أوت1990[2] وقام بحجز النساء والاطفال الكويتيين كالرهائن وهذا ماأدى إلى شن هجومات على العراق، ففي 9جانفي الكونغرس الأمريكي يؤيد خطة الرئيس الأمريكي للقيام بعمل عسكري ضد العراق، ماأدى إلى التدخل الدولي في منطقة الخليج بقيادةأمريكا وبالتحالف مع بعض الدول العربية ودول الخليج وذلك باستخدام القوة العسكرية لإجبارالجيش العراقي على الإنسحاب من الكويت. وشهد يوم 17جانفي 1991بداية قصف جوي على العراق الذي اطلق عليها عملية "عاصفة الصحراء "وهي الأعنف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [3]، حيث قاموا بضربات جوية شديدة على المؤسسات والبنى التحتية فألحقت خسائر فادحة، مما دفع النظام العراقي في 2 آذار 1991 إلى الإستسلام بقبوله قرار مجلس الأمن 686 الذي تعهد بموجبه العراق دفع كافة التعويضات والخسائر التي تسبب بها الكويت[4]، وأدت العمليات العسكرية لقوات التحالف إلى قتل مئة ألف جندي عراقي

[1]تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة زينة جابر ادريس، دار العربية للعلوم، لبنان، 2006، ص ص338، 339.
[2]محمد عوض الهزايمية، المرجع السابق، ص193.
[3]سليم حميداني، المرجع السابق، ص153.
[4]موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص50.

ووفاة الأطفال العراقيين بسبب سوء التغذية وعدم توافرالأدوية والمطاعيم الطبية بسبب الحصار الشامل، وحرم العراق من وسائل إعادة الاعمار وتدهورت الخدمات العامة ولاسيما الصحية، وأعلنت واشنطن منع تصدير النفط العراقي، وإنهاء العقوبات على العراق لا يعتمد على سقوط النظام الحكم بل على امتثال العراق لمطالب الأمم المتحدة وكذلك تخلي العراق على برنامجه النووي والكيمياوي والبيولوجي[1].

وتركت هذه العملية آثاراً بالغة الأهمية على الصعيد العربي والدولي حيث ألحقت هزيمة قومية كبرى بالأمة العربية وتراجعت العلاقات العربية إلى مستوى لم تشهده من قبل، حيث أصبح النظام العربي في أضعف حالاته حيث تأزمت وتراجعت العلاقات العربية –العربية إلى مستوى لم تشهده من قبل، وعودة مئات الآلاف من الفلسطينيين العاملين في الكويت وبلدان الخليج إلى الأردن والضفة الغربية ، مما خلق أزمة اجتماعية و سياسية ضغطت على الإنتفاضة الذي تقلص وهجها، وفي خطاب الرئيس الأمريكي"جورج بوش الإبن" أمام الكونغرس 6اذار 1991، بعد هزيمة العراق وتحرير الكويت وتمركز القوات الأمريكية في منطقة الخليج ،حيث أعلن عن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بما يتفق مع المصالح الامريكية الصهيونية على أساس القرارين 242و338، ما أدى إلى الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام في مدريد كمكافئة للدول العربية التي شاركت في التحالف الدولي ضد العراق[2].

ولا شك أن أحداث 11سبتمبر 2001وماتلاها من غزو أمريكي لأفغانستان شجع إدارة "بوش الابن" على وضع الخطط العسكرية لإحتلال العراق بهدف القضاء على نظام الحكم فيه والسيطرة على نفطه وتدمير بنيته الأساسية وكيانه الوطني بإعتباره يشكل خطرا مستقبليا على إسرائيل، زعمت أمريكا أنها حررت العراق من الإستبداد السياسي وجاءت بالحرية ولكنها برهنت للعالم عن عجزها توفير الأمن والاستقرار للمواطن العراقي وتوفير فرص العمل له[3].

المطلب الثاني: أهم قرارات الأمم المتحدة ضد العراق

انطلقت هذه الأزمة بإخلال العراق بالسلم كما إعتقد ذلك، حيث قامت بإحتلال الكويت بالقوة مخالفة لكل المواثيق والأعراف الدولية، إلا أن استمرار هذه الأزمة وتدخل مجلس الأمن في ذلك،

---

[1] علي مفلح محافظة، **العرب والعالم المعاصر**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص106.

[2] موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص51.

[3] علي مفلح محافظة، المرجع السابق، ص107.

رغم إنسحاب القوات العراقية 1991م، ما أظهر توسع المجلس الأمن في تكييفه للأزمة، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب

حيث أصدر حوالي 13قرار منذ اليوم الأول للإحتلال الذي دام 7أشهر من 2 أوت 1990 إلى1فيفري 1991م، إذ في الثاني من شهر أوت 1990 أصدر مجلس الأمن قرار **660** الذي طالب القوات العراقية بالانسحاب من الكويت فورا وبدون شروط وبالتالي عودة القوات العراقية إلى المواقع التي كانت تحتلها من اليوم الأول من أوت 1990، لكن العراق رفضت ذلك وقد بررت موقفها بقضيتين اعتبرتهما الدافع الأساسي للقيام بهذا العمل،القضية الأولى تتعلق بمسألة الحدود رغم أن العراق لا يقبل باستقلال الكويت عنه إلا أنها دولة معترف بها في المجتمع الدولي،وكذلك توسع الكويت في الأراضي العراقية فأقامت منشئات عسكرية وبترولية حيث استغلت الكويت حرب العراق مع ايران ، أما القضية الثانية تتعلق بمسألة النفط حيث اعتبر العراق أن الكويت و حكومة الإمارات العربية عملت على إغراق السوق الدولية للنفط مخالفة لنظام الحصص المقررة في منظمة الأوبك، ما أدى إلى تدهور أسعار النفط تدهورا خطيرا، وكذلك أقامت الكويت آبار بترولية بالقرب من العراق و اعتبرت العراق أن الكويت تسرق نفطه[1].

وقرر مجلس الأمن البدء فورا بمفاوضات مكثفة لحل الخلافات بينهما فوافقت الدول على تسوية نزاعاتهما الحدودية من خلال هذه الوسيلة التي تنهي بعض النزاعات على أساس التشاور المتساوي والودي ما سمح بتنمية العلاقات الثنائية لتحقيق الصداقة وحسن الجوار بين الطرفين ولتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم[2]، ثم أصدرت الأمم المتحدة قرار **661** في 6أغسطس 1990 القاضي بفرض حصار إقتصادي خانق على العراق بسبب إحتلاله للكويت و رفضه الخروج منها، وكان هذا الحصار على جميع أنواع المنتجات بالإضافة إلى إتفاقية النفط مقابل الغذاء، مما أدى إلى تدمير الاقتصاد العراقي و أثر بشكل كبير على حياة المواطن و انتهى هذا الحصار بعد احتلال العراق[3]، تضمن فرض جزاءات شاملة وإلزامية على العراق شملت بيع وتوريد جميع السلع بما في ذلك الأسلحة والمعدات العسكرية ،وكذا تحويل الأموال مع استثناء

---

[1]بودربالة صلاح الدين، **استخدام القوة المسلحة في إطار احكام ميثاق الأمم المتحدة**، أطروحة دكتوراه، قانون دولي عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر،2010، ص ص203. 206.

[2]عمر سعدالله، **الحدود الدولية النظرية والتطبيق**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص187.

[3]إبراهيم مصطفى إبراهيم المهندز، المرجع السابق، ص65.

الإمدادات المتعلقة بالمجال الطبي والأغذية والمقدمة في الظروف الإنسانية كما فرض القرار حظرا اقتصاديا وتجاريا شاملا وأنشأ مجلس الأمن لجنة أصبحت تعرف" بلجنة الجزاءات" لمراقبة تنفيذ الجزاءات وطالب المجلس كل الدول الأعضاء والغير الأعضاء بمنع الواردات والصادرات إلى كل من العراق والكويت ومنع تحويل النقد لهما وتجميد أرصدة البنوك[1]،

وهذا القرار لم يكن محدد المدة ولرفع العقوبات يتطلب قرارا جديدا باستخدام حق النقض ضده ما يعني أن العقوبات ستبقى دائمة حتى تقرر أمريكا رفعها كان الهدف المعلن هو سحب القوات العراقية من الكويت لكن أمريكا بدأت تضيف شروط معقدة وهذه الشروط لم تكن محل إجماع في الأمم المتحدة ،فكما علق "هانز فونسبونيك "الذي كان مسؤول عن برنامج النفط مقابل الغذاء "كان هناك بعض النباح لكن لم يكن هناك عض"[2]،

ثم أصدر مجلس الأمن قراره **662**في 9أغسطس وطالب أن ينسحب العراق فورا وبدون قيد أو شرط، ثم صدر قرار **664** في18أغسطس مطالبا العراق بالسماح بمغادرة الأجانب من العراق و الكويت[3]، ثم قرار **665** في 25أغسطس1990،مستندا إلى نص المادة 41من ميثاق الأمم المتحدة أن (مجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب إستخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وفق الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقيةواللاسلكية وغيرها من وسائل الموصلات وقفا جزئيا او كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية)[4]، كان يهدف هذا القرار إلى منح المشروعية الشكلية للقوات البحرية الأمريكية والبريطانية التي جاءت إلى الخليج بعد الأزمة أو تلك التي كانت موجودة قبلها وتفويض مجلس

---

[1] امينة سلام، المرجع السابق، ص ص150-151.

[2] دعاء علي، إرث العقوبات على العراق أو كيف تغتال شعبا بأكمله، الثلاثاء 6حزيران،2023موقع إلكتروني، **.https//www.7iber.com**

[3] مالك محسن العيساوي، **الحروب بالوكالة إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية**، دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص160.

[4] **المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة 1945.**

الأمن دولا لتنفيذ التدابير ذات الصلةوذلك من أجل توقيف جميع عمليات الشحن البحري الآتية والمغادرة وتفتيش حمولتها و فرض الحظر على الملاحة الجوية[1].

وصدر قرار **666** في 13 سبتمبر 1990 الخاص بتحديد الاحتياجات الإنسانية من إمدادات الغذاء والدواء للمدنيين في العراق والكويت، وجاء قرار **667** في 16سبتمبر 1990 بإدانة العراق بسبب احتجازه للأجانب كرهائن، ثم قرار **670** في 25سبتمبر 1990 بفرض حظر جوي على العراق.[2]

وأصبح المساس بحقوق الإنسان يعد مساسا بالسلم والأمن الدوليين حيث نجد أن مجلس الأمن يتحرك ليتواجد في ساحات الإنتهاك محاولا اتخاذ التدابير لإعادة الإستقرار وهذ اما أدى إلى إصداره قرار **674** في 29أكتوبر 1990 القاضي بجمع أدلة حول إنتهاك العراق لحقوق الإنسان[3].

وجاء قرار **678** في 29 نوفمبر 1990 يعد بمثابة خطوة حاسمة اتخذها مجلس الأمن إتجاه الغزو العراقي للكويت حيث سمح المجلس لأول مرة باستخدام القوة من طرف مجموعة من الدول ضد دولة أخرى لإرغامها على إحترام قرارات مجلس الأمن وهي سابقة خطيرة [4]حيث تم بموافقة 12 صوت ومعارضة دولتين اليمن وكوريا وتحفظ الصين الشعبية ، أذن فيه باستخدام كافة الوسائل مالم تنسحب العراق من الكويت واعتبر 15يناير 1991 آخر موعد للعراق للإمتثال لقرارات الأمم المتحدة وهذا التدخل العسكري استهدف منابع النفط في المنطقة الذي كان أبرز محركات أزمة الخليج الثانية[5]1991، لكن العراق لم يستجب لأية من تلك المناشدات، حيث في يوم 17 يناير 1991 شنت قوات التحالف هجومها الجوي الكبير على العراق ما عرف بعملية "عاصفة الصحراء"وانتهت هاته العمليات الحربية في 24 فيفري1991 [6]، ثم جاء قرار **687**

---

[1]غنية سطوطح، العقوبات **الاقتصادية الدولية في نظام الامم المتحدة**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، عدد4، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة، الجزائر، 2018، ص172.

[2]مالك محسن العيساوي، المرجع السابق، ص161.

[3]Michel belanger ،**droit international humanitaire** ،gualimoèditeur، paris،2003، p94.

[4]غنية سطوطح، المرجع السابق، ص172.

[5]بودربالة صلاح الدين، المرجع السابق، ص206

[6]بن محي الدين براهيم، **دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين**، أطروحة لنيل دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر،2017، ص240.

بتاريخ3نيسان1991 ويعتبر بمثابة خارطة طريق لمرحلة ما بعد الحرب بعد انسحاب العراق من الكويت، حيث تضمن هذا القرار النص على استعادة الكويت لإستقلالها وسيادتها ورفع الحظر المفروض عليها، كما حدد الأسس الخاصة بعملية التعويض، وطالب بترسيم الحدود بين دولتي العراق والكويت إلى جانب مطالبة العراق بالكشف عن كافة ما يملكه من أسلحة كيمياوية وبيولوجية وتدميرها وما يتعلق بها من قدرات والقذائف التي يزيد مداها عن 150 كلم كما حظر القرار إستيراد أية مواد عسكرية من جانب العراق وأشار القرار على ضرورة مراجعة مدى إحترام العراق لهذه القرارات بشكل دوري حتى يتسنى رفع الجزاءات عنه[1].

وأصدر المجلس قراراه **688** في 5أفريل 1991 ...إن المجلس منزعج مما تعرض له المدنيون العراقيون من قمع في أماكن متعددة في العراق وفي المنطقة التي يسكنها الأكراد أيضا مما أدى إلى نزح مكثف للاجئين نحو الحدود أو حتى عبورهم الحدود مما نتج عنه بعض الصدمات الحدودية مما يهدد السلام والأمن الدوليين[2]، ثم جاء قرار **706** صدر في 15آب1991 تم بموجبه تحديد شروط بيع كميات محددة من النفط لا تتعدى1،6 مليار دولار خلال6أشهر، إضافة إلى تحديد المنتجات النفطية العراقية من أجل الوفاء باحتياجات السكان المدنيين تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ورفض العراق لمدة طويلة تنفيذ هذا القرار، نظراً لما ينطوي عليه من حرمان حقه في ممارسة السيادة الكاملة على ثرواته القومية والتحكم في نفطه.

وكانت فكرة بيع نفط العراق مقابل الغذاء لأول مرة في 1991 على إثر تقارير كشفت معاناة الشعب العراقي، وما يمكن قوله عن قرار **706**الذي جاء يحمل برنامج النفط مقابل الغذاء في أنه لم يحقق ما سطر له، وذلك بشهادة المنسق العام في العراق دينيس هاليداي الذي إستقال من منصبه في فبراير1998 بسبب حقيقته حيث قال: إننا بصدد تدمير مجتمع بأكمله وذلك شيء مرعب وغير قانونيوأخلاقي، وإن هذا القرار زاد من معاناة الشعب العراقي" وأضاف أن "هذا القرار فاشل وأريد منه فقط تكريس الحصار" [3].

---

[1]سلام امينة، مرجع السابق، ص155.

[2]بن محي الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص231.

[3]عادل تبينة، **العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الإنسانية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر ،2012، ص128.

وقال مسؤول في إدارة بوش لصحيفة "نيويورك تالمز"إن قرار **706** كان طريقة جيدة لإبقاء القسم الأكبر من العقوبات دون الوقوف على جانب الخطأ من مسألة إنفعالية ممكنة، كون المسألة الإنفعالية الممكنة هي المجاعة التي تتسبب فيها الولايات المتحدة للشعب العراقي، وجاء القرار لتمويل مدفوعات التعويضات لأصدقاء الولايات المتحدة وتمويل نفقات الأمم المتحدة في تنفيذ قرار **687**، أما قرار **712** الذي صدرفي19سبتمبر 1991 ووافق عليه العراق في حالة من اليأس[1].

فبسبب الأوضاع الإنسانية المأساوية في العراق والتي نتجت عن القرارات السابقة وقرارات أخرى لحقتها صدر القرار رقم **986**في14-04-1995 لمنع المزيد من التدهور في الأحوال الإنسانية[2].

[1]جيف سيمونز، **استهداف العراق (العقوبات والغازات في السياسة الامريكية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،2003، ص ص160-161.

[2]محمد أشرف البيومي، **<<فضيحة "النفط مقابل الغذاء>>كشف لفساد إداري أم مزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة العراق تحت الإحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،2008، ص246.

المبحث الثاني: إجراءات المفاوضات حول برنامج<< النفط مقابل الغذاء1996>>

مرت مفاوضات العراق والأمم المتحدة حول "برنامج النفط مقابل الغذاء " 1996 بمراحل عديدة لكي يتم التوصل إلى إتفاق يرضي الطرفين، والمفاوضات تقومعلى الروح التي تسودها وتكافؤ الفرص وإلا بقيت الدول الصغيرة تحت رحمة الدول الكبيرة، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

المطلب الأول: البدء في التفاوض حول <<برنامج النفط مقابل الغذاء>>

بعد انتهاء العمليات العسكرية 28فيفري 1991أوفدالأمين العام للأمم المتحدة هيئة إلى العراق برئاسة وكيليه" مارتي اهستاري" لدراسة الوضع الانساني في العراق نتيجة الحرب، وتقدمت البعثة في 20مارس 1991بتقرير الى الأمين العام الذي رفعه إلى مجلس الأمن،وتضمن ملاحظات حول أوضاع العراق حيث جاء في التقرير :"إن العراق يشهد أوضاع مزرية وكارثية وأن جميع الوسائل المدعمة للحياة الحديثة قد دمرت وأن العراق سيشهد أوبئة ومجاعة"، وإثر ذلك اجتمعت "لجنة الجزاءات"من مجلس الأمن وأصدرت قرار في 22مارس 1991م تضمن عدة فقرات من أهمها إن الظروف الإنسانية تنطبق على جميع السكان المدنيين في العراق ويسمح باستيراد الإمدادات الإنسانية الواردة في تقرير"اهستاري" فورا ، وعند صدور قرار مجلس الأمن **687** سنة1991 الذي رسخ الجزاءات المفروضة على العراق وتفاقمت الأوضاع الإنسانية نتيجة عدم وجود موارد لدى العراق لاستيراد المواد الإنسانية ، وفي تاريخ18أفريل 1991وقعت العراق والأمم المتحدة مذكرة بشأن المساعدة الإنسانية وتتضمن 20فقرة بهدف تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان العراقيين المدنيين ووقع الجانب العراقي "أحمد حسين" وزير الخارجية وعن الأمم المتحدة "صدر الدين أغا خان" المندوب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة. وأوفد الأمين العام للأمم المتحدة بعثة جديدة إلى العراق تضم وكالات الأمم المتحدة برئاسة المندوب التنفيذي "صدر الدين أغاخان" وتقدمت البعثة بتقرير 15يوليو 1991، وفي تاريخ 15أغسطس 1991أصدرمجلس الأمن قرار **706**/1991الذي أشار إلى الإقتراح بأن يبيع العراق نفط لتمويل شراء المواد الغذائية والأدوية لتلبية الحاجات الإنسانية.[1]

[1]باسيل يوسف بجك، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990-2005دراسة توثيقية وتحليلية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006 ص ص180-185.

وقرر مجموعة من الفقرات بموجب الفصل السابع من الميثاق، وأصدر الأمين العام تقريره حول الجوانب التنفيذية للقرار 4 سبتمبر 1991 تضمن توصيات، وبتاريخ 19سبتمبر أصدر مجلس الأمن قرار **712**الذي يوافق على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وقرر أن يتمتع النفط الخاضع للقرار **706**/1991بالحصانة منالإجراءات القانونية، واستمر في المراجعة الدورية للجزاءات بموجب الفقرتين 20و21من قرار **687**واستمرت الأوضاع الإنسانية بالتدهور نتيجة عدم الاتفاق بين العراق والأمم المتحدة على القرارين 706و712/1998لأنهما يمسان بسيادة العراق على مواردها الطبيعية وزيادة على ذلك العراق كان يشتري المواد الغذائية بموجب عقود تقبل الجهات المزودة للمواد الغذائية باستيفاء القيمة من أموال العراق المجمدة في المصارف خارج العراق لذلك أصدر مجلس الأمن قراره**778**في1992/10/2[1]، حاولت الأمم المتحدة التخفيف من معاناة الشعب العراقي عبر إعطاء الحكومة العراقية فرصة لبيع ما قيمته 1،6مليون دولار أمريكي من النفط 1992لتغطية تكاليف الغذاء والدواء ولكن "صدام "رفض هذا العرض لأن الأمم المتحدة أصرت على مراقبة الأموال التي سوف يجنيها العراق والإحتفاظ بنسبة30% لتحويلها لتعويضات الحرب[2].

ونظرا لتزايد الضغط الدولي وكثرة التقارير عن تدهور الأوضاع لدى السكان في العراق ولإيجاد صيغة بديلة لرفع الجزاءات يمكن من خلالها السيطرة على كامل عمليات البيع والشراء ومنع العراق من تصدير نفطه اتخذ المجلس الأمن قراره**986**، حيث عقد جلسة في 1995/04/14تضمن 18فقرة وقد أكد في فقراته لا يشكل تعديا على سيادة العراق وسلامته الإقليمية، ويأذن القرار للدول باستيراد النفط العراقي بما يكفي لتوفير عائد لا يتجاوز المليار دولار كل ستين يوما أي بمعدل سنوي 4مليار دولار بموجب الفقرة 8من القرار لحساب الإحتياجات الإنسانية لسكان العراق.

وتتم العملية بخطوات:

1-يقدم الطلب إلى لجنة الجزاءات المشكلة بموجب قرار661، مع موافقة العراق على ذلك وتفاصيل السعر، ويتم الشراء بالقيمة المعقولة التي يحددها السوق.

[1]باسيل يوسف بجك، المرجع السابق، ص185.

[2]تشارلز تريب، المرجع السابق، ص ص338-339.

2-يدفع مبلغ الشراء إلى حساب ينشا لهذا الغرض وتتولى الأمم المتحدة الإشراف عليه ولايسمح للعراق بالوصول اليه.

3-تتم عملية التصدير من خلال أنبوب النفط المتواجد في الأراضي التركية النصيب الأكبر والجزء المتبقي عن طريق ميناء بكر بإشراف مفتشين مستقلين يعينهم الأمين العام.

4-تتم عملية توزيع المبلغ الناجم عن العملية البيع:

أ-30% بقيمة 600 مليون دولار لصندوق التعويضات عن حرب الخليج.

ب-13%مؤن إنسانية لشمال العراق الأكراد بمبلغ 260مليون دولار.

ت-2.2%لإعمال الأمم المتحدة داخل العراق.

ث-1%لتغطية مدفوعات للحساب الانتقالي بما يعادل 20مليون دولار.

ج-53%ما يعادل مليار دولار للتجهيزات الإنسانية لمنطقة الجنوب والوسط[1].

بعد مضي 9 أشهرعلى صدور قرار **986** لم ينفذ نظراً للتحفظاتالتي أبدها العراق على بعض أحكامه لما يمس سيادته.[2]ومن ناحية أخرى ما تضمنته الفقرة 6من قرار شحن الحصة الأكبر من النفط عبر خط أنابيب كركوك يوموتاليك التركي وتصدير الباقي في ميناء بكر وأنماط توزيع الإغاثة الإنسانية في ثلاث محافظات الشمالية، فأجرى الأمين العام للأمم المتحدة سلسلة من الاتصالات مع الجانب العراقي لما قدمه العراق من إعتراضات على صيغة القرار عملا بأحكام الفقرة 63 من القرار[3]،

وبعد حدوث عدة إتصالات بين الأمانة العامة و الحكومة العراقية تم الإتفاق على إجراء محادثات لتطبيق قرار**986**، وبدأت المباحثات في نيويورك في 6فبراير[4]1996، حيث دخلت العراق في مفاوضات وقد صدرت توجيهات بشأن مراحل وأسلوب إجراء المباحثات مع الأمانة العامة[5]،حيث من شروط إجراء مفاوضات فعالة :عدم تقديم شروط مسبقة من قبل طرفي النزاع وهذا ماأكد عليه مندوبو الدول الإشتراكية في أكثر من مرة أثناء مناقشة مسألة الوسائل السلمية

---

[1]عادل تبينة، المرجع السابق، ص ص 171، 174.

[2]باسل يوسف بجك، المرجع السابق، ص185.

[3]عمر سعد الله، **قانون الدولي لحل النزاعات**، طبعة2، دار هومة لنشر والتوزيع الجزائر،2010، ص ص72-73.

[4]باسيل يوسف بجك، المرجع السابق، ص185.

[5]عمر سعد الله، **القانون الدولي لحل النزاعات**، المرجع السابق، ص ص72-73.

لتسوية النزاعات الدولية في لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة وهذا ما أيده الفقهاء حيث يرون أن وجود شروط مسبقة يفسر بعدم الرغبة الصادقة وكافية لحل النزاع أو القضية وإنعدام الثقة بين الطرفين[1] ، وبدأت المفاوضات حيث إنطلق الوفد العراقي من قاعدة صلبة لا يتراجع عنها وهي أن السلطات العراقية تتولى توزيع الحاجات الغذائية والصحية في كافة أنحاء العراق [2]،والذي يسمح للعراق ببيع ما قيمتهمليارى دولار من النفط كل ستة أشهر لشراءالحاجيات لشعبه ووافقت الحكومة العراقية أيضاأن تقوم الأمم المتحدة بإدارة الأموال فتغطي العراق المبلغ المتبقي بعد حسم نسبة مئوية ثابتة لتغطية تعويضات الحرب وطلبت الأمم المتحدة بأن يتم توزيع المؤن التي ستشترى تحت إشراف مفتشي الأمم المتحدة ، وكانت رغبة صدام إنهاء العقوبات ووضع يده على إيرادات إضافية وإعادة العراق إلى السوق العالمي كمنتج للنفط ومستهلك رئيسي للبضائع الصناعية[3]،

وانتهت في 20ماي 1996بتوقيع مذكرة التفاهم بين العراق و الأمم المتحدة حيث وقعها على العراق "عبد الأمير الأنباري"وعن الأمم المتحدة "هانز كوريل "وكيل الأمم المتحدة المستشار القانوني، وتضم المذكرة 51فقرة ضمن عشرة أجزاء، وأحيلت المذكرة إلى مجلس الأمن بموجب رسالة موجهة من الأمين العام، ثم بدأت الأعمال التنفيذية للمذكرة التفاهم من قبل الطرفين، حيث أعدت حكومةالعراق خطة التوزيع وقوائم الاحتياجات الأساسية بموجب مذكرة التفاهم التي أودعت لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة 1996/7/15، وبعد سلسلة من الإجراءات أصدر الأمين العام تقريره إلى مجلس الأمن 1996/11/25، في هذا وقد بدأ التنفيذ الفعلي لمذكرة التفاهم في 1996/12/10.[4]

وصل العراق إلى هدفه التصديري 1999م بفضل ارتفاع أسعار النفط، لكن برنامج النفط مقابل الغذاء لم يخرج من مرحلة الخطر بعد، وافق مجلس الأمن نتيجة لإلحاح "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة على مضاعفة الموازنة العراقية من أجل قطع الغيار، وكان هناك تأخير في عملية التوزيع وعلى الرغم من المناشدات العديدة التي قدمها الأمين العام للإسراع بتنفيذ العقود

[1] محمد الصغير سيليني، المرجع السابق، ص130.

[2] عمر سعد الله، **القانون الدولي لحل النزاعات**، المرجع السابق، ص ص72-73.

[3] تشارلز تريب، المرجع السابق، ص343.

[4] باسيل يوسف بجك، المرجع السابق، ص185.

إلا أن أسعار البضائع التي تم تدوينها في العقود ازدادت[1]، والواقع أن القوى المهيمنة في الأمم المتحدة سعت من وراء صفقات "النفط مقابل الغذاء "إلى حل تلك المعضلة، وهدفت إلى إبقاء العقوبات والتخفيف في الوقت نفسه من الأوضاع المعيشية الصعبة والمشاكل الصحية في العراق ،والتي سببت قلقا حقيقيا للأمم المتحدة وهذا الإدراك دفع "صدام" إلى مضاعفة جهوده وتكرار طلبه برفع العقوبات، وقامت الولايات المتحدة عدة مرات القيام بعمل عسكري خلال 1997و 1998م شنت بمساعدة القوات البريطانية قصف جوي على العراق أطلقت عليه "ثعلب الصحراء"ديسمبر 1998كان الهدف منها ضرب مناطق اشتبه فيها وجود برنامج الأسلحة،وإجبار العراق على الانصياع لمطالب اللجنة الخاصة لنزع الأسلحة إلى إضعاف نظام" صدام حسين" املا في تعجيل سقوطه[2].

مر برنامج "النفط مقابل الغذاء" بتطورات مهمة منذ صدوره شهدت هذه الفترة مابين تطبيقه ونهايته صدور سلسلة من قرارات مجلس الأمن التي مددت البرنامج كل مرة لمدة مئة وثمانين يوما، وإدخال تعديلات على المبالغ المخصصة لإنفاقها على البرنامج كما شهدت تعليق الوفدين الأمريكي والبريطاني على استيراد العديد من المواد الإنسانية بداعي أنها ذات استخدام مزدوج، وفي19فيفري 1998توقف البرنامج جزئيا في وسط العراق وجنوبه نظرا لنقل الموظفين الدوليين إلى خارج العراق بعد التوتر بين العراق وأمريكا وبعد ذلك تم الإتفاق 26فيفري 1998 وعاد الموظفون، تقدم "دونيس هوليداي "باستقالته في سبتمر 1998 احتجاجا على مسيرة "برنامج النفط مقابل الغذاء "وتم تعيين هانز فون سبوينك منسق للأمم المتحدة، وبتاريخ 17ديسمبر 1999 اعتمد مجلس الأمن قرار **1284** الذي رفع سقف تصدير النفط و علق تسديد مبلغ 90مليون دولار كل 90 يوم إلى الحساب الائتماني أعلن "هانز فونس بونيك"استقالته في 12فيفري2000 احتجاجا بعدم تغطية البرنامج للحاجات الانسانية للشعب العراقي،ثم علق العراق صادراته النفطية من1الى 12ديسمبر 2000نتيجة عدم الاتفاق على تحديد أسعار النفط مع الأمم المتحدة ،ثم عقدت في نيويورك26و27فيفري2001محادثات بين الأمم المتحدة ووفد العراق حول البرنامج الإنساني ثم أوقف العراق صادراته النفطيةبين 4يونيوالى10يوليو 2001بسبب رفضه قرار**1330**، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة26و27 يونيو 2001بناء على طلب روسي

[1]محي الدين جمال، **العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص295.

[2]تشارلز تريب، المرجع السابق، ص ص343-344.

وحضرها وكيل العراق "رياض القيسي" وأثار عدة جوانب قانونية تتصل بآليات تطبيق البرنامج بمافيها:عدم وجود جهاز تدقيق مالي من قبل مدققين محايدين من خارج الأمم المتحدة والإصرار على سياسة تعليق الموافقة على عقود تجهيز العراق بالمواد الانسانية والأدوية[1].

وبدأت الحرب الأمريكية والبريطانية على العراق 19مارس 2003ثم اتخذ مجلس الأمن القرار **1472**/2003الذي ألغى قرار **1483**/2003، حيث قرر مجلس الأمن إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء بعد الاحتلال الأمريكي للعراق،وتقدم المدير التنفيذي للمكتب "بنيون سيفان"حولبرنامج العراق بتقرير إلى مجلس الأمن 2003/5/28تنفيذ المرحلة 13من مذكرة التفاهم وتضمن إحصاء المبالغ التي انفقت على البرنامج بموجب تنفيذه 1996/12/10حتى 2003/4/30،دلت المؤشرات الصادرة عن الأمم المتحدة تثبيت مالا يقبل الشك بأن هدف البرنامج لم يكن تغطية الحاجات الإنسانية لشعب العراقي وإنما لسداد نفقات الأمم المتحدة وتزويد صندوق التعويضات بموارد صرفت بصورة غير قانونية .

وإثر زيادة الخطر الأمريكي على العراق أصدر الأمين العام للأمم المتحدة في 17مارس 2003قراراً بسحب جميع موظفي الأمم المتحدة المكلفين بتنفيذ برنامجً النفط مقابل الغذاءً وذلك قبل يومين من غزو الاحتلال للعراق، وعقد مجلس الأمن جلسة في 28مارس2003 وأصدرقرار **1472**/2003 تمهيدا للاحتلال الأمريكي للعراق، وتحميل القوى المحتلة المسؤوليات القانونية من حيث تكليفها بجلب المواد الغذائية والطبية، إلا أنه تم عكس ذلك تم تحميل العراق دفع قيمة المواد الإنسانية دون أن يتحمل سلطة المحتل ذلك.

وبعد استكمال الإحتلال الأمريكي للعراق عقد مجلس الأمن جلسة في 22ماي2003 اعتمد فيها قرار **1483** الذي أضفى للإحتلال الشرعية الشكلية في أول سابقة لمجلس الأمن ومن خلاله بدأت الهيمنة المباشرة للثروات النفطية للعراق.

وصدر بيان صحفي عن برنامج الأمم المتحدة" للنفط مقابل الغذاء "في 19نوفمبر 2003 أعلن إنتهاء البرنامج وتسليمه إلى سلطة الاحتلال، وقد أصدر مجلس الأمن قرار **1531**/2004 أعرب فيه عن رغبة المجلس في إجراء تحقيق شامل ونزيه فيما قامت به حكومة العراق السابقة من جهود وتشكيل لجنة كلفت بالتحقيق تشكلت من السيد "بول فولكر" و" ريتشارد غولدستون"

[1]باسيل يوسف بجك، المرجع السابق، ص ص 190-191.

و"مارك بييث" وقدموا تقريرا في 7سبتمبر2005 تضمن 654صفحةبين تقاسم المسؤولية عن الإخفاقات والتلاعب في"برنامج النفط مقابل الغذاء".

وقد طالبت العراق منذ2001 بمذكرة إلى الأمين العام بضرورة إخضاع عمليات الأمم المتحدة للإشراف الحسابي والمالي لبرنامج النفط مقابل الغذاء، وقد ذكر"هانز فونسبونيك" المنسق الإنساني الأسبق للأمم المتحدة في العراق ولو كانت الأمم المتحدة قد أخضعت عملياتها في برنامج العراق إلى التدقيق الحسابي والمالي لما انتشر الفساد في أجهزتها نفسها[1].

المطلب الثاني: الإنعكاسات المترتبة عن <<برنامج النفط مقابل الغذاء>>

هناك إجماع غربي على تدمير العراق واحتلاله وجعله بلدا ضعيفا منذ حصاره إلى غاية إحتلاله، وتجنيد الأمم المتحدة لتصدر قرارات شرعية لتدمير العراق فتم تدمير العراق بهذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وكان لأمريكا دور مهم لتمتعها بالسيطرة على الهيئة والعالم، ما خلف أثار وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب

نتيجة الغزو العراقي للكويت وما ترتب عنه من عقوبات اقتصادية شاملة عانى الشعب العراقي من أثار الحصار الذي فرض عليها طيلة 13سنة،من تدمير البنية التحتية لبلادهم من محطات اتصالات وكهرباء ومصانع ومنشئات نفطية ومحطات ضخ المياه والمنازل، والوصول إلى نتائج مخيفة في جميع مجالات الحياة العامة والصحية و البيئية والإجتماعية والتربوية والاقتصادية،حيث بلغ حجم التضخم1994معدل 24000% في سنوات التي شهدت تطبيق البرنامج النفط مقابل الغذاء وتعمقت مظاهر التردي والترهل ما أفقد المجتمع العراقي تماسكه وزادت معدلات الجريمة والرشوة[2].

الفرع الأول: أثار البرنامج على القطاع الزراعي:

تحتل الزراعة مكانة اقتصادية متميزة في هيكل البنيان الاقتصادي لأي بلد لما حققه من برامج اقتصاديةواجتماعية في معظم البلدان ولقد دمر الاحتلال كل مقومات الاقتصاد الزراعي في العراق من تلوث البيئة ودمر مراكز الأبحاث وبنوك البذور ومستلزمات الإنتاج وقتل وشرد

---

[1]باسيل يوسف بجك، المرجع السابق، ص197.

[2]امين شحاته، آثار الحصار على العراق، برنامج مراسلو الجزيرة ،2004/11/3، موقع الكتروني جزيرة نت **www.aljazier.net**.

الكثير من الباحثين الذين لهم خبرة اقتصادية وأضحت العراق من الدول التي تسير باتجاه فقدان أمنها الغذائي[1]،

وقد سجل نتيجة هذا التراجع آثار وخيمة منها: -تقليص الإنتاج الزراعي بشكل كبير بسبب عدم القدرة على تشغيل شبكة الضخ الإروائي المعتمدة على القوة الكهربائية.

-ارتفاع نسبة الملوحة في التربة بسبب توقف مشاريع الإصلاح الزراعي عن العمل، بالإضافة إلى عدم توفر المواد الكيميائية اللازمة والأسمدة لمكافحة الآفات الزراعية ومنع استيراد البذور والأسمدة مما أدى إلى نقص حاد في الإنتاج الزراعي.

وفي نفس الوقت تأثرت الثروة الحيوانية بشكل كبير حيث أفضى الخطر إلى تدهور الإنتاج الحيواني وبسبب قلة التلقيح والمواد الغذائية ووصولها في أوقات متأخرة انخفض عدد هذه المزارع. هذا الوضع ساهم في انتشار الأوبئة وحدوث هلاك في أعداد كبيرة من المواشي مع تسجيل هبوط واضح في إنتاج اللحوم البيضاء وارتفاع أسعارها.

الفرع الثاني: أثار البرنامج على القطاع الصناعي:

يشكل القطاع الصناعي قاعدة حيوية للإقتصاد القومي لعديد من الدول، ومن الملاحظ أن العراق وخلال فترة الحصار بدى عليها الضعف الشديد في الإنتاج، حيث نجد هذا القطاع قد تأثر من الإهمال الكبير والتقادم في تردي مستويات الإنتاج ونوعيته بصورة واضحة خلال فترة الحظر، حيث أثبتت الدراسات أن أكثر من 75% من المؤسسات الإنتاجية في العراق التي تعاني من مشاكل في تقلبات الإنتاج وتوفر المواد الأولية وانخفاض كفاءة الخطوط الإنتاجية. مما أدى إلى إنخفاض مستوى الإنتاج ونوعيته، فالإقتصاد العراقي وبصفة عامة يعتمد على صادرات النفط. بالإضافة إلى إعتماده على العائدات من مبيعات النفط لسداد الديون التي ترتبت على عاتق العراق إثر التهديدات والحروب المترتبة[2]، لأن النفط يوفر أرباح بنسبة 90%من

[1]Jaafar bahlool jabber alhussyma, the poltical andeconomic dimension of occupation of irak and its impact on regionalneighbors ,the collage of the politicialsince ,narine univers, Irak ,2013,p90.

[2]بن زكري بن علو مديحة، **أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حق الشعوب في التنمية**، رسالة دكتوراه، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر ،2018-2019، ص185.

مجمل الأرباح بالعملة الأجنبية وفرض عقوبات على مثل هذا القطاع يعيق الناتج المحلي ما أثر في انخفاض قيمة الدينار العراقي الذي كان يساوي 3 أضعاف الدولار الأمريكي قبل الحصار[1]، ما أدى إلى انعدام توفر المعدات اللازمة وقطع الغيار التي تمكن من استخراج النفط والتنقيب عليه، وهذا الشلل أثر على قطاعات أخرى التي لها دور في تلبية حاجات المجتمع العراقي كالكهرباء والطاقة، وهذا ما عبر عنهً ايريك رولوً حيث (اعتبر أن حوالي 80% من القدرة الإنتاجية قد دمرت).

بالنسبة للكهرباء فقد أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأن العراق وبالرغم من ضرب محطات الطاقة إبان حرب الخليج الأولى 1980-1988، كان ما يزال هناك 126 محطة طاقة عام 1990 قادرة على انتاج 8903 ميغاواط، وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 وما نتج عنها من حصار الذي أدى إلى تدهور سريع في قطاع الطاقة، بالإضافة إلى إستهدافه الوضع الإنساني لبلد يقطنه الملايين، حيث بلغ إجمالي الطاقة المتولدة حوالي7500 ميغاواط.إذ يرجع السبب في ذلك إلى عدم كفاية الصيانة وظروف التشغيل الرديئة وكذا قدم وتآكل المولدات الكهربائية. إذ وصلت الطاقة المولدة إلى 3500 ميغاواط وهذا ما أدى إلى تدهور كبير على كل المستويات على الرغم من وجود إنخفاض عام في النشاط الاقتصادي إلا أن الطلب يفوق العرض خاصة في فترات الصيف بالإضافة إلى تزايد فترات إنقطاع الكهرباء حيث وصلت إلى 6ساعات يوميا التي كان له تأثير على كافة أوجه الحياة الصحية والاقتصادية والبيئة .

الفرع الثالث: أثار البرنامج على الأوضاع الاجتماعية والخدماتية:

لقد أدى الحصار المدمر والمفروض على العراق إلى حدوث نتائج وخيمة في المجتمع العراقي منها تفشي ظاهرة البطالة والفقر وكذا سوء التغذية.

إرتفاع معدلات الفقر والبطالة، كان الإقتصاد العراقي يعتمد على أكثر من 90% من إيراداته لتمويل خططه وسياساته المختلفة المتأتية من عوائد النفط باعتباره القطاع الرئيسي والحيوي للاقتصاد العراقي، إلا أنه ونتيجة للحصار الاقتصادي وأثره على القطاع النفطية

أدى تدهور مختلف القطاعات كما سبق الذكر فإن إنقطاع عائدات النفط العراقي أدى إلى تقليص مشاركة الحكومة وإلى حد كبير في دعم فعاليات القطاع الخاص توقف الإعانات،[2]

[1]سلام امينة، المرجع السابق، ص157.

[2]بن زكري بن علو مديحة، المرجع السابق، ص 190.

القروض الحكومية الممنوحة للشعب، مما أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي الخاص إلى حد كبير حيث توقفت الحكومة عن تزويد القطاع الصناعي الخاص بمواد الخام وقطع الغيار.

ومما لا شك فيه هو أن هذا الوضع أدى إلى خلق أزمة إقتصادية من خلال إنخفاض الأجر الحقيقي للعاملين في القطاع العام والخاص مما ترتب عنه انخفاض القدرة الشرائية في المواد الغذائية، وبهذا الشلل الذي أصيب القطاع الصناعي الخاص أصبح حوالي90% من العمال بدون عمل مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة. مما نددت الحكومات إلى ضرورة وضع حد إلى هذه الأوضاع الكارثية التي يعيشها الشعب العراقي جراء الحصار المفروض.

سوء التغذية: على الرغم من تأكيد مؤتمر الغذاء العالمي بروما في نوفمبر1996 على أهمية الحق في الغذاء الذي يعتبر الفقر والجوع انتهاكا خطيرا لها إلا أن تدهور القطاع الزراعي أثر سلبا على واقع التغذية للمواطن العراقي نتيجة فقدان الأساسيات الضرورية لحياته، والجدير بالذكرهو أن الجزاءات المفروضة على العراق شكلت انتهاكا واضحا لهذا الحق الإنساني المنصوص عليه في إطار المادة 11من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مما أدى إلى انتشار الأمراض وسوع التغذية للمواطن العراقي.

وهكذا نجد أن الشعب العراقي قد نال من ويلات ها الحصار ليموت أزيد من 11مليون شخص بحلول أوت 1991، وهذاماصرح به "مايكل بريستلى" على أنه "إن لم تخفف العقوبات سريعا قد يواجه العراق سوء التغذية والأمراض ونقص الغذاء على نحو لم يسبق له مثيل في العصر الحديث. وفي تقرير أعده مختصون وقانونيون من هارفردعام1991"كشف أن وجود مليون طفل يعانون من سوء التغذية مع وجود مائة ألف طفل يواجهون الموت جوعا"، ما أدى كذلك إلى نقص التزود بالمياه نظرا للتدهور الكبير الذي أصاب البنية التحتية الخاصة بأنظمة تزويد المياه.

والتخلص من النفايات، كما منع على العراق استيراد المواد الكيمياوية منها مادة الكلور الضرورية لتنقية المياه بحجة أنها تستخدم في إنتاج الأسلحة الكيمياوية وهذا ماأدى إلى عدم صلاحية المياه العراقية الذي نتج عنه زيادة في معدل الإصابة بالأمراض والأوبئة.

وفي تقرير أعدته منظمة اليونيسيف على أن حوالي 5%فقط من المياه العراقية صالحة للشرب والإستخدام البشري مما زاد الأوضاع أكثر خطورة نظرا لاستهداف الحصار على القطاعات الحساسة والأكثر طلبا[1].

أولا: تأثير البرنامج على الخدمات الصحية:

أدى حصار العراق إلى نتائج سيئة على الوضع الصحي وذلك زيادة معدل الوفيات الأطفال وارتفاع نسبة امراض سوء التغذية بسبب نقص الادوية والمعدات الطبية وانقطاع القطاع الصحي عن الابتكارات والتقنيات الحديثة مما أدى الى تدهور مستوى الخدمات في المؤسسات الصحية العراقية.

ثانيا: تأثير البرنامج على قطاع التعليم:

لقد كان قطاع التعليم قبل الحصار من أفضل النظم التعليمية في المنطقة حيث كان يتوفر على تسهيلات للبحث العلمي والدعم الطبي مع توفير المنح المدرسية لطلبة العراقيين، غير أنه وبعد الحصار اختلف الوضع وانقلبت الأوضاع ضد الشعب العراقي ليتأثر قطاع التعليم تأثيرا مباشرا وذلك حينما حظرت لجنة العقوبات على العراق استيراد مختلف المستلزمات إلى درجة غير متوقعة بخلاف ما كانت عليه قبل الحصار من مقاعد وكتب وغيرها، في حين انخفضت عدد الأبنية المدرسية وتفاقمت مشكلة ترميم وصيانة الأبنية القائمة فكانت الحاجة لترميم 8613مدرسة فضلا عن خطة تشييد الأبنية تقدرب5132لفك الكثافة عن الطلبة، كماأدى الحصار إلى إنتشار ظاهرة التسرب المدرسي حيث هجر عدد كبير من التلاميذ مدارسهم وتوجهوا إلى القطاعات الخاصة من أجل العمل ومساعدة أوليائهم[2].

الفرع الرابع: الفساد المالي والإداري:

أدى الحصار إلى حدوث نتائج وخيمة داخل المؤسسات العراقية حيث تسبب في انتشار الرشوة والفساد الإداري في مختلف القطاعات العامة، وباعتبار أن الفساد ظاهرة عالمية فإن تكوينه في العراق كان بعد الحصار بدلالة منظمة الثقافية العالمية حيث أوردت إشارة إلى أن العراق وخلال هذه الأوضاع أصبحت تعد بمثابة ساحة لأكبر عملية للفساد بين الدول العالم حيث انتشر الفساد في مختلف المجالات الحياتية هذاما جعل الأوضاع في العراق تزدهر بالقلق و

[1]بن زكري بن علو مديحة، المرجع السابق، ص. ص187 .188.

[2]محمد أشرف البيومي، المرجع السابق، ص246.

الخوف نظرا لما هو حاصل داخل مختلف المؤسسات والقطاعات ، ومما لاشك فيه هو أن الفساد أدى إلى نهب البنية التحتية العراقية وتدميرها إذ قدرت الخسائر جراء العدوان أكثر من450مليار دولار،حيث صرح "جون هامر"رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن على:" أن هناك عملية نهب هائلة تهدف إلى تجريد أي شيء يعتقد أن له قيمة داخل العراق لنقله إلى الخارج أنه سلب نظامي البلد "، وعلى إثر هذا النهب ظلت الوكالة الدولية للطاقة تراقب بإحكام صور الأقمار الصناعية الملتقطة من المواقع العسكرية والصناعية في العراقوكانت النتائج في مجملها ترصد عمليات النهب المبرمجة، وهذا ما تم تأكيده عندما صرح مدير مكتب التحقيق النووي في العراق التابع للوكالة الدولية السيد"جاك باوت"على أنه "أكثر من 10مباني ومجمعات قد اختفت بالكامل من الصور الملتقطة "وقال أيضا "نحن نرى مواقع تمت إزالتها تماما"[1].

فكانت تابعات الإحتلال الأمريكي على العراق مدمرة على مستوى الشعب والدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها وكان تدميرا مقصودا ومنظما بعيد الأهداف والغايات وأخطرما تم تدميره هو المؤسسة العسكرية التي كانت ضامنة الأمن والسيادة، وتم تدمير الحالة الوطنية وتمزيق اللحمة بين مكونات الشعب العراقي من خلال إثارة النعرات الطائفية والعرقية ماأدى إلى تقسيم العراق على أساس ديني وطائفي وعرقي[2].

ولإعادة إعمار العراق يجب:

-إدانة الاحتلال الأمريكي للعراق دوليا وتحمله تبعات ما لحق بالعراق من تدمير.

-تعويض العراق عما لحق به من خسارة مادية وهبوط اقتصادي

-التحقيق في استعمال الأسلحة المحرمة والضارة كاليورانيوم المنضب وتحميل الاحتلال مسؤولية إصلاح البيئة.

-إصدار قرار أممي بمنع استعمار واستخراج وبيع النفط العراقي إلى حين إستقرار السلطة.

-محاكمة العراقيين من ساهموا في سرقة الدولة العراقية وتحطيمها على محكمة خاصة.

-دعم المجتمع الدولي والعربي لبناء العراق ومنحه قروض بغير فائدة لإعادة تأهيل المشاريع التي تم تدميرها أثناء الحرب لكي يعود العراق إلى موقعه.

-تشكيل حكومة عراقية من ذوي الخبرة والاختصاص لإعادة بناء المرافق المهمة في الدولة.

---

[1]بن زكري بن علو مديحة، المرجع السابق،ص194.

[2]مالك محسن العيساوي، المرجع السابق، ص ص209. 21

-إعادة إعمار المدارس والجامعات وبناء المستشفيات وتأهيل موظفي البنوك

- المساهمة من دون مقابل في تأهيل المنشآت البترولية لضمان عودتها إلى الإنتاج ضمن الإحتياجات العراقية[1]

[1] هيثم غالب الناهي، **المحددات الدولية والإقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية** (العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان. 2008، ص ص331 .332.

خاتمة

تعد المفاوضات وسيلة من الوسائل السلمية رغم قدمها إلا أنها من أولى الوسائل التي يلجأ لها الاطراف فهي أسهل وأقصر الطرق وأكثرها جدية لحل الإشكالات التي تقع فيها الدول جراء سعيها وراء مصالحها الخاصة تفاديا للدخول للقضاء والمحاكم وما يترتب عنها من توتر في العلاقات وكراهية، إذ يؤدي تبادل وجهات النظر بين الأطراف الذين يشتركون في المفاوضات للوصول إلى نتيجة محددة، فإذا توصل الأطراف إلى إتفاق بشأن المسائل التي قاموا بإجراءات التفاوض حولها ففي هذه الحالة يتم تحرير و تدوين وثيقة حول ما تم الاتفاق عليه في الصياغة المحددة، أما في حالة عدم الإتفاق بشأن المسائل المطروحة على طاولة المفاوضات نكون قد وصلنا إلى نهاية سلبية.

وبعد دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1-تحتل المفاوضات مكانة هامة مقارنة بالوسائل السلمية الأخرى، حيث تعتبر الوسيلة الدبلوماسية الأكثر أهمية فمن خلالها تدخل الدول في علاقات تعاون مع بعضها البعض وعن طريقها تفض نزاعاتها حيث ساهمت في حل الكثير من القضايا الدولية كنزع السلاح، حق تقرير المصير، الغذاء، حقوق الإنسان.

2-العملية التفاوضية ليس لها شكل محدد قد تكون شفاهية أو عبارة عن تبادل مذكرات بين الدول على مستوى مؤتمرات دولية أو إجتماعات مغلقة ويتولاها ممثل دبلوماسي الذي يعتمد على مهارته واحترافيته في شتى المجالات والقدرة على التصرف والتعامل مع الأطراف الأخرى، بحكم أن المفاوضات علم وفن، وذلك للوصول بالقضية المطروحة إلى هدفها المنشود تجنبا لعدم تضييع الوقت والجهد والمال.

3-لنجاح المفاوضات يفترض تكافؤ القوى السياسية المتنازعة وهو ما حدث في العديد من القضايا الدولية كإتفاقية ايفيان 1962 التي كانت انتصاراً عظيماً للجزائر بعد حرب إبادية حيث استندت على استراتيجية ثورية منظمة.

4-لإجراء مفاوضات فعّالة لا يتم تقديم شروط مسبقة حتى لا تفسر بعدم وجود رغبة صادقة لحل القضية، إضافة إلى أن سوء العلاقات بين الأطراف ونقص المبادرة ما يؤدي إلى حصول كل مرحلة مستقلة عن الأخرى، فرغم أن المفاوضات من أهم الوسائل إلا أن هناك محدودية في تطبيقها لسيطرة العنف والقوة، وهو ما حدث من خلال القضية الفلسطينية والعراقية وتأثيرهما على العالم.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها قمنا بوضع مجموعة من المقترحات تساعد في تحديد أهمية المفاوضات كآلية من آليات تسوية النزاعات:

1-وجوب تسليط الضوء من طرف رجال السياسية على المفاوضات باعتبارها أسلوبا دبلوماسيا راقيا، لذا نرتقب مستقبلا أن يكون لهاشأن كبير في تطوير قواعد القانون الدولي بتفعيلها وذلك لدورها المتميز في إرساء السلم والأمن الدوليين.

2-من خلال ما تم التطرق إليه في دراستنا حول دور المفاوضات وإجراءات العملية التفاوضية في تسوية النزاع لم نلمس أو نجد أطر قانونية تنظم آلية التفاوض وإجراءاتها كغيرها من أليات التسوية الأخرى على غرار التنصيص عليها في مختلف المواثيق الدولية بصفة عامة، لذا نقترح وضع نظام قانوني ينظم العملية التفاوضية خاصة فيما تعلق باجراءاتها وشروطها فيجب على المشرع الدولي وضع قواعد قانونية مضبوطة تحمي هذه الالية.

3-وجود نزاعات بين بعض الدول أدى بالولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة إلى التدخل في شؤون دول أخرى كالعراق والقضية الفلسطينية الإسرائيلية وخلق الذرائع والحجج، لذا نقترح تفعيل آليات الحل السلمي للنزاعات الدولية، وذلك قبل اللجوء إلى إستخدام القوة المسلحة، وتفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية بصفة خاصة لحفظ الأمن الجماعي وإحلال السلم في العلاقات الدولية.

4-يجب تكثيف الجهود والمبادرات الدولية سواء من طرف رؤساء الدول أو المنظمات الدولية أومن خلال مختلف الفاعلين الدوليين لإحلال السلم والأمن الدوليين، ودعم الشعوب المستضعفة خاصة القضية الفلسطينية من خلال الإعتراف بها كدولة كاملة السيادة ومنحها عضوية في المنظمات الدولية، وكذلك منح الدعم الدولي للقضية العراقية ومساعدتها لإعادة بناء اقتصادها وبنيتها الإجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

-ميثاق الأمم المتحدة،26 يونيو 1945 سان فرانسيسكو، تاريخ النفاذ24 أكتوبر1945.

-أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظورالإفريقي المصري، لسان العرب، المجلد15 دار صادر، لبنان، 2004.

القواميس:

-البستاني فؤاد إفرام، منجد الطلاب، طبعة 22، دار المشرق، لبنان، 1986.

ثانيا: المراجع

المراجع بالعربية:

الكتب:

-الأحمد عدنان سليمان، المجالي عدنان، قضايا معاصرة، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

-البيومي محمد أشرف، فضيحة "النفط مقابل الغذاء" كشف الفساد إداري أم مزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة العراق تحت الإحتلال تدميرالدولة وتكريس الفوضى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.

-الزيود إسماعيل محمد، الطراونة فاطمة سليم، قضايا معاصرة، داركنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

-الشبيب شوكت حبيب، المفاوضات بين السياسة والقانون، دار آمنة للنشر والتوزيع.

-الشميري عبد الصمد سعدون، الكوراني زياد عبد الرحمن علي، الطاقة الناظبةوالصراعات العلمية، دراسة جيوستراتيجية نحو إعادة هندسة الشرق الأوسط، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

-العدوان مناع أبو العماش عبد الحليم، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية، 1946-1990، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

-العلاق بشير، إدارة التفاوض، دار اليازوردي العلمية، للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

-العيساوي مالك محسن، الحروب بالوكالة إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، دار العربي للنشرو التوزيع، مصر، 2014.

-الفتلاوي سهيل حسين، الموجز في القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

-الفرحي بشير كاشه، مختصروقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2020.

-الهزايمية محمد عوض، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن آتى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

-المخادمي عبد القادر زريق، الصراع العربي-الإسرائيلي ما أشبه اليوم بالبارحة؟ مطبعة البعث، قسنطينة، 2001.

-بجك باسل يوسف، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990-2005، دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.

-بشارة مروان، فلسطين/إسرائيل، سلام أم فصل عنصري، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، لبنان، 2003.

-بن خدة بن يوسف، اتفاقية ايفيان، تعريب: لحسن زغدار، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

-بن داوود إبراهيم، المعاهدات الدولية في القانون الدولي (دراسة تطبيقية)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

-بلحاج صلاح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2020.

-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، 1997، لبنان.

-تريب تشارلز، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة: زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006.

-ثينو سليفي، تاريخ الحرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

-جابر محمد سامية وآخرون، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، لبنان، 2003.

-جمال محي الدين، العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة، دار الجامعة الجديدة، مصر،2009.

-حماد مجدي، مستقبل التسوية 30 عاما من سلام عابر، دار النهضة العربية، لبنان، 2009.

-حميداني سليم، القرار في الأزمات الدولية (الإدراك السياسي وعملية صنع القرار أزمة 1967 وأزمة الخليج دراسة نظرية وتطبيقية)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014.

-حواش جمال، التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة مع تطبيقات عملية، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

-ختاوي محمد، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس، لبنان، 2010.

-خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة1830 -1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

-رجب علا عبد الفتاح، التفاوض تنمية المهارات تطبيقية، مدخل جديد للتفاوض، دار المريخ للنشر، مصر، 2007.

-سعد الله عمر، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

-سعد الله عمر، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

-سعد الله عمر، القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ،2010.

-سعد الله عمر، دراسات في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الثالثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

-سيمونز جيف، إستهداف العراق (العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية)، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003.

-صبح علي، النزاعات الإقليمية في نصف القرن1945 -1995، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، لبنان، 2006.

-صلاح محمد، الواضح في التاريخ المعاصر(1939-1991)، منشورات القصبة، الجزائر، 1996.

-صلوخ فوزي، الواقع الإقليمي والدولي قضايا ومواقف، دار المنهل اللبناني، لبنان، 1999.

-عامر سامح عبد المطلب وآخرون، إدارة التفاوض، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010.

-عطية أحمد إبراهيم، إرهاصات غزو العراق ونهاية إسرائيل، دار الفجر للنشرو التوزيع، مصر،2003.

-علي محمود، الهزايمية محمد عوض، المدخل إلى فن المفاوضات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

-فرسون سميح، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة: عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

-فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ،2005.

-قادري حسين، الدبلوماسية والتفاوض، منشورات خير جليس، الجزائر ،2010.

-قادري حسين، النزاعات الدولية دراسة وتحليل منشورات خير جليس، الجزائر،2007.

-كوانت وليام، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، تعريب: هشام الدجاني، دار العبيكان، السعودية، 2002.

-لونغ أوليفي، الملف السري-اتفاقيةايفيان- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، ترجمة خليل أوذانيية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

-مالك رضا، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية1956 -1962، ترجمة فارس غصوب، دار الفارابي، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2003.

-محمد أحمد عبد القادر، إبراهيم أحمد، إدارة المفاوضات والنزاعات الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.

-مفلح محافظة علي، العرب والعالم المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

-ملاعب حنان نايف، التعاون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015.

-منصور أحمد، الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة، كتاب الجزيرة شاهد على العصر، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2003.

-موسى إبراهيم، قضايا عربية ودولية معاصرة، دار المنهل اللبناني للدراسات، لبنان 2010.

الرسائل الجامعية:

رسائل دكتوراه:

-القيطني العوض عبد الحميد محمد، الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، السودان، 2016.

-بن زكري بن علو مديحة، أثر العقوبات الإقتصادية الدولية على حق الشعوب في التنمية، رسالة دكتوراه، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019.

-بن محي الدين إبراهيم، دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين-دراسة تطبيقية قانونية، أطروحة لنيل دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران الجزائر، 2017.

-بودربالة صلاح الدين، استخدام القوة المسلحة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أطروحة دكتوراه، قانون دولي عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010.

-سلام أمينة، جريمة العدوان الإقتصادي في ظل القانون الدولي الجنائي، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2019.

رسائل ماجستر:

-المهندز إبراهيم مصطفى إبراهيم، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية، رسالة ماجستير، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، الأكاديمية الليبية، ليبيا، 2018.

-تبينة عادل، العقوبات الإقتصادية بين الشرعية والإعتباراتالإنسانية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستيرفي الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

-زرياني عبد الله، الأليات السلمية لتسوية المنازعات الدولية وفق أحكام القانون الدولي العام، رسالة ماجستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عاشور زيان، الجلفة، الجزائر،2011.

رسائل ماستر:

-بسكاك مختار، حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر ،2012.

-دحمان زبيدة، شكايم زهرة، اتفاقية أوسلو وانعكاساتها على القضيةالفلسطينية(1993-1994)، رسالة ماستر، جامعة أدرار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، 2016.

-سعيد وداد، القضية الفلسطينية في فكر إدوارد سعيد (1935-2003)، رسالة ماستر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018-2019.

-عدو قدور، باعربي عبد الوهاب، دور الجزائر وموقفها من القضية الفلسطينية 1979/ 1993، رسالة ماستر، جامعة أدرار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، 2017-2018.

-لكبير إيمان، الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.

-محمد كمال إيمان، عثمان يونس بيار، تسوية المنازعات الدولية عن طريق المفاوضات، مذكرة ماستر، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق. بدون سنة.

المجلات والملتقيات:

المجلات

-الربيعي وسام صالح عبد الحسين، دور المفاوضات في تقرير السلم الدولي، العدد20 ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية، كلية الأدب، جامعة بابل، العراق، 2015.

-توري يخلف، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7، عدد2، جامعة البليدة، الجزائر، 2018.

-سطوطح غنية، العقوبات الإقتصادية الدولية في نظام الأمم المتحدة، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد4 ، المركز الجامعي عبدالله مرسلي، تيبازة، الجزائر، 2018.

-سليني محمد الصغير، حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية-المفاوضات نموذجا-مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 5، العدد2 ، الجزائر، 2020.

-كرام محمد الأخضر، الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام، بدون عدد، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، بدون سنة.

-مبرك محمد، التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من المنظور الدولي، مجلة المنار، العدد 5، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2018.

الملتقيات

-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، سلسلة ملتقيات فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية-دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول-، دار القصبة، الجزائر، 2009.

مواقع إلكترونية:

-شحاتة أمين، أثار الحصار على العراق برنامج مراسلو الجزيرة، 2004/10/3، موقع الكتروني جزيرة نت: www.aljazeera.net.

-على دعاء، إرث العقوبات على العراق أو كيف تغتال شعبا بأكمله، 6حزيران2023، موقع إلكتروني، https//www iber.com.

مراجع بالأجنبية:

-alhussaynawi jaafar bahlaol jaber, the political and economic dinensions of the occuption of Iraq and itsinpact on regionalneighbors, the college of politicalscince, nahrin univers, Iraq, 2013.

-belanger michel, droit international humaitaire, gualmaèditer, Paris, 2003.

-zartnan and bernnan, the practical negotiation, Yale university press.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ–د
المبحث التمهيدي: الجانب المفاهيمي للمفاوضات	7
المطلب الأول: تعريف المفاوضات	7
المطلب الثاني: عناصر المفاوضات	13
المطلب الثالث: أهمية المفاوضات	15
المطلب الرابع: شروط المفاوضات	16
الفصل الأول: فاعلية المفاوضات في المجال السياسي الدولي	20
المبحث الأول: مفاوضات ايفيان 1960–1962	21
المطلب الأول: أسس التفاوض في مفاوضات ايفيان	21
المطلب الثاني: مراحل المفاوضات	24
الفرع الأول: جس النبض	25
الفرع الثاني: التمهيد للمفاوضات	26–25
الفرع الثالث: الجهود المكثفة للمجتمع الدولي	26
الفرع الرابع: بدء المفاوضات الأولية	27
الفرع الخامس: بدء المفاوضات الرسمية	28
أولا: لقاء بال الأول	29
ثانيا: لقاء بال الثاني	30
ثالثا: مباحثات دحلب –جوكس	30
1–اللقاء الأول	30
2–اللقاء الثاني	30
3–مفاوضات لي روس	31

المطلب الثالث: النتائج المترتبة عن إتفاقية ايفيان	32
الفرع الأول: إبرام إتفاقية إيفيان	33
أولا: محتوى إتفاقية ايفيان	33
ثانيا: نتائج إتفاقية ايفيان	33
الفرع الثاني: التوصل إلى إستفتاء تقرير المصير	35
الفرع الثالث: الاتصالات المباشرة	36
المبحث الثاني: إتفاقية السلام فلسطين /إسرائيل	37
المطلب الأول: الخلفيات والظروف التاريخية للقضية الفلسطينية	37
المطلب الثاني: مفاوضات السلام	39
الفرع الأول: المحادثات في واشنطن وأهم جولات المحادثات	41
أولا: الجولة الأولى	42
ثانيا: الجولة الثانية	42
ثالثا: الجولة الثالثة	42
رابعا: الجولة الرابعة	43
خامسا: الجولة الخامسة	43
سادسا: الجولة السادسة	43
الفرع الثاني: المحادثات السرية في أوسلو	43
المطلب الثالث: النتائج المترتبة عن اتفاقية السلام 1990-1993	47
الفصل الثاني: فاعلية المفاوضات في الجانب الاقتصادي	52
المبحث الأول: العوامل المتسببة في الأزمة العراقية	53
المطلب الأول: أسباب الازمة	53
الفرع الأول: أزمة الخليج الأولى 1980-1988	53
الفرع الثاني: أزمة الخليج الثانية 1990	54
المطلب الثاني: أهم قرارات الأمم المتحدة ضد العراق	59

المبحث الثاني: إجراءات المفاوضات حول برنامج النفط مقابل الغذاء1996	65
المطلب الأول: البدء في المفاوضات حول برنامج النفط مقابل الغذاء 1996	65
المطلب الثاني: الإنعكاسات المترتبة عن برنامج النفط مقابل الغذاء1996	71
الفرع الأول: أثار البرنامج على القطاع الزراعي	71
الفرع الثاني: أثار البرنامج على القطاع الصناعي	72
الفرع الثالث: أثار البرنامج على الأوضاع الإجتماعية والخدماتية	73
أولا: تأثير البرنامج على قطاع الخدمات الصحية	75
ثانيا: تأثير البرنامج على قطاع التعليم	75
الفرع الرابع: الفساد المالي والإداري	77-76
خاتمة	80-79
قائمة المصادر والمراجع	89-83
قائمة المحتويات	93-91
ملخص	

الملخص:

تعد المفاوضات من أهم الوسائل الدبلوماسية نجاحاً وانتشاراً نظراً للتقدم الهائل. ونظرا للدور الهام الذي تلعبه المفاوضات ارتأينا أن نقوم بدراسة بعض النماذج منها: النموذج الأول مفاوضات إيفيان 1962 التي أدت إلى استقلال الجزائر من الإستعمار الفرنسي بفضل قدرات المفاوضين لما يمتلكوه من استراتيجية.

أما النموذج الثاني القضية الفلسطينية التي تعد من أهم القضايا وأعقدها من خلال التفاوض مع الكيان الإسرائيلي بعقد مؤتمر السلام 1990-1993كما تطرقنا إلى نموذج ثالث هو القضية العراقية من خلال مفاوضات مع الأمم المتحدة 1996 التي أدت إلى تدميره إقتصادياوهذا ما خلف أثار على العراق في جميع المستويات.

الكلمات المفتاحية: إرساء السلم والأمن الدوليين-الوسائل السلمية – النزاع الدولي-ميثاق الأمم المتحدة 1945-حقوق الإنسان-تسوية النزاعات الدولية-المفاوضات.

Abstract:

Négociations are considered as one of the most successful and widespread diplomatic. Given the important role played by negotiations, wedecided to study some models that illustrate this role. The first model consists in Evian Agreement negotiations in1962 , which led to Algeria's independence from french colonialism thanks to the capabilities of the negotiators due to their integrated revolutionary strategy ,the second model consists in the Palestinian issue, which is considered as one of the most important and complexisses, as the Palestinians tried to regain their dignity by negotiationg with the Israeli entity by holding a peaceconference (1990-1993) , weapproached a third model, whichis the Iraqi issue ,concerning the negotiation with the united nation during the year 1996 ;these negotiationledto the destruction of Iraq and made.

Key worDs: Estaablishing international peace and security-peaceful means- the united nation charter1945-human rights- resolving international disputes-negotiation.